وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

**مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر**

**تخصص**: مالية البنوك والتأمينات

موسومة بعنوان:

# دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية

## - دراسة حالة "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر" -

**من إعداد الطلبة:**

– بولفراد فاطمة

**تحت إشراف:**

الدكتور ستي حميد

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| عمران بن عيسى | استاذ محاضر | رئيسا |
| ستي حميد | أستاذ التعليم العالي | مشرفا ومقررا |
| شداد محمد | أستاذ محاضر | عضوا ومناقشا |

**الموسم الجامعي: 2024 – 2025**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

وبفضله وتوفيقه أنجزنا هذه المذكرة المتواضعة؛

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا المذكرة؛

نخص بالشكر والتقدير أستاذنا الفاضل **الدكتور ستي حميد**

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وتشجيعه المستمر طيلة فترة البحث، فله منا جزيل الشكر والعرفان؛

وإلى كل أفراد العائلة الكريمة الذين كانوا الحضن والدعاء، الكلمة الطيبة واليد التي تمتد في وقت الحاجة، نبعث إليكم محبتي وامتناني فلكم جميعاً مني هذا الإهداء عربون وفاءٍ لا تفيه الحروف.

ولا يفوتني أن نشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،

وكل من ساهم في تكويننا الأكاديمي خلال سنوات الدراسة؛

وأخيرًا، شكرنا موصول إلى أصدقائنا وزملائنا الذين شاركونا هذه الرحلة بكل ما فيها من تعب وجهد وأمل.

جزاكم الله خيرًا، وبارك فيكم جميعًا ...

# إهداء

إلى التي تعبت وربت وسهرت الليالي، إلى التي تألمت لأجل راحتي،

إلى أحب من في الوجود بعد الله ورسوله "**أمي الحبيبة**" ...

إلى الذي كرس حياته من أجل تربيتي وتعليمي،

"**أبي الغالي**" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ...

إلى "**أخي العزيز**" وسندي في حياتي

من عوض مكان أبي وأنساني هموم الدنيا وشقائها ....

إلى توأم روحي وحبيبة قلبي "**أختي العزيزة**" ...

إلى من ساندوني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق ...

إلى إخوتي، وأحبتي، وزملائي الذين كانوا خيرَ رفيق لي،

أهدي إليكم ثمرة جهدي، فأنتم النور الذي أضاء طريقي ...

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور "**ستي حميد**" الذي كان لي نعم المشرف والموجه،

وذو الفضل بعد الله في توجيهي ودعمي علمياً وفكرياً خلال هذه الرحلة،

أزجي لك خالص الشكر والتقدير على ما بذلت من جهد

وما غمرتني به من نصح وتوجيه، فلك مني أسمى عبارات الامتنان والاحترام؛

**فاطمة**

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الجداول | |
| مقدمة | أ – ذ |
| **الفصل الاول: مدخل نظري لدور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية** | |
| المبحث الأول: ماهية البنوك ووظائفها | 3 |
| المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها | 3 |
| المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك | 6 |
| المبحث الثاني: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها الاقتصادية | 15 |
| المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها | 15 |
| المطلب الثاني: أهمية المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية | 19 |
| المبحث الثالث: علاقة البنوك بالمشاريع الاستثمارية | 26 |
| المطلب الأول: آليات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنوك | 26 |
| المطلب الثاني: معوقات تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك | 32 |
| **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –** | |
| المبحث الأول: التأطير المؤسسي والمنهجي للدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 43 |
| المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر | 43 |
| المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة | 48 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة | 50 |
| المطلب الأول: تقييم مساهمة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال فترة (2018-2024) | 50 |
| المطلب الثاني: إجراءات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمشروع استثماري | 53 |
| المطلب الثالث: دراسة ملف منح قرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 59 |
| الخاتمة | 120 |
| المصادر والمراجع | 125 |
| الملخص | |

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل 2-1 | الهيكل التنظيمي لبنكة الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر | 47 |
| الشكل 2-2 | أعمدة بيانية لعدد الملفات المودعة المقبولة والمرفوضة | 52 |


**قائمة الجداول:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول 2-1 | التغيرات التي طرأت على حجم مختلف الملفات المقبولة والمرفوضة المودعة لدى بنك | 50 |


**قائمة الوثائق:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 3-1 | طلب الحصول على قرض التحدي | 59 |
| 3-2 | دراسة اقتصادية تقنية | 60 |
| 3-3 | شهادة اثبات مشروع استثمار فلاحي | 81 |
| 3-4 | شهادة عدم التوطين البنكي | 82 |
| 3-5 | الفاتورة رقم 01 الخاص بـ شباك واقية من البَرَد | 83 |
| 3-6 | الفاتورة رقم 02 الخاص بالتوريد والتركيب لنظام تدعيم أشجار التفاح | 84 |
| 3-7 | الفاتورة رقم 03 الخاص بشبكة الري بالتقطير | 85 |
| 3-8 | الفاتورة رقم 04 الخاص بتوريد شتلات أشجار التفاح | 86 |
| 3-9 | تأكيد استلام ملف طلب القرض | 87 |
| 3-10 | تأكيد استلام ملف طلب القرض | 88 |
| 3-11 | مذكرة لجنة الائتمان (النموذج 01) | 90 |

| | | |
|---|---|---|
| 12-3 | مذكرة لجنة الائتمان (النموذج 02) | 92 |
| 13-3 | محضر لجنة الإئتمان | 96 |
| 14-3 | ارسالية الموافقة من طرف المديرية الجهوية | 97 |
| 15-3 | ورقة القبول | 99 |
| 16-3 | اتفاقية القرض | 101 |
| 17-3 | وصل التسليم والفاتورة رقم 01 | 106 |
| 18-3 | وصل التسليم والفاتورة رقم 02 | 108 |
| 19-3 | وصل التسليم والفاتورة رقم 03 | 110 |
| 20-3 | وصل التسليم والفاتورة رقم 04 | 112 |
| 21-3 | محضر معاينة (S.T.122) | 114 |
| 22-3 | صور خاصة بالمستثمرة الفلاحية المدعمة من طرف البنك | 115 |
| 23-3 | جدول الأقساط (Échéancier de remboursement) | 117 |

# مقدمة

# مـــقـــدمـــة

تشكل البنوك ركيزة أساسية في النظام المالي والاقتصادي لأي دولة، فهي لا تقتصر على أداء المهام التقليدية المتمثلة في تجميع المدخرات وتوفير وسائل الدفع، بل تلعب دورا حيويا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وترقية الاستثمارات من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة التي تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل وتعزيز النمو الاقتصادي.

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها الدول خاصة النامية منها، يبرز دور البنوك كمؤسسات مالية قادرة على تحفيز الاستثمار عبر توفير التمويل اللازم بشروط ملائمة، ومرافقة المستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم سواء تعلق الأمر بالتمويل قصير الأجل لتغطية حاجات الاستغلال أو التمويل طويل الأجل الموجه لاقتناء التجهيزات وتحقيق التوسعات.

في هذا السياق يندرج بحثنا هذا والذي يهدف إلى دراسة دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، مع التركيز على تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره أحد الفاعلين الأساسيين في دعم الاستثمار الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر، وقد تم اختيار وكالة البنك بمدينة السوقر كمجال تطبيقي للدراسة من أجل تقييم مساهمتها الميدانية في تمويل المشاريع، وتحليل فعالية إجراءاتها وآلياتها التمويلية.

وترتكز الدراسة على تحليل المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالتمويلات الممنوحة إلى جانب دراسة حالة لمشاريع ممولة فعليا، مما يسمح بفهم أعمق للدور الحقيقي الذي تلعبه البنوك في دعم الحركية الاستثمارية على المستوى المحلي واستخلاص التحديات والآفاق الممكنة لتطوير هذا الدور بما يخدم التنمية الاقتصادية الوطنية.

بناء على ما سبق يمكننا صياغة الاشكالية الرئيسة للموضوع بالشكل التالي:

**ما مدى مساهمة البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية في الجزائر؟**

**1. الأسئلة الفرعية:**

- ما هي الآليات والإجراءات المعتمدة من طرف البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟
- ما طبيعة المشاريع التي تمولها البنوك، وما هي المعايير المعتمدة في قبول أو رفض الملفات؟
- إلى أي مدى تساهم التمويلات البنكية في ترقية المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي؟
- ما هي التحديات التي تواجه البنك والمستثمرين في هذا المجال، وكيف يمكن تجاوزها لتعزيز فعالية التمويل البنكي؟

**2. فرضيات الدراسة:**

- تلعب البنوك دورا مهما في خلق المشاريع الاستثمارية ؛
- حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية لتلبية احتياجات المشارع الاستثمارية ؛
- إن طرق تقييم المشروع الاستثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل المشاريع الاستثمارية أثناء الدراسة لملف القرض.

**3. أهداف الدراسة:**

- التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك، وبالأخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية خاصة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية؛
- تحليل الإجراءات والآليات المعتمدة في معالجة طلبات القروض الاستثمارية من حيث معايير القبول، مراحل الدراسة، وشروط التمويل؛
- تقييم مدى فعالية مساهمة وكالة بنك BADR بالسوقر في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- رصد التحديات والعراقيل التي تواجه البنوك والمستثمرين في مجال التمويل، سواء كانت إدارية، مالية، أو قانونية؛
- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تحسين فعالية التمويل البنكي، وتعزيز مساهمة البنوك في دعم الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

**4. أهمية الدراسة:**

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من كونها تسلط الضوء على دور البنوك في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية، باعتبار التمويل البنكي أحد العوامل الحيوية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، كما تكمن أهمية الدراسة في الطابع التطبيقي الذي يربط بين الإطار النظري والتحليل الميداني من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر، ما يسمح بفهم واقعي لمدى مساهمة هذه المؤسسة البنكية في ترقية المشاريع الاستثمارية محليا، إلى جانب الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق هذا الدور واقتراح حلول عملية يمكن أن تسهم في تحسين فعالية التمويل البنكي ودعم الاستثمار المستدام.

**5. مبررات اختيار الموضوع:**

تكمن المبررات في الأهمية البالغة التي يكتسيها التمويل البنكي كآلية أساسية لدعم الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل سعي الدولة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

كما أن اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر تحديدا، نابع من كونه مؤسسة عمومية متخصصة تلعب دورا فعالا في تمويل المشاريع ذات الطابع الفلاحي والريفي، ما يجعل منه نموذجا مثاليا لتحليل مدى فعالية البنوك العمومية في ترقية الاستثمار المحلي.

**6. حدود الدراسة:**

**1.6. البعد الموضوعي:** إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية ؛

**2.6. البعد المكاني:** الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر ؛

**3.6. البعد الزماني:** خلال السنة الدراسية 2024 / 2025.

**7. صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الوصول إلى البيانات التفصيلية والمعلومات الدقيقة الخاصة بالقروض والملفات الاستثمارية بسبب القيود الإدارية والسرية المصرفية ؛

- محدودية المصادر والمراجع التي تتناول موضوع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في السياق المحلي ؛
- تحديات في التنسيق مع موظفي الوكالة لجمع المعطيات اللازمة بسبب ضغط العمل وانشغالاتهم اليومية ؛

**8. الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها:**

**1.8. الدراسات السابقة:**

**الدراسة الاولى:**

دراسة جمال الدين خاسف (2023)، تحت عنوان "**تقييم دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المستحدثة في ولاية سطيف كأحد آثار البرامج الاستثمارية العامة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تفتقر لسوق مالي كفؤ يمكن أن يساهم بشكل فاعل في تمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دور البنوك التجارية كأحد ركائز المنظومة المالية في تمويل المشاريع العامة والخاصة، وقد زادت أهمية هذا الدور خلال الفترة 2011-2022 والتي تميزت بكثرة البرامج الاستثمارية التي تبنتها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة .تأتي هذه الورقة البحثية من أجل تسليط الضوء على الدور الذي قامت به البنوك التجارية العمومية في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة المستحدثة في ولاية سطيف والتي استفادت من آثار تطبيق البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2011-2022.

**الدراسة الثانية:**

دراسة ابراهيم علي (2023)، بعنوان "**أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية**"، وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية الاردنية المدرجة في السوق المالي الاردني والتي بلغ عددها 13 بنك للفترة 2012-2022، حيث قام الباحث أولا باحتساب مخاطر المحفظة الاستثمارية وعائد المحفظة الاستثمارية ومعامل النفور من المخاطر Risk Aversion وقيمة المنفعة Utility Value لهذه البنوك والتي تمثل المتغير المستقل، والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، ثم تم اجراء تحليل

مالي بهدف التعرف على أثر جاذبية محافظ الاستثمار على ربحية البنوك التجارية وقد جاءت نتيجة التحليل متطابقة مع نتائج التحليل الاحصائي الذي تم إجراءه باستخدام معادلة الانحدار البسيط والانحدار المتعدد للتعرف على الاثر ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

وكانت أهم نتائج الدراسة تتمثل بما يلي: عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعائد المحفظة الاستثمارية على كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر المحفظة الاستثمارية على كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمعامل النفور من المخاطر على كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)لقيمة المنفعة على كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر جاذبية محافظ الاستثمار مجتمعة (معامل النفور من المخاطر وقيمة المنفعة وعائد المحفظة ومخاطر المحفظة معا) على كل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية .

**الدراسة الثالثة:**

دراسة جبالي منير (2021)، بعنوان "**دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية تعد المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في أي اقتصاد مهما كانت مقوماته وتوجهاته الايديولوجية، وتزداد أهمية الفكرة في الاقتصاديات النامية، حيث تسعى الدولة الى توجيه مجهودات البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل المؤسسات الناشئة أو كما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات الضرورية لإنشائها وتفعيل نشاطها، وذلك من اجل توجيه الاقتصاد نحو استثمار ناجح اضافة الى تحقيق عدة اهداف اجتماعية، الا ان هذا الامر لن يتحقق الا بتوفير الضمانات اللازمة لذلك.

**الدراسة الرابعة:**

دراسة شايب كريمة (2018)، بعنوان "**فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية**"، رسالة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، ولخصت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي يمارس دورا بارزا في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها كونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني، وبهذا تعتبر القروض البنكية المحور الأساسي لهذا النظام وتعد النشاط الرئيسي لعمل البنوك، كما للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك وإنعاش الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، فمن خلالها تحقق أهداف المنشآت من أرباح واستمرارية، وبالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه فقطاع البنوك يقوم بدور حيوي في مجال دفع التنمية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الربح كون الإقراض هو المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى، كما تعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من طرفه البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل.

**2.8. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:**

استفدنا من خلال دراستنا لهذه المواضيع ما يلي:

**أولا. مجال الاستفادة من دراسة جمال الدين خاسف (2023):** تعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة في إثراء الجانب التطبيقي للدراسة الحالية حيث تناولت دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المستحدثة ضمن سياق محلي (ولاية سطيف) وفي إطار زمني محدد (2011–2022)، وتبرز أهمية البرامج الاستثمارية العامة التي تبنتها الدولة ومدى تأثيرها على تمويل هذه المؤسسات، وعليه يمكن اعتماد نتائج هذه الدراسة كنقطة مقارنة لتقييم فاعلية البنوك في ولايات أخرى أو لفترات زمنية مختلفة إضافة إلى استلهام المنهج المستخدم في تحليل العلاقة بين السياسات العمومية والدور التمويلي للبنوك.

**ثانيا. مجال الاستفادة من دراسة إبراهيم علي (2023):** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جاذبية المحافظ الاستثمارية وربحية البنوك التجارية من خلال تحليل مالي وإحصائي معمق، وتوفر هذه الدراسة أدوات تحليلية مهمة كقياس مخاطر المحافظ، العائد على الاستثمار، ومعامل الانحدار، ومن خلال نتائجها يمكن

الاستفادة من الجانب المنهجي في تحليل تأثير بعض المؤشرات الاستثمارية على الأداء المالي للبنوك، كما أنها توسع الإطار المفاهيمي المتعلق بالتمويل البنكي من خلال التركيز على البعد الاستثماري وربط الربحية باستراتيجية إدارة المحافظ البنكية.

**ثالثا. مجال الاستفادة من دراسة جبالي منير (2021)** : تشير هذه الدراسة إلى أن البنوك والمؤسسات المالية تمثل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى توجيه هذه المؤسسات نحو دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد أبرزت الدراسة أهمية توفير التسهيلات والضمانات الكافية لإنجاح هذه العملية، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في دعم الخلفية النظرية للدراسة الحالية، خصوصا فيما يتعلق بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك في تمويلها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بالضمانات كشرط أساسي للحصول على التمويل.

**رابعا. مجال الاستفادة من دراسة شايب كريمة (2018):** تسلط هذه الدراسة الضوء على فعالية الائتمان المصرفي في تمويل وتطوير المشاريع الاستثمارية، وتؤكد أن الإقراض البنكي يمثل النشاط الرئيسي والأكثر ربحية للبنوك، كما أنه يعد وسيلة مهمة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، وتبرز أهمية القروض البنكية في استدامة المشاريع الاستثمارية وتحقيق أهداف المنشآت، وبناء عليه يمكن اعتماد هذه الدراسة في دعم الفرضيات المتعلقة بأثر الائتمان على نجاح المشاريع الممولة وتقديم فهم أشمل للدور الحيوي الذي تلعبه القروض في النشاط المصرفي.

### 3.8. الاضافات العلمية للدراسة الحالية:

تعد هذه الدراسة مساهمة علمية تهدف إلى تعميق الفهم حول الدور الفعلي الذي تؤديه البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، وتكمن إضافتها العلمية في عدة جوانب، أولها الربط بين التمويل البنكي وترقية المشاريع الاستثمارية من حيث الكيف والكم وذلك من خلال تحليل العلاقة بين آليات الإقراض البنكي وأداء المشاريع المستفيدة على المدى المتوسط والطويل.

كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية لاحظتها الدراسات السابقة، حيث ركز بعضها على التمويل دون التطرق إلى فعالية هذا التمويل في ترقية المشاريع وضمان استمراريتها، بينما ركز البعض الآخر على الجوانب الاستثمارية دون تفصيل في دور البنوك كفاعل مالي رئيسي في هذا المسار، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية لتدمج بين الجانبين وتحللهما في سياق واقعي وميداني مما يمنحها طابعا تطبيقيا يعزز من قيمتها العلمية والعملية.

وتتميز هذه الدراسة أيضا باستخدام مؤشرات مالية ومصرفية دقيقة لتحليل أثر التمويل البنكي مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في نوعية المشاريع وطبيعة التمويلات المقدمة ما يسمح بتقديم تصور واضح لصناع القرار حول فعالية السياسات البنكية الحالية وإمكانية تطويرها بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

علاوة على ذلك تقدم الدراسة نموذجا تحليليا قابلا للتطبيق في بيئات اقتصادية مماثلة مما يفتح المجال أمام باحثين آخرين لتطوير هذا الإطار النظري والمنهجي في دراسات مستقبلية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

**9. هيكل الدراسة:**

تتكون هذه الدراسة من فصلين أساسيين، يتناول كل منهما جانبًا مكملًا لموضوع دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول تم تقديم إطار نظري عام حول دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، وقد اشتمل على ثلاث مباحث رئيسية، خصص المبحث الأول لعرض ماهية البنوك ووظائفها من خلال التطرق إلى تعريف البنوك ونشأتها ثم تصنيفها وشرح وظائفها الأساسية، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم المشاريع الاستثمارية من حيث التعريف والأنواع إضافة إلى إبراز أهميتها الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية، في حين ركز المبحث الثالث على تحليل العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية، من خلال استعراض آليات التمويل البنكي والمعوقات التي قد تعترض هذه العملية.

أما الفصل الثاني فهو ذو طابع تطبيقي، حيث خصص لدراسة ميدانية حول دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر – في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، وقد تضمن المبحث الأول التأطير

المؤسسي والمنهجي للدراسة من خلال تعريف وكالة السوقر كبنية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مع توضيح الأدوات والأساليب المعتمدة في الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض وتحليل نتائج الدراسة حيث تم تقييم مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع خلال الفترة (2018–2024)، ثم عرض إجراءات تمويل مشروع استثماري، وأخيرا تقديم دراسة حالة لملف قرض فعلي تمت معالجته داخل الوكالة.

وتختتم هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة لتعزيز دور البنوك في دعم الاستثمار الوطني.

# الفصل الأول:

## مدخل نظري لدور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية

**تمهيد:**

البنوك تلعب دورا محوريا في تنشيط الدورة الاقتصادية لأي دولة من خلال حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما تعد عملية تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية إحدى أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك وذلك نظرا لأثرها المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالبنوك لا يقتصر دورها على توفير السيولة المالية فقط بل يتجاوز ذلك ليشمل تقديم الاستشارات المالية والتوجيهات الضرورية للمستثمرين وذلك مما يعزز من فرص نجاح المشاريع واستمراريتها.

وعلى ضوء هذه الأهمية لقد جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على الإطار النظري لدور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، من خلال التطرق إلى ماهية البنوك ووظائفها الأساسية ومن ثم توضيح مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها في دفع عجلة التنمية، ومن ثم استكشاف العلاقة المباشرة التي تربط بين البنوك وتمويل هذه المشاريع، وكذا المعوقات التي تعترض هذه العملية.

**المبحث الأول: ماهية البنوك ووظائفها**

تعتبر البنوك مؤسسات مالية متخصصة تحتل مكانة أساسية في الاقتصاد الحديث بحيث تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين وذلك من خلال استقبال الودائع من جهة وتوفير التمويل اللازم للاستثمار والاستهلاك من جهة أخرى، ومع تطور الأنشطة الاقتصادية وتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال فقد برز دور البنوك كفاعل رئيسي في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها.**

البنوك تعرف بأنها مؤسسات مالية متخصصة تقوم بتجميع المدخرات وتوظيفها في شكل قروض وخدمات مالية لدعم الأنشطة الاقتصادية، كما أن البنوك نشأت مع تطور المبادلات التجارية والحاجة إلى وسطاء ماليين يسهلون عمليات الدفع والتمويل.

**أولا. مفهوم البنوك:**

البنك هو مؤسسة مالية تتولى القيام بمجموعة من الوظائف الاقتصادية، وتقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وإعادة توجيهها على شكل قروض وتمويلات لمختلف القطاعات، ما يساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي في السوق، ومن أهم أعمالها: [1]

- خصم الأوراق التجارية وتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.
- تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض.

وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي.[2]

[1] محمد الفاتح الصيرتي، **إدارة البنوك**، ط1، دار المنهاج، مصر، 2019، ص29.

[2] أنس البكري وليد الصافي، **النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)**، ط1، دار المستقبل، الأردن، 2022، ص112.

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

وعليه تعرف البنوك بأنها مؤسسة مالية متخصصة تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وتعيد توجيهها في شكل قروض وتمويلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي في السوق، وتؤدي البنوك مجموعة من الوظائف الأساسية أبرزها: تلقي الودائع، منح القروض، خصم الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات، والمساهمة في تمويل المشاريع، وتعد البنوك التجارية من أبرز أنواع البنوك حيث تتولى تمويل الأنشطة الاقتصادية داخليا وخارجيا وتلعب دورا محوريا في تعبئة الادخار وتوظيفه وفقا لسياسات البنك المركزي بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ثانيا. نشأة البنوك:**

تشير الأدبيات المالية أن أول بنك تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا سنة 1157م، ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م، وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.[2]

وقد ارتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيرفة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار، ورجال الأعمال، وكان كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت وظيفة التقليدية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الاصال، ويأخذ الوديعة.

[1] حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار الصفاء، عمان، 2020، ص105.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، ط1، دار الذاكرة، مصر، 2021، ص17.

ومع مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من الأموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الإيصال يحرر الصائغ بدلا من الذهب أو الأموال ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات، لأنها قابله للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغه بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصارف تجارية أخذت تكون نقودا جديدة نقود الودائع وهذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط المصارف التجارية، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك مقتصرة على الإصدار النقدي وحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بواسطة نقود الإصدار والتي تعرف الآن بالبنوك المركزية، إن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين المدخرين والمقترضين المستثمرين، بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود من خلال إمكانياتها في توليد الائتمان المصرفي.[1]

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، ط1، دار الفكر، مصر، 2018، ص21.

**المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك**

إن تطور البنوك قد أدى بها للانقسام إلى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء أعمال معينة يرجع ذلك إلى ما لا تخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر، نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها ويمكن حصر أنواع البنوك ووظائفها في ما يلي:

**1. البنوك المركزية أو بنوك الإصدار:**

**1.1. نشأة البنوك المركزية:**[1]

إن نظام البنوك المركزية كأي نظام آخر وليد التطور فوظائفها نمت وتطورات وارتفعت مع الزمن، فالبنوك المركزية العريقة نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية بحتة ثم أضافت إلى وظائفها الأولى للبنك المركزي.

فبنك انجلترا مثلا نشأ كبنك تجاري عادي ولكن الحكومة قد ميزته منذ البداية حيث أودعت لديه حساباتها وفوق هذا منحته امتياز إصدار أوراق البنكنوت ومع مرور الزمن اكتسب البنك احترام وثقة البنوك الأخرى حيث أودعت لديه أرصدة نقدية لاستخدامها في تسوية حساباتها.

وفي تطور البنوك المركزية العريقة كانت وظيفتها الإصدار والقيام بخدمات مصرفية للحكومة هما الوظيفتين الأوليتين من وظائف البنك المركزي ومن هاتين الوظيفتين تفرعت الوظائف الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي في وضعه الحديث، وأهم الوظائف الحديثة إلى جانب هاتين الوظيفتين هو اضطلاع البنك المركزي بمراقبة الائتمان وتوجيهه، ومختلف وسائل دوافع هذه الوظيفة في النظام الاقتصادي الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي.

[1] صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2023، ص142.

### 2.1. تعريف البنوك المركزية:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي وبعكس الحال بالنسبة للبنك التجاري فمن المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في البلاد الرأسمالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة للصالح الاقتصادي العام.[1]

يرى شو Shaw البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان.

أما كيش Kitsch وألكن Elkin، فقد اعتبرا أن الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية أنها مسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي.[2]

وبصورة عامة يعتبر البنك المركزي على رأس التركيب النقدي والمصرفي في البلد أن يؤدي تواجده إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني.[3]

البنك الجزائري حسب القانون 62 – 144 في مواده الثلاثة الأولى "هو مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، كما يطبق القواعد التجارية في تعامله مع الغير مقره بالجزائر العاصمة رأسماله مكتب وخصص كليا من الدولة، وقمته هي 40 مليون فرنك فرنسي.[4]

### 3.1. خصائص البنك المركزي:

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:[5]

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

---

[1] كنجو عبود، كنجو فهد ابراهيم وهبي، **الإدارة المالية**، مكتب الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2015، ص68.

[2] كراجة عبد الحليم وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2020، ص93.

[3] ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الجزائر، 2020، ص244.

[4] المادة 20 من قانون النقد والقرض.

[5] كداوي طلال، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص77.

- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية في اتجاه القطاعات ونشاطات المجتمع.
- لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة وفعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

لذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة ضروريا وذلك للسببين التاليين:

- تحقيق سياسة نقدية رشيدة يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.
- هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية الدولية.

### 4.1. وظائف البنك المركزي :

تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف:

**أ. بنك الإصدار:**

فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، وله حق إصدار النقود المساعدة (المعدنية)، ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من العملات الصعبة والذهب.[1]

**ب. بنك الحكومة:**

فهو المصرف والمستشار المالي للبنك المركزي وتحتفظ لديه بودائعها وهو يقدم ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال وهو يمسك حسابات الحكومة وتنظم عن طريقة مدفوعاتها ويتولى خدمة الدين العام، حيث يصدر الشيكات والحوالات وينظم تصريفها ويشرف على الإيفاء بالدين ودفع الفوائد وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان وتوجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم.

[1] شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص32.

**ت. بنك البنوك:**

فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة والفائضة عن الحاجة وهذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق وديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة.[1]

بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهمية على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:[2]

- مراقبة المصارف والضمان تطبيق الشروط، تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية .
- يقوم البنك المركزي بالتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.
- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة

**2. البنوك التجارية أو بنوك الودائع:**

**1.2. تعريف البنوك التجارية:**

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع.[3]

فلا يمكن أن تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول ودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر في النشاط الأساسي المتمثل في القيام بعمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري...الخ.[1]

---

[1] مصطفى رشيد شيخي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 2021، ص188.

[2] غنيم أحمد محمد، **الإدارة المالية (مدخل التحول من الفقر إلى الثراء)**، المكتبة العصرية، مصر، 2018، ص73.

[3] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2020، لبنان، ص99.

كما يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها: "المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هاته البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وهاذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد".[2]

ويعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروض لها".[3]

من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع واعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر والغير مباشر) وأهم ما ميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.

### 2.2. خصائص البنوك التجارية:

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص وهي:[4]

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، ويكون ذلك بناءا على طلبهم وإجراء عمليات

---

[1] عليان ربحي مصطفى، **أسس الإدارة المعاصرة**، دار الصفاء، الأردن، 2017، ص50.

[2] مجدي محمود شهاب، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2017، ص105.

[3] ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر، 2022، ص94.

[4] خريف بشرى وآخرون، **وظائف المصارف التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص10.

المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.

- من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين ( إيداع وإقراض) أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها، ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من الدول العالم، تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة ( مباني، أثاث).
- أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.
- كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها البنوك الأخرى.

### 3.2. وظائف البنوك التجارية:

إن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها ولأن البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأحوال، ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير وأعمق وتنوعت من القديمة منها إلى الحديثة ولهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعيها ونذكر منها:

#### 1.3.2.الوظائف التقليدية:

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي : قبول الودائع، منح الائتمان وأخيرا خصم الأوراق التجارية.

**أ. قبول الودائع:**

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها له أي مبلغ في شكل نوقد قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، بأن يدفع وباعتبارها أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها.[1]

**ب. منح الائتمان:**

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان فهو علاقة بين طرفين دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير.[2]

**ث. خصم الأوراق التجارية:**

وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية.[3]

**2.3.2. الوظائف الحديثة:**

[1] محمود يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2021، ص32.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019، ص222.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2021، ص346.

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:[1]

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها والاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.
- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون.
- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- إصدار الشيكات السياحية.
- خدمات البطاقات الائتمانية.
- خدمات بطاقة الصراف الآلي.
- تقديم الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة.
- كفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج.
- إدارة عقارات العملاء أثناء حياتهم وبعد مماتهم بما في ذلك حل الشركة وسداد الأموال التي عليهم.

[1] عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص346.

### 3.3.2. بنوك الاستثمار:

وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة....الخ )، لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء، المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ (أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي السندات)، وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة، إلا أن الفرق هو أن البنك هنا هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله.[1]

وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية.

### 4.3.2. منشآت الادخار والتوفير:

وهي تختص بتجميع المدخرات للأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل أي مرتبط سحبها بتاريخ)، وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات.[2]

### 5.3.2. بنوك الأعمال:

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وادرة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها فهي تعمل إذن في سوق رأس المال.[3]

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص31.

[2] ammour ben halima, **Pratique des techniques bancaires,** 2015, p39.

[3] علام سعد طه، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص134.

## المبحث الثاني: مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها الاقتصادية

إن المشاريع الاستثمارية تعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي بحيث تمثل عملية توظيف الأموال في أنشطة إنتاجية أو خدمية تخلق قيمة مضافة، كما تساهم هذه المشاريع في تنشيط الدورة الاقتصادية عبر خلق فرص العمل وتطوير القطاعات الحيوية، ومن هنا تبرز أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة ودعم استقرار الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها

تعرف المشاريع الاستثمارية بأنها عملية توظيف الموارد المالية في أنشطة اقتصادية تهدف لتحقيق عوائد مستقبلية، كما تنقسم هذه المشاريع إلى أنواع متعددة تشمل مشاريع إنتاجية وخدمية وتجارية وتنموية حسب طبيعة النشاط والهدف الاستثماري.

#### أولا. تعريف المشاريع الاستثمارية

**1. تعريف الاستثمار:**

الاستثمار هو إنفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت وايضا في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ويقصد بالسلع الرأسمالية الجديدة، البنايات والمعدات والآلات والتجهيزات الصناعية على اختلاف أنواعها، التي تنتج حديثا والاستثمار الذي يهمنا في هذا السياق هو الاستثمار الذي ينطوي على عمليات شراء السلع الرأسمالية الجديدة، التي نطلق عليها تكوين رأس المال، لأنها تضيف موجودات جديدة للاقتصاد، إذ لا يهمنا الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو الاستثمار في شراء السلع الرأسمالية القديمة، لأن هذه المشتريات لا تعتبر استثمارا فعليا في الاقتصاد بل تحويلا في رأس المال من شخص لآخر.[1]

بناء على ما سبق يعرف الاستثمار بأنه إنفاق يوجه لشراء سلع رأسمالية جديدة تساهم في تكوين رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

[1] عطية منى، خليل حزام، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2019، ص84.

**2. تعريف المشروع الاستثماري:**

المشروع الاستثماري هو: اقتراح بتخصيص قدر معين من الأموال حاليا بغية الحصول على تدفقات متوقعة مستقبلا.[1]

المشروع الاستثماري هو: الآلية التي تقوم بتحويل توليفة عوامل الإنتاج المتاحة لها الى منتجات وهذا باستخدام أساليب إنتاجية معينة.[2]

هذه التعاريف تنطوي على ثلاث عناصر وهي:

- خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسع طاقة قائمة.
- استخدام قدر من الموارد.
- تحقيق منافع مستقبلية صافية.

يرى البعض أن المشروع الاستثماري هو: التضحية بمنفعة حالية، يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي، من اجل الحصول على منفعة مستقبلية، يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر.[3]

أما البعض الاخر يعرف المشروع الاستثماري بأنه: التخلي عن استخدام أموال حالية، ولفترة زمنية معينة، من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.[4]

---

[1] النعيمي عدنان تايه، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار البازوري، الأردن، 2019، ص68.

[2] الهواري سيد، **الإدارة المالية**، منهج اتخاذ القرارات، مركز الكتب الأردني، الأردن، 2015، ص81.

[3] عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص142.

[4] عثمان سعيد عبد العزيز، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2022، ص67.

على هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي، من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.

**ثانيا. أنواع المشاريع الاستثمارية:**

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع عدة، فهناك تقسيما حسب الملكية وهناك تقسيما حسب الحجم.[1]

**1. تقسيم المشروعات حسب الملكية:**

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشروعات حسب ملكيتها إلى ثلاث أقسام وهي:

**1.1. المشروعات الاستثمارية الخاصة:**

المشروعات الاستثمارية الخاصة هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، ويعتبر تحقيق أقصى ربح من الأهداف الرئيسية لأي مشروع والذي يمثل الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الإنتاج، حيث يندرج ضمن تكاليف الإنتاج جميع النفقات التي يتحملها المشروع.

**2.1. المشروعات الاستثمارية العامة:**

المشروعات الاستثمارية العامة هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة، ومن هنا فإن الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي وتعظيم المنفعة العامة والتي تحدد جدوى المشروع من عدمه.

[1] جودي سعاد، خالدي عفاف، **تقيم المشاريع الاستثمارية ودورها في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، 2022، ص12.

### 3.1. المشروعات المختلطة (المشتركة):

وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد)، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم ، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات مثل مشروعات إقامة السكة الحديدية.

### 2. تقسيم المشروعات حسب حجمها:

يمكن تقسيم المشروعات حسب حجمها إلى قسمين هما:

1.2. **المشروعات صغيرة الحجم:** وتتميز بما يلي:[1]

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.
- تحتاج لرأسمال صغير، لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة، وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع.
- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.
- مخاطرها صغيرة نسبيا، ولا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.
- تعطي إنتاج في فترة قصيرة نسبيا.

2.2. **المشروعات كبيرة الحجم:** وتتميز بما يلي:[2]

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة.
- تحتاج لرأس مال كبير.
- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الإدارية.
- تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية في المدة الصناعية.
- في حال فشل هذه المشروعات فإن مخاطرها كبيرة نسبيا.

---

[1] أحمد محمد، **الإدارة الحديثة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2018، ص42.

[2] مصطفى الشيخ، **التحليل المالي والائتماني**، فلسطين ، 2008، ص72.

**المطلب الثاني: أهمية المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية**

تعد المشاريع الاستثمارية أداة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خلق الثروة وتوليد فرص العمل، فهي تسهم في تنشيط الإنتاج وتطوير البنية التحتية وتعزيز تنافسية الاقتصاد على المدى الطويل.

1. **أهمية الاستثمار:**

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:[1]

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

أولت الدول المتقدمة اهتما ما كبيرا للاستثمار، من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة لها، والمسهلة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعط هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول.

وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري. الاستخدام غير العقلاني لرأس المال المتاح.

2. **أهمية المشاريع الاستثمارية:**

[1] مطر محمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل، الأردن، 2003، ص53.

تعد المشاريع الاستثمارية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية كونها تمثل المحرك الرئيسي لدورة الإنتاج والتشغيل داخل أي اقتصاد، فهذه المشاريع سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو تكنولوجية فهي تساهم بشكل فعال في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في قطاعات منتجة، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

### 1.2. تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الاستثمارية:

تلعب المشاريع الاستثمارية دورًا جوهريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث تُعد الأداة الأساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة. فكل استثمار جديد يُترجم عمليًا إلى إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو تحديث الموجود منها، مما يؤدي إلى زيادة كمية وجودة السلع والخدمات المتاحة في السوق[1].

من خلال هذه العملية يتحقق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وهو المؤشر الذي يُستعمل لقياس القوة الاقتصادية لأي دولة. فكل مشروع استثماري، سواء كان في الصناعة، الزراعة، الخدمات أو التكنولوجيا، يُسهم بشكل مباشر في إضافة قيمة جديدة إلى الاقتصاد الوطني عبر تحويل الموارد الخام إلى منتجات نهائية قابلة للاستهلاك أو التصدير،علاوة على ذلك فتؤدي الاستثمارات إلى تحفيز سلاسل الإنتاج الأخرى، حيث إن إنشاء مشروع واحد يتطلب مدخلات وخدمات متنوعة، ما ينعكس إيجابًا على العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة به. هذه الديناميكية تُعرف بـ"الأثر التضاعفي" للاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال في مشروع معين ينعكس على الاقتصاد بأكمله، ما يؤدي إلى تحريك الأسواق وتحقيق النمو المستدام إضافة إلى ذلك فالمشاريع الاستثمارية تُساهم في تطوير البنية التحتية وتحسين الكفاءة الإنتاجية، ما يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، ويُشجع على المزيد من التدفقات الاستثمارية، المحلية والأجنبية، وهو ما يُعزز الدورة الاقتصادية ويُحقق نمواً متواصلاً.

### 2.2. خلق فرص العمل من خلال المشاريع الاستثمارية:

[1] المناصير سفيان خليل، **القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الاستراتيجي**، دار حليبس الزمان، عمان، 2010، ص81.

تعد المشاريع الاستثمارية واحدة من أهم الآليات الفعّالة في محاربة البطالة وتحسين مستوى الدخل الفردي داخل المجتمعات، بحيث أن كل مشروع استثماري جديد يتطلب بشكل طبيعي يد عاملة لتنفيذه وتشغيله، سواء في مرحلة الإنشاء أو مرحلة الاستغلال، فبمجرد إطلاق مشروع استثماري، يتم توفير فرص عمل مباشرة في قطاعات البناء، الهندسة، الإدارة، والإنتاج، إلى جانب فرص العمل غير المباشرة التي تنشأ في القطاعات المساندة مثل الخدمات اللوجستية، النقل، التوريد والصيانة، هذا ما يسمى بالأثر المتسلسل للاستثمار، حيث أن توسع نشاط اقتصادي معين يؤدي إلى ظهور حاجات جديدة في قطاعات أخرى، ما يخلق دورة تشغيل حيوية في السوق، إضافة إلى ذلك فالاستثمار لا يقتصر على توفير العمل، بل يساهم أيضًا في تحسين جودة فرص العمل، من خلال إدخال تقنيات وأساليب عمل حديثة، مما يتطلب تطوير مهارات اليد العاملة وإعادة تأهيلها بما يتماشى مع معايير الكفاءة والإنتاجية، وهذا ينعكس إيجاباً على مستوى الأجور وظروف العمل، ومن جهة أخرى يعد ارتفاع فرص التشغيل يؤدي إلى تحفيز الاستهلاك الداخلي، لأن الأفراد الذين يحصلون على دخل ثابت يصبحون أكثر قدرة على الإنفاق، ما يُنشط الطلب المحلي ويُحفز المزيد من الاستثمار، وهو ما يخلق حلقة اقتصادية متوازنة تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهكذا فإن المشاريع الاستثمارية تلعب دوراً مزدوجا من جهة تساهم في امتصاص اليد العاملة العاطلة وتقليل نسب البطالة، ومن جهة أخرى تعزز الاستقرار المالي للأسر وترفع من قدراتهم الشرائية، مما يدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو المستدام. [1]

### 3.2. نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات من خلال المشاريع الاستثمارية:

تعد المشاريع الاستثمارية من أهم القنوات التي تساهم في نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول، خاصة في الاقتصاديات النامية، حيث تسمح هذه المشاريع بجلب معدات وآلات حديثة وأساليب إنتاج متقدمة لم تكن متوفرة محليًا، هذا النقل لا يقتصر فقط على الوسائل المادية، بل يشمل أيضًا المعارف الفنية والتقنية وأساليب الإدارة الحديثة. [2]

[1] كاسر نصر، **الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات**، دار مكتبة حامد للنشر، مصر، 2016، ص73.

[2] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص126.

عندما تستقر مؤسسة استثمارية (خصوصًا الأجنبية منها) داخل دولة معينة، فإنها تسعى لتطبيق أعلى معايير الجودة والكفاءة في الإنتاج، مما يستدعي تأهيل العمال المحليين وتدريبهم على استخدام التقنيات المستحدثة، وهذا يُسهم بشكل مباشر في تطوير رأس المال البشري، وبمرور الوقت يصبح الأفراد الذين اكتسبوا هذه المعارف التقنية قادرين على نشرها ضمن بيئتهم المهنية أو حتى استغلالها في مشاريع خاصة، ما يعزز قدرات الاقتصاد الوطني على الابتكار والتطور الذاتي، ومن جهة أخرى فنقل التكنولوجيا يساهم في تحفيز البحث والتطوير داخل الدول، حيث تفرض التحديات التكنولوجية الجديدة على الجامعات ومراكز البحث تكثيف الجهود لمواكبة هذه التقنيات، ما يخلق بيئة معرفية متطورة ويعزز التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية، إضافة إلى ذلك هذا النوع من الاستثمارات يدعم ما يعرف بـ"القدرة التنافسية" على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يساهم إدخال تكنولوجيا متقدمة في تحسين جودة المنتجات والخدمات وخفض تكاليف الإنتاج، ما يسمح بمنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي يمكن القول إن المشاريع الاستثمارية ليست مجرد وسيلة لتوسيع الإنتاج، بل هي أداة استراتيجية لنقل المعارف وتطوير المهارات، بما يُسهم في بناء اقتصاد مبني على المعرفة ويحقق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

### 4.2. تحسين البنية التحتية من خلال المشاريع الاستثمارية:

تلعب المشاريع الاستثمارية دوراً محورياً في دفع عملية تحديث وتطوير البنية التحتية لأي دولة، حيث أن جذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية، غالباً ما يتطلب توفير بيئة اقتصادية مناسبة وتهيئة مرافق حديثة وفعالة تسمح لهذه المشاريع بالنمو والاستمرارية[1].

عند إطلاق مشروع استثماري خاصة في القطاعات الإنتاجية الكبرى كالصناعة، الطاقة، اللوجستيك أو التكنولوجيا، يصبح من الضروري تطوير شبكات النقل (كالطرقات، الموانئ، السكك الحديدية) لضمان سهولة نقل المواد الخام والمنتجات النهائية، مما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية المخصصة للتنقل والخدمات اللوجستية، إضافةً لذلك فالمشاريع الاستثمارية تتطلب أيضاً استقراراً في التزويد بالطاقة وشبكات اتصالات حديثة تواكب متطلبات العمل والإنتاج، وهو ما يفرض على الدولة أو المستثمرين تطوير هذه الشبكات

[1] النجار فريد، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2019، ص67.

لتتناسب مع حجم وحاجات الاستثمار، ما يعود بالنفع على عموم المجتمع، سواء على مستوى المؤسسات أو الأفراد، كما أن تطوير البنية التحتية الناتج عن الاستثمار لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليُسهم في تحسين نوعية الحياة عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات، تقليل التكاليف اللوجستية، وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق، خاصة في الدول التي تعاني من تركز الأنشطة الاقتصادية في مدن محدودة، وبهذا المعنى تصبح المشاريع الاستثمارية محفزاً غير مباشر لتطوير البيئة العمرانية والاجتماعية، من خلال تشجيع الدولة على تحديث البنية التحتية القائمة وبناء مرافق جديدة، ما يضع أسساً قوية للتنمية المستدامة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

### 5.2. تنويع الاقتصاد من خلال المشاريع الاستثمارية:

يعد تنويع الاقتصاد أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية الحديثة، خصوصًا في الدول التي تعتمد على قطاع واحد أو محدود من الموارد مثل النفط، الزراعة أو السياحة. وفي هذا السياق، تُعتبر المشاريع الاستثمارية أداة فعالة لتحقيق هذا التنويع، إذ تتيح فرصًا لتطوير قطاعات جديدة وتوسيع القاعدة الاقتصادية الوطنية.[1]

عندما يتم توجيه الاستثمارات نحو مجالات متنوعة مثل الصناعة التحويلية، الطاقة المتجددة، الاقتصاد الرقمي، السياحة، الخدمات المالية، أو الزراعة الذكية، فإن ذلك يُمكّن الدولة من تقليص تبعيتها لقطاع واحد، ويمنحها قدرة أكبر على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، مثل انخفاض أسعار المواد الأولية أو الركود في قطاع معين، علاوة على ذلك فيسهم تنويع الاستثمار في خلق بيئة اقتصادية متوازنة، حيث تكون فرص النمو موزعة على عدة قطاعات، ما يُقلل من حدة الصدمات الاقتصادية ويزيد من قدرة الاقتصاد على الصمود والتكيف. فالدول التي تتمتع باقتصاد متنوع غالبًا ما تكون أقل عرضة للأزمات وتتمكن من استرجاع استقرارها بسرعة أكبر، كما أن تنويع الاستثمارات يُحفز الابتكار والتنافسية، إذ يؤدي إلى خلق ديناميكية جديدة في السوق من خلال دخول قطاعات ناشئة تتطلب مهارات وتكنولوجيا متطورة، ما ينعكس إيجابًا على جودة المنتجات والخدمات، ويُشجع المؤسسات على تحسين أدائها وتحديث طرق عملها،

[1] وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال مخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مطبعة إسراء، الأردن، 2021، ص73.

وبالتالي يمكن القول إن الاستثمار لا يُحقق فقط النمو على المدى القصير، بل يؤسس على المدى الطويل لاقتصاد قوي، متنوع ومرن، قادر على خلق فرص جديدة، وامتصاص الصدمات، وتحقيق التنمية المستدامة.

### 6.2. تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال المشاريع الاستثمارية:

تلعب المشاريع الاستثمارية دوراً محورياً في ترسيخ الاستقرار المالي والاجتماعي، باعتبارها من أهم الآليات التي تسهم في خلق الثروة وتحفيز الدورة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع[1].

- الاستثمار يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي، ما يترجم إلى خلق الثروة الوطنية ورفع الإيرادات الجبائية للدولة عبر الضرائب والمساهمات المالية، مما يوفر للدولة موارد كافية تمكنها من تمويل برامج التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات العامة كالتعليم، الصحة والسكن.
- توجيه الاستثمارات نحو مشاريع إنتاجية يُسهم في تحقيق التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية، خاصة عندما يتم تشجيع المشاريع في مختلف المناطق الجغرافية، بما في ذلك المناطق النائية أو الأقل نمواً، وهو ما يساهم في تقليص الفوارق التنموية بين الأقاليم، ويعزز العدالة الاجتماعية.
- من خلال خلق فرص العمل وتحسين الدخل، تسهم المشاريع الاستثمارية في الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، حيث توفر دخلاً مستقراً لفئات واسعة من المجتمع، وتُقلل من مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعي، وهو عامل أساسي لضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.
- حين يتحقق الاستقرار المالي والاجتماعي، يصبح الاقتصاد أكثر جاذبية للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، مما يعيد تدوير عجلة الاستثمار والنمو في دورة متجددة تُقوي الاقتصاد وتُعزز مناعته أمام الأزمات.

[1] نور احمد محمد، أحمد حسين علي، **مبادئ المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2020، ص95.

وعليه فإن الاستثمار لا يقتصر فقط على الأبعاد الاقتصادية البحتة، بل يُعتبر أداة فعالة في صناعة مجتمع أكثر توازناً واستقراراً، حيث يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية، تحقيق الرفاه الجماعي، وبناء دولة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها بشكل عادل ومنصف.

## المبحث الثالث: علاقة البنوك بالمشاريع الاستثمارية

البنوك تلعب دورا محوريا في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، كما تعتبر هذه المشاريع من أهم آليات تطوير الإنتاج وتنويع مصادر الدخل داخل أي اقتصاد وطني، وعليه فيهدف هذا المبحث إلى توضيح آليات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنوك، إلى جانب إبراز معوقات تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك.

### المطلب الأول: آليات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنوك

تتضمن الآليات التمويلية كلا من القروض الاستثمارية والاعتماد الإيجاري والتمويل المقدم من قبل صناديق الاستثمار، كل هذه الآليات تساهم بشكل كبير في ترقية الاستثمار عن طريق الدعم المالي.

#### 1. القروض الاستثمارية:

يعتبر القرض من بين أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التقليدية. ولقد عرفه المشرع على أنه "كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان، تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء لاسيما عمليات القرض الإيجاري ...".[1]

#### 1.1. القروض المتوسطة والطويلة المدى:

تسمح القروض بتزويد المستثمر بالأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية حيث تقوم البنوك باستعمال الأموال المودعة لديها في منح القروض. تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في تمويل الأصول الاستثمارية سواء كانت قروض متوسطة أو طويلة المدى.

[1] المادة 68 الأمر -03-11 المؤرخ في 27 أوت 2003 المتضمن قانون القرض والنقد المعدل والمتمم.

**أ. القروض المتوسطة المدى:**

هي القروض التي تتراوح مدتها من سنتين إلى 07 سنوات وهي موجهة بشكل خاص لتمويل معدات التجهيز، و قد لا تقتصر على هذا فقط، وإنما تساهم هذا فقط، وإنما تساهم أيضا في تمويل بعض المنشآت التي لا تتطلب تكلفة كبيرة.[1]

**ب. القروض طويلة المدى:**

هي التي تتراوح مدتها ما بين 08 سنوات إلى غاية 30 سنة تمنح من طرف بنوك الأعمال والاستثمار، وهي متعلقة بتمويل شراء العقارات واقتناء الأجهزة ذات التكلفة المرتفعة.[2]

قد يلجأ المستثمر إلى القروض المتوسطة المدى أو طويلة المدى في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التوزيع أو تجديد القدرات الإنتاجية.

في مقابل هذه القروض تأخذ البنوك نسبة من الفوائد التي تختلف بحسب أهمية الاستثمار ومردوديتة، كما تحرص على التأكد، من وجود ضمانات كافية تمكنها من استرداد مبالغ القرض و الفوائد المترتبة عليها.[3]

إن نسبة الفائدة تكون من العوامل المحددة التى تتحكم في اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك لأن ارتفاعها قد يؤدي إلى تردد المستثمرين في طلب التمويل ومن تم عرقلة المشاريع الاستثمارية، لهذا فالدولة اتخذت بعض التدابير التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار، من بينها تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات.

حيث تم تحديد نسبة تخفيض الفائدة بـ 2% بالنسبة للفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء، وتخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الجزائرية في إطار تمويل برامجها الاستثمارية، وتحدد مدة الإعفاء بتعليمة من الخزينة العمومية لمدة تتراوح من 03 إلى 05 سنوات حسب استحقاق القروض، ومعدل الفائدة المحدد.

---

[1] Farouk Boyakoub, **L'entreprise et le financement bancaire**, casbah edition Alger, 2013, p252.

[2] المرجع نفسه، ص253.

[3] Malika Kettani, **une banque original la banque islamique**, Dar al kottob al-ilmiyah, liban 2eme edition, 2015, P38.

والفوائد المتعلقة بمدة الإعفاء وتخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من البنوك العمومية للأندية المحترفة المنشأة في شكل شركات تقدر نسبة الفائدة المستحقة على هذه الشركات بـ1%.

الفوائد المتعلقة بمدة التأجيل لثلاث سنوات في إطار إعادة الجدولة ديون المؤسسات الجزائرية التي تواجه صعوبات إزاء البنوك والمؤسسات المالية.[1]

تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب على التوالي من تخفيض نسبته 3% و 4.5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال وولايات الجنوب المحققة في إطار مخطط جودة السياحة على التوالي من تخفيض نسبته 3% و4.5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية، كما استفادت الاستثمارات في النشاطات التابعة لبعض الفروع الصناعية المنصوص عليها في المادة 75 من قانون المالية لسنة 2015 المتمثلة في صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهروبائية والكهرومنزلية الكمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات صناعة الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة صناعة الأحذية، النسيج والألبسة والجلود والمشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.[2]

تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.[3]

تحدد مدة التكفل بتخفيض نسبة الفائدة ب 05 سنوات بالنسبة للقروض التي تقوق مدتها 07 سنوات، وبـ03 سنوات بالنسبة للقروض التي تساوي مدتها 07 سنوات أو تقل عنها.[1]

---

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-149 المؤرخ في 28 مارس 2012 الذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-828 الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 062 302 ج ر المؤرخة في 01 أفريل 2012 العدد19، ص15.

[2]القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 ج ر المؤرخة في 31 ديسمبر 2014، العدد78، ص27.

[3]المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-122 المؤرخ في 06 أفريل 2016 يحدد كيفيات تطبيق الإعفاء و تخفيض نسبة الفوائد البنكية الممنوحة للنشطات التابعة لبعض الفروع الصناعة". ج ر مؤرخة في 10 أفريل 2016، العدد22، ص8.

### 2.1. الاعتماد الإيجاري (القرض الإيجاري):

يعد القرض الإيجاري تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية حيث يهدف لاقتناء الأصول الرأسمالية كالمعدات والآلات والعقارات ويتمتع بتغطية شاملة للاستثمار.[2]

ويعرف الاعتماد الإيجاري القرض الإيجاري على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر.[3]

كما تعتبر عمليات الإعتماد الإيجاري عمليات قرض لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء بالأصول[4]، إذن تسمح آلية الإعتماد الإيجاري بتشجيع الاستثمار من خلال توجيه الائتمان وتوظيف الادخار لتمويل الاستثمارات الإنتاجية بشكل كامل حيث لا يتحمل المستأجر أية نفقات على حيازة الأموال المؤجرة، هذا الأمر لا يتوافر عادة في وسائل الائتمان الأخرى.[5]

يوفر القرض الإيجاري إطارا ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بمبلغ التجهيز حيث لا تدخل فوائد القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر إلى المقترض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذه الأخيرة ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

---

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 196-16 المؤرخ في 04 يونيو 2016، يحدد مستوى و شروط وكيفيات منح تخفيض نسبة فائدة القروض الاستثمارية ج ر المؤرخة في 13 يوليو 2016 العدد42، ص4.

[2] عاشور كشوش، عبد الغني حريري، **التمويل بالائتمان الإيجاري (الاكتتاب في عقوده وتقيمه دراسة حالة)**، الجزائر، 2021، ص21.

[3] المادة 01 من الأمر رقم 96-2019 مؤرخ في 10 يناير سنة 1996 يتعلق بالاعتماد الإيجاري ج ر الصادرة في 14 يناير 1996 ،العدد03، ص25.

[4] المادة 02 من الأمر نفسه.

[5] حوالف عبد الصمد، **الإطار القانوني لعقد الإعتماد الإيجاري دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص عقود ومسؤولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص30.

كما يتم تطبيق تخفيض يقدر ب 60% على المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات بموجب عقد الاعتماد الإيجاري الدولي للأشخاص الغير المقيمين في الجزائر، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعملية الاقتناء التي قامت بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات القرض الإيجاري.

إن كل هذه المزايا من شأنها أن تجعل من القرض الإيجاري الخيار المناسب للمستثمر، بحيث يمكنه من الحصول على الأموال اللازمة لإقتناء الأجهزة والمعدات و تملكها بعد رفع خيار الشراء بأقل التكاليف.

**2. صناديق الاستثمار:**

تعد صناديق الإستثمار هي الأخرى آلية من آليات التمويل التي تختلف عن غيرها بخصائص تميزها.

**1.2. تعريف صناديق الاستثمار:**

هي عبارة عن أوعية مالية يملكها المستثمرين، وتتم إدارتها من طرف خبراء متخصصين، مهمتهم القيام بدراسات عن أفضل الشركات الممكن الاستثمار فيها والتي تحقق أفضل عائد ممكن، كما تعود نشأة هذه الصناديق إبل القرن التاسع عشر بحيث أن أول ظهور لها كان في هولندا، ثم انتشرت في كل من فرنسا وبريطانيا.

تعد الولايات المتحدة أول من بادر بإصدار قانون خاص لتنظيم تكوينها ونشأتها في عام 1940، الذي سمي آنذاك بقانون شركات الاستثمار.

**2.2. الدور التمويلي لصناديق الاستثمار:**

قامت الشركة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي، المسؤولة عن تمويل مشاريع القطاع الخاص بتأسيس صندوق لتمويل المشاريع في الجزائر، ميزة هذا الأخير أنه لا يقتصر على تقديم الأموال فقط، بل يقوم على أساس المشاركة في تمويل المشاريع دون ضمان للعائدات، وبذلك فهو مبني على المخاطرة برأس المال،

فهذه التقنية تساعد كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في المراحل التوسعية، على الحصول على التمويل المناسب دون اشتراط ضمانات كافية لتغطية مخاطر الاستثمار.[1]

لقد تم إنشاء صندوق الاستثمار في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتوزيع تخصيص قدره 48 مليار دينار بين هذه الصناديق، تهدف هذه الصناديق إلى تمويل المشاريع الاستثمارية المنجزة من طرف أصحاب المشاريع الشباب بالمساهمة في رأسمال شركاتهم الصغيرة والمتوسطة كما تساهم هذه الصناديق في تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الرأسمال الضئيل إلى الإئتمان المصرفي من خلال تحسين هياكلها التمويلية ثم بعد ذلك تم استحداث الصندوق الوطني للاستثمار الذي يعتبر مؤسسة مالية عمومية مختصة تكلف بالمساهمة في تمويل الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية.[2]

إن كل هذه الآليات المتخذة في إطار السياسة التمويلية التقليدية ساعدت بشكل كبير في دعم الاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية، لكن لا يمكن إنكار دور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هي الأخرى في ترقية الاستثمار.

[1] المادة 100 من الأمر رقم 09 01 المؤرخ في 22 يونيو 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ج ر الصادرة 26 يونيو 2009، العدد44، ص21.

[2] المادة 37 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يونيو 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ج ر الصادرة في 20 يونيو 2011، عدد40، ص12.

**المطلب الثاني: معوقات تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك**

يواجه تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك عدة معوقات تؤثر سلباً على قدرة المستثمرين في الحصول على القروض وخاصة في ظل بيئة اقتصادية متقلبة وإجراءات بنكية معقدة، كما تتنوع هذه العراقيل بين شروط الضمانات وكذلك صرامة التقييم البنكي وكذا التعقيدات الإدارية وضعف ثقة البنوك في بعض المشاريع.

**1. ضعف الضمانات المقدّمة من طرف المستثمرين:**

من بين أبرز المعوقات التي تحول دون حصول المشاريع الاستثمارية على التمويل البنكي، نجد مسألة ضعف الضمانات المقدمة من طرف المستثمرين، والتي تعتبر أحد الشروط الجوهرية التي تعتمد عليها المؤسسات البنكية عند اتخاذ قرارات الإقراض، فتمثل الضمانات في نظر البنوك الوسيلة الأساسية لتقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بعدم قدرة المقترض على سداد القرض، إذ تُمكِّن البنك من استرداد جزء أو كامل قيمة التمويل في حالة تعثر المشروع أو فشل المستثمر في الوفاء بالتزاماته المالية، كما أنه غالبًا ما تشترط البنوك ضمانات ذات قيمة مادية مرتفعة ومستقرة مثل العقارات، المعدات الثابتة، الأرصدة البنكية المجمدة، أو الكفالات البنكية الصادرة من جهات ذات ملاءة مالية قوية، غير أن المشاريع الناشئة أو الصغيرة، خاصة تلك التي يمتلكها شباب أو مقاولون ذاتيون، غالبًا ما تعاني من ضعف القدرة على توفير هذا النوع من الضمانات بسبب محدودية الأصول المملوكة لديهم، أو لكون المشروع في طور التأسيس ولم يحقق بعد استقرارًا مالياً يسمح له بتقديم ضمانات مقنعة للبنك، كما تعد هذه الإشكالية تتفاقم أكثر في البيئات الاقتصادية التي تتسم بضعف الثقافة المالية ونقص شبكات التمويل البديلة مثل صناديق الضمان، أو المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى عزوف البنوك عن تمويل شريحة واسعة من المشاريع، حتى وإن كانت تلك المشاريع تملك مؤهلات اقتصادية قوية وإمكانيات نمو واعدة. [1]

كما أن اعتماد البنوك بشكل مفرط على الضمانات التقليدية يعكس نوعاً من النزعة التحفظية التي قد تحدّ من قدرتها على المساهمة الفعلية في تحريك عجلة الاقتصاد، خاصة في سياقات تنموية حيث الحاجة

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص124.

ملحّة إلى تشجيع روح المبادرة وتمويل الأفكار المبتكرة التي قد لا تمتلك أصولاً مادية كافية في بداياتها، ومن من هنا تبرز أهمية البحث عن حلول تمويلية مرنة، كإنشاء آليات ضمان بديلة (صناديق ضمان القروض، التأمين ضد المخاطر الائتمانية) وتطوير أدوات تقييم جدوى المشاريع على أساس مقوماتها الاقتصادية وليس فقط على قيمة الضمانات المادية. [1]

**2. ارتفاع معدل الفائدة:**

يبرز إشكال ارتفاع نسب الفائدة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة أو المشاريع التي يُصنَّفُها النظام البنكي ضمن الفئة ذات المخاطر العالية. ويُعزى ذلك إلى أن البنوك تعتمد في سياساتها الائتمانية على مبدأ (العائد مقابل المخاطرة)، أي كلما ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بتمويل مشروع معين، كلما رفعت مقابل ذلك سعر الفائدة لتعويض هذا الخطر المحتمل، كما أنه غالبًا ما تقع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة ضحية لهذه السياسة، حيث تعتبرها البنوك أقل قدرة على مقاومة التقلبات الاقتصادية وأضعف من حيث البنية المالية والإدارية، مما يجعلها تُصنَّف ضمن "الاستثمارات الهشة"، كرد فعل احترازي تفرض البنوك نسب فوائد مرتفعة لتعويض ما قد ينجم عن هذا النوع من التمويل من احتمالات التعثر أو عدم السداد، وهذا الوضع يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إحجام المستثمرين، خاصة أصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة، عن الاقتراض من البنوك، لأن الكلفة المالية تصبح عبئًا إضافيًا على المشروع[2]، وقد تفضي إلى اختلال توازناته المالية في المدى القصير والمتوسط، ما يجعل الجدوى الاقتصادية للمشروع غير واقعية أو غير مربحة، والأخطر من ذلك أن هذه السياسات قد تخلق حلقة مفرغة، ومن جهة أخرى يمكن تفسير هذه الظاهرة أيضًا بوجود غياب آليات كافية لتقاسم المخاطر بين البنوك والمؤسسات المالية من جهة، وبين المستثمرين والدولة من جهة أخرى. ففي بعض الدول، تعمل الحكومات على تخفيف هذا العبء عن المستثمرين الصغار عبر دعم الفوائد البنكية أو إنشاء صناديق ضمان تُقلّل من المخاطر التي تتحملها

[1] عبد المعطي رضا، احمد جودة، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2019، ص72.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص49.

البنوك، مما يسمح بخفض نسب الفائدة المفروضة، إن ارتفاع نسب الفائدة يعتبر عقبة مزدوجة، لأنه لا يُثني المستثمرين فقط عن الاقتراض، بل يساهم أيضًا في تقييد الابتكار وريادة الأعمال ويُضعف ديناميكية الاقتصاد الوطني، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية معتمدة على المبادرات الخاصة[1].

**3. الإجراءات الإدارية والبيروقراطية:**

من بين العوائق التي تعترض تمويل المشاريع الاستثمارية عبر البنوك، تبرز إشكالية التعقيدات الإدارية وكثرة الإجراءات البيروقراطية، التي تمثل حجر عثرة حقيقي أمام المستثمرين خاصة في المراحل الأولية من تأسيس المشاريع. إذ أن المسار التقليدي للحصول على قرض بنكي غالباً ما يكون طويلاً ومعقداً، ويستلزم إعداد ملف شامل يتضمن مجموعة كبيرة من الوثائق القانونية، المحاسبية، الفنية والضريبية، إلى جانب التقارير المتعلقة بدراسة الجدوى، والخطط المالية المستقبلية للمشروع، فهذه المتطلبات غالباً ما تتجاوز قدرة المستثمرين، خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء من حيث الكلفة أو من حيث المعرفة التقنية، حيث يجدون أنفسهم مضطرين للجوء إلى مكاتب استشارية خاصة لتحضير الملفات، مما يزيد من الأعباء المالية قبل حتى الحصول على التمويل، إضافة إلى ذلك فتشكل طول مدة دراسة الملفات داخل المؤسسات البنكية عاملاً إضافياً في تعقيد الأمور، إذ تستغرق مراحل الموافقة على القرض وقتاً طويلاً نتيجة تعدد الهيئات المسؤولة داخل البنك عن فحص وتقييم الملفات، وكذلك بسبب اعتماد البنوك على إجراءات احترازية صارمة مبنية على دراسات المخاطر، وهو ما قد يتسبب في تأخير اتخاذ القرار بشكل يُفقد المستثمر القدرة على الاستفادة من فرص استثمارية محددة بزمن معين، خاصة في القطاعات الديناميكية التي تتطلب سرعة في التحرك مثل التكنولوجيا أو التجارة الموسمية.[2]

أما عن الشروط المعقدة التي تفرضها البنوك، فهي عادةً تشمل ضمانات تفوق إمكانيات المشاريع الناشئة، إضافة إلى اشتراط نسب تمويل محددة، فترات سداد قصيرة، وفوائد مرتفعة، الأمر الذي يجعل من البيئة التمويلية غير جذابة بالنسبة للمستثمرين، ويدفع الكثير منهم إما إلى العزوف عن الاقتراض البنكي أو إلى البحث عن بدائل تمويلية أقل تعقيداً، ولو كانت مكلفة أو محفوفة بالمخاطر، مثل التمويل الذاتي أو

[1] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، كلية التجارة، مصر، 2016، ص147.

[2] محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص83.

الاقتراض من السوق غير الرسمي، وبالتالي فإن هذه الإشكالية تُمثل عائقاً هيكلياً أمام تطور الاستثمار الخاص وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وتستدعي إصلاحات جذرية تهدف إلى رقمنة المعاملات البنكية، تبسيط الإجراءات، وتقصير آجال معالجة ملفات التمويل، مع تبني آليات تقييم أكثر مرونة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الحقيقية لكل مشروع وليس فقط الأطر التقليدية التي لا تتماشى مع طبيعة المشاريع الجديدة[1].

**4. عدم وضوح دراسات الجدوى:**

مشكلة عدم دقة أو مبالغة دراسات الجدوى المقدمة من طرف أصحاب المشاريع، حيث تعتبر هذه الدراسات حجر الأساس في تقييم مدى جدوى المشروع وإمكانية نجاحه على المستويين المالي والتشغيلي، ففي كثير من الأحيان يُقدّم المستثمرون دراسات جدوى تعتمد على تقديرات تفاؤلية أو غير واقعية فيما يخص حجم الأرباح، تكاليف الإنتاج، فترات الاسترداد، أو توقعات السوق. وقد تعود هذه المبالغة إلى نقص الخبرة الاقتصادية لدى المستثمر، أو رغبة منه في إقناع البنك بربحية المشروع عبر تزيين الأرقام وإخفاء المخاطر المحتملة. غير أن البنوك، بفضل خبرتها وأدواتها التحليلية الدقيقة، غالباً ما تستطيع كشف هذا التفاوت بين المعطيات المقدمة والواقع الفعلي للسوق، فهذا التناقض يجعل المؤسسات البنكية تنظر إلى المشروع بعين الريبة، وتعتبره استثماراً عالي المخاطر وغير مضمون، مما يؤدي في الغالب إلى رفض طلب التمويل، حتى وإن كانت الفكرة الأساسية للمشروع ذات قيمة مضافة حقيقية، ويزداد هذا الحذر البنكي كلما تعلّق الأمر بمشاريع في قطاعات متقلبة أو ذات طابع مبتكر، حيث يكون غياب دراسات دقيقة مدعاة للشك والاحتراز إضافة إلى ذلك فبعض المستثمرين يستعينون بمكاتب دراسات خارجية تفتقر إلى الموضوعية، فتقوم بإعداد تقارير تميل نحو المبالغة في تقدير الجدوى المالية من أجل إرضاء صاحب المشروع وليس بناءً على معايير تحليل موضوعية، هذه الممارسات تضعف الثقة بين المؤسسات المالية والمستثمرين، وتدفع البنوك نحو تشديد شروطها التمويلية وتوسيع دائرة التدقيق، ما يساهم في تعقيد عملية الحصول على القروض البنكية[2].

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص143.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص93.

فمن هنا تظهر أهمية احترافية ودقة إعداد دراسات الجدوى، كونها ليست مجرد وثيقة رسمية بل أداة تقييم استراتيجية تُمكّن البنوك من اتخاذ قرارات تمويل مستنيرة، كما تبرز ضرورة وجود مرافقة استشارية جادة للمستثمرين، خاصة في مراحل الإعداد، لضمان أن تعكس الدراسة الإمكانات الحقيقية للمشروع وتراعي خصوصيات السوق والبيئة الاقتصادية.

**5. ضعف خبرة المستثمرين أو إدارة المشروع:**

من بين العوامل الحاسمة التي تؤثر على قرارات البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، نجد مسألة كفاءة صاحب المشروع وقدرته الإدارية والتخطيطية، حيث لا تكتفي المؤسسات البنكية بدراسة الأرقام والبيانات المقدمة في دراسة الجدوى، بل تضع أيضاً أهمية كبيرة على الكفاءات الشخصية والتدبيرية للمستثمر، فحتى في الحالات التي يبدو فيها المشروع واعداً ومربحاً على الورق، تظل قدرة صاحب المشروع على التسيير الفعال وإدارة الموارد عنصراً أساسياً في إقناع البنك بتمويل المشروع، السبب في ذلك يعود إلى أن نجاح أي مشروع لا يعتمد فقط على الفكرة أو الجوانب المالية، بل يتطلب توفر مهارات قيادية وإدارية قوية لدى المستثمر لضمان التطبيق الفعلي السليم وتحقيق النتائج المرجوة في بيئة السوق الواقعية، التي غالباً ما تكون أكثر تعقيداً وتغيراً مما تصوره الخطط النظرية[1].

وفي هذا السياق تعتمد البنوك خلال مرحلة التقييم على تحليل الخلفية المهنية لصاحب المشروع، مدى خبرته في المجال الذي ينوي الاستثمار فيه، قدرته على وضع خطط استراتيجية مرنة، مهاراته في إدارة فريق العمل، إضافة إلى رؤيته الواقعية لمخاطر السوق وكيفية التعامل معها. وإذا استشعرت البنوك ضعف هذه الجوانب أو لاحظت نقصاً في وضوح الرؤية أو في القدرة على التنظيم والتسيير، فإنها تميل إلى اعتبار المشروع استثماراً محفوفاً بالمخاطر، حتى وإن كانت أرقامه مشجعة، لأن غياب كفاءة القيادة قد يؤدي حتماً إلى تعثر المشروع في مراحله الأولى، هذا المعطى يفسر السبب وراء رفض العديد من طلبات التمويل رغم ما يبدو من توازن مالي نظري في ملفات أصحاب المشاريع، وهو ما يدعو المستثمرين إلى تطوير مهاراتهم الإدارية والتخطيطية إلى جانب إعداد دراسات جدوى احترافية، حتى يقدموا للبنك صورة متكاملة تعكس

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص172.

استدامة واستقرار المشروع، وليس فقط وعود الأرباح، وبالمقابل فتلعب المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال دوراً محورياً في سد هذه الثغرة، من خلال تقديم برامج التدريب والتأهيل الإداري لأصحاب المشاريع، مما يمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة لإقناع الجهات الممولة والتعامل بفعالية مع تحديات السوق، وبالتالي تعزيز فرص الحصول على التمويل وتحقيق النجاح.

**6. الوضع الاقتصادي العام وعدم استقرار البيئة الاستثمارية:**

تبرز الظروف الاقتصادية الكلية كعنصر حاسم في تحديد مستوى التحفظ أو الانفتاح البنكي على منح القروض، فعندما يعاني الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة، يتسبب ذلك في تآكل القوة الشرائية للعملة وارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمات، مما ينعكس سلباً على أرباح الشركات وقدرتها على السداد، في مثل هذه الحالات، تزداد مخاطر عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، ما يدفع البنوك إلى تشديد شروط الإقراض، رفع نسب الفائدة، وتقليص حجم التمويلات الممنوحة لتقليل تعرضها لمخاطر السوق[1].

أما في حالات الركود الاقتصادي حيث يشهد الطلب الكلي انخفاضاً، وتنخفض الاستثمارات وتزداد معدلات البطالة، فإن البيئة الاستثمارية تصبح غير محفزة، ما يجعل المشاريع أكثر عرضة للفشل بسبب ضعف الإيرادات، هذا الوضع يدفع البنوك إلى تبنّي سياسة ائتمانية تحفظية للغاية، حيث تضع معايير صارمة لقبول الملفات، وتفضل تمويل الأنشطة ذات المخاطر المنخفضة مثل القطاعات الحيوية (الزراعة، الطاقة، المواد الأساسية) على حساب المشاريع الصغيرة أو الناشئة، إضافة إلى ذلك يلعب عدم الاستقرار السياسي دوراً محورياً في خلق حالة من عدم اليقين لدى المؤسسات المالية. فالتقلبات السياسية، سواء كانت مرتبطة بأزمات حكومية، تغييرات تشريعية متكررة، احتجاجات اجتماعية، أو حتى صراعات إقليمية، تؤثر على ثقة البنوك في استقرار البيئة الاستثمارية وقدرة االظروف، تميل البنوك إلى تجميد قرارات التمويل أو تخفيض حجم التمويلات الممنوحة، مع رفع متطلبات الضمانات ونسب الفائدة لتعويض المخاطر المرتفعة[2].

[1] محمد النوري، طاهر فاضل، أحمد زكريا، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2017، ص49.

[2] محمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص52.

في المجمل يمكن القول إن البنوك تتحرك وفق منطق الحذر المالي الذي يتأثر بشدة بالعوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية، حيث تسعى للحفاظ على استقرارها المالي وحماية أصولها من الخسارة، خاصة في الفترات التي تسود فيها حالة من الغموض وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، ولهذا السبب كثيراً ما تدعو المؤسسات الاقتصادية إلى ضرورة تحقيق استقرار اقتصادي وسياسي لخلق مناخ استثماري صحي يشجع البنوك على تمويل المشاريع بثقة أكبر، ويسهّل على المستثمرين الوصول إلى التمويل بشروط مرنة ومشجعة.

### 7. غياب آليات كافية لتقييم المخاطر:

من بين العوائق التي تحد من فعالية تمويل المشاريع عبر البنوك، نجد إشكالية ضعف أو قصور آليات تقييم المخاطر داخل بعض المؤسسات البنكية، خاصة في الأنظمة المصرفية التي لا تزال تعتمد على نماذج تقليدية في تحليل الملفات الاستثمارية، في ظل غياب أدوات تقييم حديثة قائمة على معايير كمية ونوعية دقيقة، تصبح قرارات التمويل خاضعة لمنطق الحذر المفرط أكثر من استنادها على تقييم موضوعي ومبني على معطيات واقعية، وفي الكثير من الحالات تفتقر هذه البنوك إلى أنظمة معلومات متطورة قادرة على تحليل البيانات الضخمة وتوقع السيناريوهات المستقبلية بدقة، مما يدفعها إلى اعتماد نظرة متحفظة في التعامل مع طلبات التمويل، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمشاريع حديثة أو مبتكرة يصعب مقارنتها بمشاريع قائمة أو تقليدية. هذا الضعف في أدوات التحليل يؤدي في الغالب إلى رفض تمويل مشاريع تمتلك في الواقع مقومات نجاح حقيقية، سواء من حيث الفكرة أو من حيث الجدارة المالية لصاحب المشروع، لكن نظراً لغياب وسائل تقييم دقيقة، يتم تصنيف هذه المشاريع تلقائياً ضمن خانة "المخاطر العالية[1]."

إضافة إلى ذلك فبعض البنوك تعتمد بشكل مفرط على الضمانات المادية التقليدية بدل التركيز على دراسة جوهر المشروع وإمكاناته المستقبلية، وهو ما يعكس قصوراً في منظومتها التحليلية، حيث تصبح القرارات مبنية على عوامل شكلية أكثر من كونها نابعة من تقييم استراتيجي شامل، وفي المقابل المؤسسات البنكية التي تعتمد على أدوات تقييم المخاطر الحديثة، مثل النماذج الإحصائية المتقدمة، التحليل التنبؤي،

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص156.

الذكاء الاصطناعي، وتصنيف البيانات الديناميكي، تستطيع تقدير جدوى المشروع بمرونة ودقة، مما يسمح لها بقبول تمويل مشاريع مبتكرة أو واعدة حتى في حال غياب ضمانات تقليدية قوية، لأنها تستند إلى معطيات كمية ونوعية تقلل من حجم التردد في اتخاذ القرار، كما أن غياب هذه الأدوات الحديثة في بعض البنوك يؤدي بالتبعية إلى ركود تمويلي، حيث يتم تضييق مجال منح القروض وتفويت فرص حقيقية كان من الممكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد وتطوير النسيج الإنتاجي المحلي، ولهذا السبب يعتبر تطوير منظومات تقييم المخاطر البنكية من الأولويات التي ينبغي العمل عليها من قبل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية، بهدف تعزيز ثقة البنوك في السوق، تشجيع الابتكار والاستثمار، وضمان توزيع أكثر عدلاً وفعالية للتمويل.

**خلاصة الفصل:**

إن تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية يعد من الوظائف الحيوية التي تضطلع بها البنوك في دعم الدورة الاقتصادية وتحفيز النمو، ومن خلال هذا الفصل فلقد تم التطرق إلى ماهية البنوك باعتبارها مؤسسات مالية متخصصة تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، مع استعراض أبرز وظائفها الأساسية وعلى رأسها تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية.

كما تم التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية باعتبارها أدوات عملية لتحويل المدخرات إلى طاقات إنتاجية فعلية قادرة على توليد القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما قد تم إبراز الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع لكونها تساهم في تنويع الإنتاج وكذا خلق مناصب شغل جديدة وأيضا تحفيز الابتكار داخل الاقتصاد الوطني.

وبالتالي فيتضح أن العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية تعد علاقة تكاملية بحيث تمثل البنوك المصدر الأهم للتمويل، في حين تمثل المشاريع الاستثمارية إحدى أهم قنوات توظيف الموارد المالية بما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

# الفصل الثاني:

## الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر -

**تمهيد:**

انطلاقًا من الأهمية المتزايدة التي يكتسيها التمويل البنكي في دعم وترقية المشاريع الاستثمارية، تأتي هذه الدراسة الميدانية لتسليط الضوء على الممارسات الفعلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال دراسة حالة وكالة السوقر، باعتبارها فاعلًا محليًا بارزًا في تمويل المشاريع التنموية، لاسيما في القطاع الفلاحي والمجالات المرتبطة به، ويهدف هذا الفصل إلى الانتقال من الجانب النظري إلى التحليل التطبيقي من خلال محاولة رصد واقع تمويل المشاريع الاستثمارية داخل الوكالة، وتقييم مدى فعاليتها في مرافقة المستثمرين، إضافة إلى توضيح الإجراءات المعتمدة في معالجة ملفات القروض الاستثمارية.

تناول المبحث الأول التأطير المؤسسي والمنهجي للدراسة من خلال تقديم لمحة تعريفية حول البنك ووكالة السوقر إلى جانب عرض منهجية الدراسة المعتمدة.

أما المبحث الثاني فخصص لعرض نتائج الدراسة وتحليلها حيث تم تقييم مساهمة وكالة – BADR السوقر في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2018–2024)، من خلال تحليل تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة، وكذا دراسة نماذج من الملفات الممولة عبر قروض استغلال واستثمار، كما تم التطرق إلى تحليل مالي تفصيلي لملف تمويلي عبر احتساب مؤشرات التوازن المالي وتحليل الميزانية باستخدام النسب المالية مما أتاح استنتاج فعالية آليات التمويل البنكي في دعم الاستثمار المحلي.

## المبحث الأول: التأطير المؤسسي والمنهجي للدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقوم في هذا المبحث بتقديم لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مع التركيز على وكالة السوقر باعتبارها المجال التطبيقي للدراسة وذلك من خلال استعراض أهم خصائصها التنظيمية والوظيفية ودورها المحلي في تمويل الأنشطة الفلاحية والتنموية، كما سنوضح منهجية إنجاز الدراسة عبر تحديد مجتمع الدراسة الذي يشمل الموظفين أو الإطارات العاملة في الوكالة مع توضيح كيفية اختيار العينة التي تمثل هذا المجتمع بما يضمن موضوعية النتائج ودقتها.

### المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أحد البنوك العمومية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة ذات الصلة بالتنمية الريفية في الجزائر، وقد أنشئ بهدف دعم الفلاحين والمستثمرين في المجال الزراعي من خلال تقديم خدمات مصرفية وتمويلات تتناسب مع خصوصية هذا القطاع، وتعد وكالة السوقر التابعة لمديرية البنك بولاية تيارت، إحدى الوكالات المحلية التي تضطلع بتجسيد مهام البنك على المستوى الميداني، حيث تسهر على تقديم مختلف الخدمات المصرفية لفائدة الفلاحين، المؤسسات والزبائن الأفراد بالمنطقة، خاصة في ما يتعلق بتمويل المشاريع الفلاحية، منح القروض الموسمية وفتح الحسابات ومعالجة المعاملات البنكية اليومية، وتلعب الوكالة دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال مساهمتها في تنشيط الدورة المالية داخل النسيج الفلاحي لبلدية السوقر والمناطق المجاورة[1].

**أولا. تعريف وكالة السوقر:**

تقع الوكالة بدر في وسط مدينة السوقر قرب مقر الدائرة حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة لاشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالة بريد الجزائر، وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحلية BDL.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التقرير السنوي لسنة 2023، ص14.

**ثانيا. مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف للقيام بالمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع المعلومات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق؛
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- ✓ تمويل نشاطات القطاع الإنتاجي والتجاري والعقاري؛
- ✓ المشاركة في تجميع الودائع؛
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق تلقيه علمية للادخار والاستثمار؛
- ✓ تحسين وتطهير الوضعية المالية.

**ثالثا. شرح هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر:**

**ادارة الوكالة (DIRECTION DE L'AGENCE):**

تهتم هذه الوكالة بالجانب الإداري ويتكون من المدير والأمانة العامة وكذلك من خلفية البنك واجهة البنك وقطب العمليات السريعة.

1. **المدير (DERACTEUR):** يتربع المدير على رأس خلية الإدارة فهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة فهو صاحب القرار في الوكالة والموجة لمختلف نشاطات الوكالة وله عدة مهام وأهداف والقيام بالتدابير التي من شأنها توفير الأمن داخل الوكالة؛
2. **الأمانة العامة (SECRETARIAT):** تكمل هذه المصلحة في العمل الذي يقوم به المدير وتساعد على أداء مهام الموظف المشرف؛
3. **واجهة البنك (FRONT OFFICE):** تعد مصلحة الواجهة من أهم المصالح في بنك الفلاح والتنمية والريفية لأنها تمثل نقطة إتصال الأولى بين الزبون والبنك، من خلالها يتم تقديم مختلف

الخدمات البنكية اليومية وهي المسؤولة عن حسن استقبال الزبائن وتوجيههم، وتشمل مهام هذه المصلحة ما يلي:

- **رئيس المصلحة (POLE CLIENTELE)**: يشرف على متابعة سير العمل في قسم الواجهة والاشراف على فريق العمل وتوجيههم لضمان تقديم خدمة العملاء عالية الجودة بالاضافة الى تدريبهم على مهارات التواصل وحل المشاكل.
- **مصلحة التوجيه (ACCEULLE ET ORIONTATION)**: تشمل مهام هذه المصلحة استقبال الزبائن وتوجيههم حسب نوع الخدمة المطلوبة.
- **مكلف بالزبائن (CHARGES DE CLIENTELE)**: هو شخص يعمل على تقديم مساعدة وخدمات للعملاء، من بين مهامه الأساسية فتح حسابات بنكية، تقديم معلوماتحول القروض والخدمات البنكية، استقبال الزبائن والرد على استفساراتهم بكل احترام ولباقة، يعترف المكلف بالزبائن واجهة البنك لأنه أول شخص يتعامل معه الزبون، ولهذا فإن حسن تعامله يعطي انطباعا جيدا عن المؤسسة البنكية كلها.

**4. قطب العمليات السريعة (SERVICE RAPIDES):**

- **رئيس المصلحة (POLE TRANSACTIONS)**: يشرف على متابعة سير العمل في مصلحة قطب العمليات السريعة والاشراف على فريق العمل وتوجيههم.

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات التي تسمح بتحريك السيولة اعتمادا على قسمين وهما الشباك والصندوق لذلك وجب أن يكون لدى الزبون حساب كعلاقة ترتبط بالبنك حتى يتمكن من إجراء تعاملاته التي قد تستدعي مثلاً السحب أو الإبداع لدى البنك ونظراً لاختلاف الزبائن المتعاملين على البنك ولهدف تنظيم العمل فإنه توجد عدة أنواع من الحسابات:

- ✓ حساب جاري سلسلة 300 الخاص بـ (الفلاحين، المؤسسات، التجار، المهن الحرة)؛
- ✓ حساب خاص بدفتر التوفير والادخار سلسلة 251 بالفائدة، وسلسلة 260 بدون فائدة؛
- ✓ حساب خاص بدفتر التوفير والادخار للفلاحين سلسلة 397 بالفائدة، وسلسلة 398 بدون فائدة؛
- ✓ حساب خاص بدفتر التوفير والادخار للأشبال سلسلة 281 بالفائدة، وسلسلة 381 بدون فائدة؛

- ✓ حساب خاص بالموظفين سلسلة 200؛
- ✓ حساب خاص بالعملة الصعبة (أورو – دولار) سلسلة 201؛

وتضم مصلحة الصندوق الذي تتولى تنفيذ مختلف العمليات المالية الأساسية كالسحب والإيداع اليومي، إلى جانب مصلحة الصرف، التي تُعنى بعمليات بيع وشراء العملات، وتعتبر من الخدمات المصرفية الحيوية خاصة في إطار الاعتمادات المستندية وتسديد الالتزامات المالية تجاه البنوك الخارجية بمختلف العملات.

5. **خلفية البنك (BACK OFFICE)**: تعتبر مصلحة خلفية البنك من أهم المصالح داخل أي مؤسسة بنكية، فهي تعمل في الخفاء لضمان حسن سير العمليات الادارية والمالية، وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تلعب هذه المصلحة دورا مهما في دعم مصلحة الواجهة ومختلف مصالح البنك من خلال تنظيم الرقابة والمتابعة الدقيقة للملفات والمعاملات، وتنقسم إلى:

- **مصلحة القروض (OPERATIONS DE CREDIT)**: إن من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك هو منح القروض للزبائن سواء كانوا زبائن اعتباريين أو طبيعيين ويمكن بيان أنواعها فيما يلي قروض استغلالية – قروض استثمارية؛
- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات (SERVICE JURIDIQUE DU CONTENTIEUX)**: تضطلع مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات بدور محوري في حماية حقوق البنك من خلال متابعة النزاعات ومعالجة القروض المتعثرة بمختلف الوسائل القانونية والقضائية، وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

- ✓ تمثيل البنك أمام الجهات القضائية في حال النزاعات (قضايا القروض، التحصيل، الطعون...)؛
- ✓ متابعة الملفات المتعلقة بالقروض المتعثرة والزبائن المتقاعسين عن السداد؛
- ✓ الإشراف على إجراءات التحصيل الجبري (الحجز العقاري، البيوع القضائية...)؛
- ✓ تسوية النزاعات بالطرق الودية متى أمكن ذلك (الوساطة، التفاوض...).

- **مصلحة التجارة الخارجية (OPERATIONS DE COMMARCE EXTERIEUR)**: تقوم الوكالة بدور كبير في تمويل عمليات التجارة الدولية والاعتمادات المستندية هي من أهم طرق ذلك التمويل.

- **مصلحة المحاسبة والمراقبة (TACHE ADMINISTRATIVES ET COMPTABLES)**: تعد مصلحة المحاسبة والمراقبة من بين المصالح الأساسية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تتولى تسجيل ومتابعة العمليات المالية اليومية وضبط الحسابات وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة، إلى جانب إعداد التقارير والميزانيات الدورية، كما تسهر على مراقبة سلامة الإجراءات المالية ومدى مطابقتها للتعليمات التنظيمية، مما يضمن الشفافية والدقة في المعاملات البنكية، وتشمل مهامها أيضا التأكد من صحة العمليات من خلال المراقبة اليومية، ومتابعة حسابات الزبائن والوكالة، إضافة إلى مراقبة حسابات هذه الأخيرة المتعلقة بالمصاريف المختلفة.
- **طرق الدفع (MOYENE DE PAIMENTS)**: هي مختلف الطرق والوسائل المالية التي يتم من خلالها تحويل الأموال أو تسديد مستحقات الزبائن، والتي تتم داخل نظام بنكي دون تواصل مباشر مع الزبون، حيث تقوم المصلحة الخلفية بمعالجتها ومراقبتها بعد تنفيذها في الواجهة.

**الشكل 2-1: الهيكل التنظيمي لبنكة الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر**

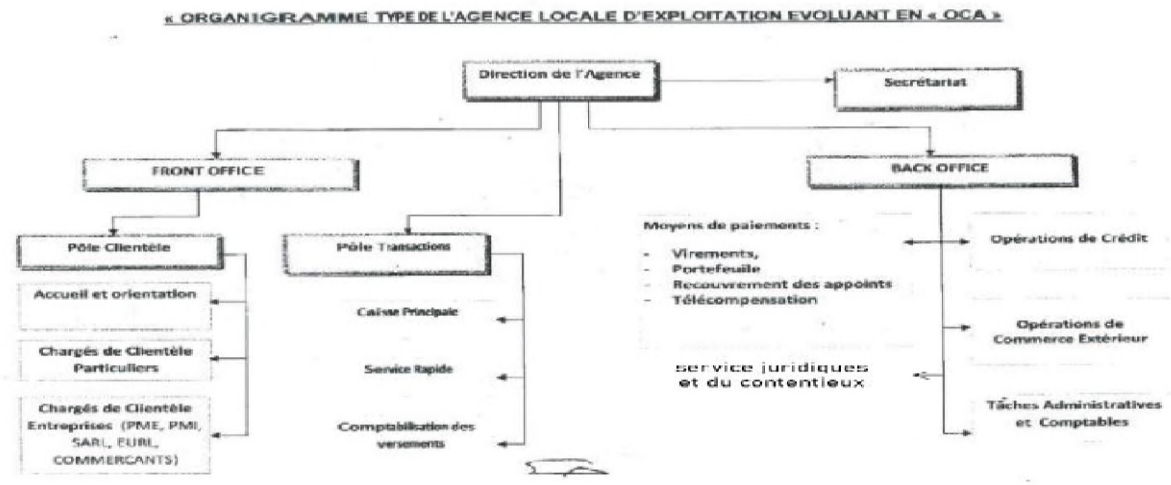


**المصدر**: وثيقة مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة**

يتناول هذا المطلب توضيح الطريقة المنهجية والأدوات التي تم استخدامها في جمع البيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية للدراسة.

**الفرع الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة**

**أولا. اختيار مجتمع وعينة الدراسة:**

تم اختيار البنوك التجارية كمجمع الدراسة لإسقاط المفاهيم النظرية ومعرفة دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث كانت عينة الدراسة هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر.

**ثانيا. جمع المعلومات:**

قمنا بإجراء مقابلة مباشرة مع رئيس مصلحة القروض بوكالة السوقر التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك في إطار جمع المعلومات الميدانية المتعلقة بآليات التمويل المعتمدة داخل الوكالة، وطبيعة القروض الممنوحة، وشروطها، ومدى استجابتها لاحتياجات الفلاحين والمستثمرين المحليين وقد سمحت هذه المقابلة بالحصول على معطيات نوعية دقيقة من مصدر مسؤول ومطلع على الجوانب العملية لتسيير ملفات القروض، مما ساهم في تعزيز الجانب التطبيقي للدراسة وفهم التحديات الواقعية التي تواجه الوكالة في تنفيذ مهامها التمويلية.

**ثالثا. المعطيات المجمعة:**

تم الحصول على:

6. إجراءات لمنح القروض أو التمويل على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر، بالإضافة إلى مثال تطبيقي على مشروع استثماري استغلالي؛
7. إحصائيات حول المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024.

**الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة لمعالجة الدراسة**

تمت معالجة الدراسة بالاعتماد على منهجية متعددة المصادر، بهدف الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، فقد تم الاعتماد على المقابلة الشخصية التي أجريت مع المكلفين بالقروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر وخاصة رئيس مصلحة القروض، ما أتاح فهماً عملياً وتفصيلياً للإجراءات

المعتمدة في دراسة ومنح التمويلات والصعوبات التي تواجهها الوكالة على المستوى الميداني، ومدى توافق ممارساتها مع الأطر النظرية.

وقد تم حساب هذه المؤشرات بناءً على القوائم المالية والإحصائيات الرسمية للبنك خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024، بهدف تقييم مدى قدرة البنك على المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال هذه المرحلة، وتم تجميع البيانات المالية والمعطيات الإحصائية وتفريغها في برنامج Excel، الذي استخدم كأداة فعالة لتصنيف المعلومات، إجراء العمليات الحسابية، وإنشاء الجداول والرسوم البيانية اللازمة لتحليل النتائج بشكل دقيق ومنهجي.

**المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة**

بعد أن قمنا بتحديد الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها من خلال دراسة تمويل مشروع استثماري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر.

**المطلب الأول: تقييم مساهمة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال فترة (2018-2024)**

سوف نقوم بعرض حجم الملفات المقبولة والمرفوضة المودعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر خلال فترة 2018-2024:

الجدول 2-1: التغيرات التي طرأت على حجم مختلف الملفات المقبولة والمرفوضة المودعة لدى بنك

| / | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الملفات المودعة** | 69 | 68 | 77 | 57 | 88 | 56 | 1212 |
| **عدد الملفات المقبولة** | 44 | 41 | 23 | 28 | 23 | 16 | 1010 |
| **عدد الملفات المرفوضة** | 25 | 27 | 54 | 29 | 65 | 40 | 202 |
| **نسبة الملفات المقبولة بالنسبة للمودعة** | 63.76 | 60.29 | 29.87 | 49.12 | 26.13 | 28.57 | 83.33 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة السوقر

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يظهر لنا عدد الملفات الاستثمارية المودعة لدى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر خلال الفترة 2018–2023، شهد تذبذبا ملحوظا، حيث تراوح بين 56 و88 ملفا سنويا مما يعكس استقرارا نسبيا في الطلب على التمويل، أما في سنة 2024 فقد سُجل ارتفاع استثنائي في عدد الملفات المودعة حيث بلغ 1212 ملفا وهو ما يمثل قفزة كبيرة قد تعود إلى عوامل متعددة مثل تحسين الظروف الاستثمارية أو إطلاق برامج تحفيزية أو تعديل سياسات البنك نحو تسهيل إجراءات التمويل.

من جهة أخرى تميزت فترة 2018–2023 بنسب قبول ضعيفة نسبيا حيث تراوحت نسبة الملفات المقبولة بين 26% و64% مما يشير إلى وجود معايير صارمة في التقييم أو ضعف في جودة الملفات المقدمة، بالمقابل عرف عام 2024 تحولا جذريا إذ تم قبول 1010 ملفا من أصل 1212 أي بنسبة قبول بلغت 83.33% وهي الأعلى خلال الفترة المدروسة مما يدل على تحسن واضح إما في جودة المشاريع أو في سياسات البنك التمويلية.

كما أن عدد الملفات المرفوضة عرف تراجعا نسبيا في 2024 رغم الزيادة الكبيرة في عدد الملفات المودعة بحيث بلغ عدد الملفات المرفوضة 202 فقط وهو ما يعكس مرونة أكبر في التعامل مع الطلبات مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت معدلات رفض مرتفعة رغم قلة عدد الملفات.

وعليه فيمكننا القول بأن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر قد شهدت تطورا ملحوظا في مساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة في سنة 2024 مما يعزز دورها في دعم الاستثمار المحلي والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل.

وهذا التطور يعكس من جهة فعالية الجهود المبذولة من طرف الوكالة في مرافقة الزبائن خلال مراحل إعداد الملفات ومن جهة أخرى مرونة أكبر في شروط دراسة الملفات والبت فيها، وسنوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل 2-2: أعمدة بيانية لعدد الملفات المودعة المقبولة والمرفوضة

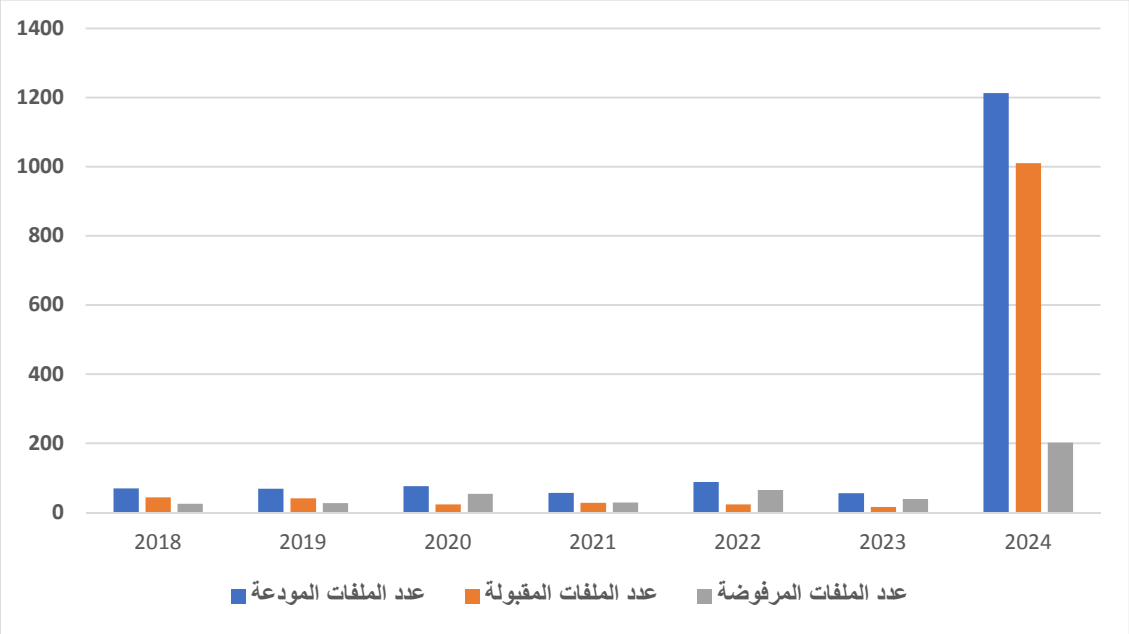


**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة لتوضيح عدد الملفات المودعة المقبولة والمرفوضة

**المطلب الثاني: إجراءات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمشروع استثماري**

سنعرض في هذا المطلب نتائج الدراسة بناءا على المعلومات التي تم جمعها.

**أولا. دراسة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمشروع استثماري في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:**

**1. شروط الاستفادة:**

- سن طالب القرض يجب ان يتراوح ما بين 18 الى 55 سنة؛
- أن يكون حامل للجنسية الجزائرية؛
- أن يمتلكوا شهادات أو مهارات مهنية معترف بها؛
- يجب أن يقدم مساهمة مالية شخصية؛
- وأن يتابع التكوينات المقدمة من مراكز تطوير المقاولاتية.

كما يجب أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال وتكون على النحو التالي:

- ✓ **التمويل الذاتي:** يقدم فيه صاحب المشروع 100% من مبلغ الاستثمار.
- ✓ **التمويل الثنائي:** حيث يتقاسم كل من صاحب المشروع والوكالة 50% من التمويل.
- ✓ **تمويل ثلاثي:** مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1% أو 5%، ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 29% أو 25% والطرف الثالث هو البنك ونسبته 70%.

**2. دراسة المشروع على مستوى الوكالة:**

يمر المشروع الاستثماري على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** يقوم الشخص المعني بالمشروع بإيداع ملف يتكون من مجموعة من الوثائق التي تطلبها الوكالة.

**المرحلة الثانية:** تتم دراسة المشروع من طرف المصلحة مكلفة موجودة على مستوى الصندوق حيث تجري عملية المناقشة حول فكرة الموضوع بين المستثمر والمصلحة لمعرفة توجهاته، وأفكاره ومدى إلمامه بجوانب المشروع المراد إنجازه حيث يمكن أن تقترح هذه المصلحة بعض تعديلات التي يمكن أن تفيده ومن ثم تأتي مرحلة الدراسة تقنو اقتصادية حيث يتم إعداد ملف تقنو اقتصادي يتكون من الميزانية الافتتاحية جدول حسابات النتائج الميزانيات التقديرية ليتم المصادقة على شهادة التأهيل .

**المرحلة الثالثة:** ايداع الملف على لدى بنك من اختيار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بعد المصادقة على شهادة التأهيل يتم إيداع الملف على مستوى البنك، بعد تكوين وثائق الملف الخاصة بالتمويل البنكي.

**المرحلة الرابعة:** دراسة الملف من طرف البنك.

في هذه المرحلة تأتي الدراسة البنكية للمشروع:

**أ. وثائق ملف طلب التمويل:**

هناك نوعين من الملفات:

- **مكونات ملف قرض استثماري (التحدي):**

- طلب خطي من طرف الزبون؛
- دراسة اقتصادية تقنية؛
- شهادة التحقق من صحة المشروع؛
- وثائق عن الموجودات والممتلكات المراد وضعها كرهن لدى البنك؛
- بطاقة فلاح؛
- بطاقة المعلوماتية؛
- بطاقة اقامة؛
- شهادة الميلاد؛

- بطاقة التعريف الوطنية؛
- شهادة عدم المديونية (CNMA)؛
- فاتورة نموذجية؛
- شهادة عدم الخضوع للضريبة؛
- عدم امتياز أو عقد ايجار؛

➢ **مكونات ملف قرض استغلال (الرفيق):**

- طلب خطي من طرف الزبون؛
- بطاقة فلاح؛
- بطاقة المعلوماتية؛
- بطاقة اقامة؛
- شهادة الميلاد؛
- بطاقة التعريف الوطنية؛
- شهادة عدم المديونية (CRMA)؛
- فاتورة نموذجية؛
- شهادة عدم الخضوع للضريبة؛
- عدم امتياز أو عقد ايجار؛

**ب. العلاقات مع الزبائن:**

تقوم مصلحة القروض بوكالة السوقر بعدة مهام أساسية ضمن مسار معالجة طلبات التمويل، حيث تبدأ العملية بتسجيل الطلب في الدفتر الخاص بالقروض، ثم يتم إدخال معلومات التمويل على مستوى برنامج الإعلام الآلي المعتمد من طرف البنك، وهو ما يمكن من الحصول على رقم تسلسلي خاص بالملف، بعد ذلك يتولى رئيس المصلحة التحقق من الوضعية المالية للعميل والتأكد من عدم وجود التزامات مصرفية أخرى لدى بنوك أخرى وذلك من خلال إرسال مراسلة إلى المركز الوطني للإخطار (C.N.N) ، عقب هذه المرحلة يتم إجراء دراسة تقنية معمقة للملف في ظرف لا يتجاوز 20 يوما، تتناول مدى جدوى المشروع وقدرة

العميل على السداد، بمجرد الانتهاء من الدراسة يعرض الملف على لجنة القروض داخل البنك التي تتولى تحرير رأيها النهائي بخصوص منحه أو رفضه، وفي حال الموافقة يتم تحويل الملف إلى مصلحة الالتزامات التي تشرف على متابعته وتنفيذ الإجراءات العملية المرتبطة بصرف القرض ومراقبة التزاماته.

**المرحلة السادسة:** ارسال بيان بالموافقة البنكية إلى اختيار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بعد الموافقة البنكية يقوم البنك بإرسال بيان حيث يطلب من المستثمر إتمام الوثائق الخاصة بالمشروع ليتم تمويله.

**المرحلة السابعة:** تمويل المشروع وشراء التجهيزات.

يتم تمويل المشروع من طرف البنك بعد استيفاء مجموعة من الشروط الأساسية، في مقدمتها التأكد من توفر نسبة مساهمة الوكالة والمساهمة الشخصية للزبون في الحساب البنكي وهو ما يعكس جدية المستثمر في تنفيذ مشروعه، كما يتم التحقق من وجود الضمانات اللازمة للحصول على القرض، والتي تتمثل في العتاد محل التمويل، عقد تأمين شامل ضد جميع الأخطار، وشهادة صادرة عن صندوق ضمان القروض تؤكد تغطية العملية، بعد الموافقة النهائية على التمويل يخضع الزبون لآلية متابعة منتظمة حيث يطلب منه الإمضاء على سندات لأمر عند تسديد كل قسط من أقساط القرض مع وجوب تضمينها تاريخ الإصدار والطابع الجبائي وفقًا لما تقتضيه الإجراءات القانونية المعمول بها، وفي المرحلة الأخيرة يتم منح المستثمر صك باسم المورد من طرف البنك يمكنه من اقتناء التجهيزات والعتاد الضروري لإنجاز المشروع مما يضمن توجيه التمويل مباشرة نحو الغرض الاستثماري المقصود.

**ثانيا. دراسة ملف تمويل قرض استغلال وقرض استثمار (دراسة حالة):**

يتقدم العميل بطلب خطي إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصد الحصول على قرض لتمويل مشروعه، حيث يعبر من خلال هذا الطلب عن رغبته في الاستفادة من تمويل استثماري حسب طبيعة حاجته، فور تلقي الطلب تقوم الوكالة بمباشرة الإجراءات الأولية والتي تشمل جمع وتحليل المعطيات المالية والمحاسبية الخاصة به، إلى جانب دراسة طبيعة النشاط المراد تمويله ومدى توافقه مع الشروط التي يضعها البنك خاصة من حيث الجدوى الاقتصادية وضمانات السداد.

وفي إطار هذا البحث سيتم تقديم دراسة حالة تطبيقية لزبون ينشط في مجال إنتاج الفواكه حيث يسعى هذا المستثمر إلى الحصول على قرض استثمار (التحدي) يهدف إلى تمويل حاجيات الإنتاج والتسيير اليومية وأيضا اقتناء تجهيزات وتوسيع نشاطه، وتعد هذه الحالة مثالا عمليا يعكس كيفية تعامل البنك مع طلبات التمويل في إطار اختصاصه بدعم الأنشطة الفلاحية والمرتبطة بها، كما تتيح الفرصة لتحليل المسار الإداري والمالي الذي تمر به ملفات القروض داخل الوكالة، ابتداء من تقديم الطلب وصولا إلى اتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.

**1. تقديم المؤسسة طالبة التمويل:**

تقدم الزبون بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجياته وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استثمار (التحدي)، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول الزبون تمثلت في:[1]

**أ. تعريف بالمتعامل:**

هو فلاح ينشط في مجال إنتاج الفواكه (فاكهة التفاح)،تقدم إلى الوكالة قضد الحصول على قرض تحدي من أجل زراعة أشجار تفاح مكثف والذي يتكون في غرس 6000 شجرة تفاح وأيضا توريد وتركيب أعمدة ساندة للأشجار وأيضا شبكة مضادة للبَرَد.

**ب. نشاط المتعامل:**

ويتمثل نشاطها الأساسي في مجال إنتاج فاكهة التفاح.

**ج. التمويل المطلوب:**

يتمثل القرض المطلوب من العميل من:

- قرض استثماري بـ 19000000 دج، يقدر بـ 90% من قيمة المشروع؛
- مدة القرض 05 سنوات مع فترة السماح 12 شهر.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر.

**د. الغرض من المشروع:**

يتمثل الغرض من المشروع في توسيع مشتلته الفلاحية والتي هي متخصصة في إنتاج فاكهة التفاح، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي من هذا النوع من الفواكه، والمساهمة في دعم القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، مع إمكانية التوسع مستقبلًا لتغطية مناطق أخرى وتطوير منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق.

**هـ. الضمانات المقدمة:**

- رهن عقاري للأرض الفلاحية بما فيها العقارات المبنية المقومة من طرف الخبير؛
- اتفاقية القرض المصادق عليها من طرف المصالح المعنية؛
- رهن على المعدات الممولة؛
- مساهمة شخصية بقيمة 1 927 800.00دج؛
- سلسلة سندات لأمر.

**2. تقييم القرض:**

يقوم المكلف بالزبائن في الوكالة بدراسة ملف طلب القرض بشكل بعد فتح الحساب الخاص بالزبون، حيث يتولى تقييم مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع المقترح، من حيث مدى استيفائه للشروط والمعايير المعتمدة، وبعد التأكد من توفر جميع الوثائق المطلوبة، تنتقل الوكالة إلى مرحلة الدراسة التقنية للملف والتي تهدف إلى تحليل جدوى المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية، ومدى قابليته للتنفيذ على أرض الواقع، ويتوج هذا المسار بإصدار القرار النهائي بخصوص منح القرض أو رفضه بناء على نتائج التقييم الشامل.

**المطلب الثالث: دراسة ملف منح قرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة ملف المتعامل (X) بدءا من فتحه لحساب بنكي بصفته كفلاح مستثمر، طلب المكلف بالزبائن ملف خص بالقرض والذي يتكون من ثلاث نسخ، الأولى أصلية أما النسختين الباقيتين فتكون نسخ طبق الأصل للملف المراد إيداعه، وتشمل الوثائق المطلوبة لتكوين ملف طلب التمويل البنكي مجموعة من المستندات الأساسية التي يجب على الزبون تقديمها، وهي: طلب خطي موجه من طرف الزبون، دراسة اقتصادية تقنية مفصلة للمشروع، وشهادة التحقق من صحة المشروع، كما يتعين تقديم وثائق تتعلق بالموجودات والممتلكات المراد رهنها لدى البنك، بالإضافة إلى بطاقة فلاح، وبطاقة المعلوماتية، وبطاقة الإقامة، وشهادة الميلاد، وبطاقة التعريف الوطنية، ويُشترط أيضًا إرفاق شهادة عدم المديونية من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، وفاتورة نموذجية تخص المعدات أو الخدمات موضوع التمويل، وشهادة عدم الخضوع للضريبة، إلى جانب عقد الملكية أو عقد امتياز، حسب الحالة.

**الوثيقة 3-1: طلب الحصول على قرض التحدي**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اللقب: xxxxxxxxxx الاحد 2023/12/25

الاسم: xxxxxxxxxx

العنوان: 12 شارع الامير عبد القادر- السوقر

الهاتف: xxxxxxxxxx

الى السيـــــد مدير بنك الفلاحـــة و التنميـــة الريفية- تيـــارت

**الموضـــــوع: طلـــــــب الحصول على قـــــــرض التـــــــحدي**

لي عظيم الشرف ان اتقدم الى سيادتكم المحترمة و الى شخصكم الكريم بموضوع الطلب اعلاه املا ان تعطوه قسطا من عنايتكم الكريمة وان يحظى بكامل القبول و الرضى قصد الحصول على قرض التحدي من اجل زراعة بستان أشجار تفاح مكثف و الذي يتكون من: غرس 6000 شجرة تفاح, توريد و تركيب أعمدة ساندة لأشجار التفاح 02 هكتار و شبكة مضادة للبرد 02 هكتار.

و بعد دراسة المشروع قدر مبلغه ب 19000000 دينار جزائري علما اني ساساهم بنسبة 10% من قيمة المبلغ المشروع. هذا القرض بضمان قطعة الارض التي امتلكها بالرحوية و المقدرة مساحتها ب 6 هكتار كلها صالحة للزراعة و 3 هكتارات المؤجرة بالسوقر و يقدر المبلغ الاجمالي للرهن ب 25000000 دينار. واني على استعداد للإدلاء بجميع الوثائق

في الاخير تقبلوا مني سيادتكم فائق الاحترام و التقدير

المعني بالامر

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-2: دراسة اقتصادية تقنية**

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural
Direction des Services Agricoles-Tiaret
Crédit ETTAHADI

# Développement de l'arboriculture fruitière Plantation de pommier (Devil Gala)

Promoteur : XXXXXXXX
Commune : SOUGEUR
Daïra : SOUGEUR
Wilaya : TIARET
Superficie :03 HECTARES

## SOMMAIRE

1.Donnée générale de projet....3
1.2Identification de l'investisseur et déscreption de rojet....4
1 .2.1 Consistance de projet....5
2.1. Analyse des données climatiques....6
_2.1.1 Température moyenne à Sougueur....7
_2.1.2. Précipitation....7
2.1.3.Pluie....8
2.1.4.Neige....8
2.1.5.Humidité....9
1.2.6.Vent....9
2.3. Ressources en eau....11
4.Càndite technique d'élevage....12
5.Evaluation financiere....13
5.1 Investissement....13
5.2 Les charge de fonctionnement....14
5.3 Les recettes d'éxploitation....15
5.4 Valeur actuelle nette....16
**_5.5. Indice économique**....18
5.6 Indice de profitabimité....18
5.7 Délai de récupération....18
5.8 Montage financier....19
**5.9. Echéancier de remboursement et amortissement des investissements**....20
**Les résultats prévisionnels de l'exploitation**....20
**Le bilan prévisionnel de l'exploitation**....21
__6. Effets induits par le projet....21
7. Conclusion....22

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

Développement d'Exploitations Agricoles et d'élevage

**Fiche de Synthèse du projet**

1. **Identification de l'investisseur:**

Nom : XXXXXXXX

Prénom : XXXXXXXX Fils de : XXXXXXXX

Né le : 31/01/1981 à SOUGEUR

N° Mob :

**Description du l'exploitation**

Wilaya: TIARET

Commune : SOUGEUR

Daïra : SOUGEUR

Superficie : 03 HECTARES

Ressource hydrique : présence d'un forage

Matériels : équipement de pompage.

Electricité : .....présence d'électricité.....

Arboriculture : .....néant.....

**2.Consistance du Projet (Intitulé du projet):**

Développement de l'arboriculture « Devil Gala », fourniture et pose : palissage pommier, filet paragrêle, réseau goutte à goutte

2. **Evaluation financière :**

| **Source** | **Montant** | % |
|---|---|---|
| Autofinancement | 1 927 800 | 10 % |
| Crédit ELTAHADI | 17 350 200 | 90 % |
| **Montan global de projet** | **19 278 000** | **100 %** |

## 1-Données générales du projet

Dans le cadre de la revitalisation des zones steppiques, les services de l'O.N.T.A Tiaret avec la collaboration de la DSA Tiaret, ont délimité un périmètre propre à la concession et ce dans le cadre de la circulaire 108 signée par le ministre de l'agriculture et du développement rural et celui de l'intérieur et des collectivités locales, dans le but de lancer l'économie dans les zones inexploitées, y créer de l'emploi et d'autres raisons qu'on va détailler à travers cette étude technico-économique préliminaire qui n'est autre qu'un avant-propos sur ce que pourrait ajouter l'exploitant algérien avec la collaboration des services d'une banque de renommée internationale telle que la Banque de l'agriculture et du développement rurale.

C'est dans ce contexte qu'on va essayer de décortiquer un peu l'idée de notre investisseur et ce en suivant les termes de référence de base du Bureau national d'études pour le développement rural dans le but d'élaborer une étude de faisabilité technico-économique du projet

Notre présent travail est subdivisé en trois chapitres avec une introduction générale et une conclusion. Le premier chapitre est

consacré à la l'identification des concepts en rapport avec la gestion du projet (données générales du projet). Le second chapitre porte sur la faisabilité technique de notre projet.

Le chapitre troisième est axé sur la faisabilité financière ainsi que l'impact socio-économique de ce même projet sur la zone d'étude. La présente étude qui vise la plantation de 6000plany de pommier variété Devil Gala.

Le coût global de l'investissement est estimé à : **19 278 400,00DA** ce crédit ( crédit ELTAHADI ) est octroyé par la BADR, dans le cadre ELTAHADI.

3

**1-1.Identification de l'investisseur :**

Nom : XXXXXXXX

Prénom : XXXXXXXX Fils de XXXXXXXX

Date de Naissance : 31/01/1981 à SOUGEUR

Statut juridique de l'exploitation : Exploitation agricole individuelle (terre privé)

Superficie :18,94HA

**1.2. Description du projet**

**1.2.1. Localisation de projet :**

Commune de SOUGEUR , Daïra de SOUGEUR, W TIARET à une distence de 25KM de chef lieu de la wilaya

**Les coordonnés :**

**35°11'01'' Nord**

**1°29'45'' Est**

**1-2-1.Consistance du projet**

Développement de plantation de pommier (6000plant)

**1-2-3.Occupation actuelle du sol et de la sole agricole.**

Il s'agit d'une parcelle isolée d'une consistance de à 03.00Has, avec comme activité principale est de la céréaliculture.

**1-2-4.Les traditions agricoles de la zone d'étude**

L'activité dominante de la zone c'est la céréaliculture ,avec l'introduction de l'arboriculture fruitière

**1-2-5.Nature des investissements à consentir**

Notre projet est situé dans la zone de sougeur sur une superficie de 03HA

**1-2-6.Nature des produits escomptés par le projet**

Tableau 01: Moyennes de production en années de croisière pour l'élevage de poulet de chaire

| Production /quatre bande/an | Volume de production annuel |
|---|---|
| Pommier | sin/an |
| | |

5

**1-2-7.Création d'emplois**

Tableau 02 : Main d'œuvre affectée aux différents postes du projet.

| Emploi | Nombre |
|---|---|
| Conducteur de travaux et gardien | 1 |
| Ouvrier permanent | 2 |
| Ouvriers (Occasionnels) | 4 |

Afin de rentabiliser le coût de la main d'œuvre, les taches des ouvriers sont flexibles au sein de l'exploitation ainsi, ils assurent une rotation programmée entre la parcelle et les bâtiments d'élevage.

**1.2.8. Planning de réalisation projetée (les travaux à réaliser/an)**

| Travaux à réaliser | Année 1 | Année 2 | Année 3 | Année 4 | Année 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| Plnatation de pommier | X | | | | |
| Acquisition d'équipement de production | X | | | | |

Les réalisations des activités liées au projet couvrent une période de 12 Mois, et ne seront Impérativement lancés qu'après la réussite des activités clefs du projet.

**2-Faisabilité technique du projet**

**2.1. Analyse des données climatiques**

Elle se situe dans une région de type semi-aride à aride, soumise à un climat continental avec un été chaud et sec et un hiver froid ,elle reçoit 300 à 400 mm de pluies en moyenne par an[2].

Sougueur, les étés sont courts, très chaud, sec et dégagé dans l'ensemble et les hivers sont long, très froid, venteux et partiellement nuageux. Au cours de l'année, la température varie généralement de *0* °C à *34* °C et est rarement inférieure à *-4* °C ou supérieure à *38* °C.

### 2.1.1 Température moyenne à Sougueur

La *saison très chaude* dure *2,8 mois,* du *16 juin* au *9 septembre,* avec une température quotidienne moyenne maximale supérieure à *29 °C.* Le mois le plus chaud de l'année à Sougueur est *juillet,* avec une température moyenne maximale de *33 °C* et minimale de *17 °C.*

La *saison fraîche* dure *4,2 mois,* du *15 novembre* au *21 mars,* avec une température quotidienne moyenne maximale inférieure à *15 °C.* Le mois le plus froid de l'année à Sougueur est *janvier,* avec une température moyenne minimale de *0 °C* et maximale de *10 °C.*

| oyenne | janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Haute | 10 °C | 11 °C | 14 °C | 17 °C | 23 °C | 29 °C | 33 °C | 33 °C | 27 °C | 21 °C | 15 °C | 11 °C |
| Temp. | 5 °C | 6 °C | 8 °C | 11 °C | 16 °C | 22 °C | 26 °C | 25 °C | 21 °C | 15 °C | 9 °C | 6 °C |
| Basse | 0 °C | 1 °C | 3 °C | 5 °C | 9 °C | 14 °C | 17 °C | 17 °C | 14 °C | 9 °C | 5 °C | 2 °C |

### 2.1.2. Précipitation

A *jour de précipitation* est un jour au cours duquel on observe une accumulation d'eau ou mesurée en eau d'au moins *1 millimètre.* La probabilité de jours de précipitation à Sougueur varie au cours de l'année.

La *saison connaissant le plus de précipitation* dure *8,7 mois,* du *8 septembre* au *30 mai,* avec une probabilité de précipitation quotidienne supérieure à *13 %.* Le mois ayant le plus grand nombre de jours de précipitation à Sougueur est février, avec une moyenne de 6,4 jours ayant au moins

1 millimètre de précipitation.

La saison la plus sèche dure 3,3 mois, du 30 mai au 8 septembre. *Le* moins ayant le moins de jours de précipitation à Sougueur *est* juillet, avec une moyenne de *1,3 jour* ayant au moins *1* millimètre de précipitation.

Pour les jours de précipitation, nous distinguons les jours avec *pluie seulement, neige seulement* ou un *mélange* des deux. Le mois avec le plus grand nombre de jours de *pluie seulement* à Sougueur

7

est *avril*, avec une moyenne de *6,5 jours*. En fonction de ce classement, la forme de précipitation la plus courante au cours de l'année est de la *pluie seulement*, avec une probabilité culminant à *23 %* le *20 avril*

| ours de | janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pluie | 5,7j | 5,6j | 6,1j | 6,5j | 5,5j | 2,4j | 1,3j | 2,4j | 4,5j | 5,1j | 5,9j | 5,8j |
| Mélange | 0,1j | 0,1j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,1j |
| Neige | 0,7j | 0,7j | 0,3j | 0,1j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,1j | 0,6j |
| Tous | 6,5j | 6,4j | 6,4j | 6,6j | 5,5j | 2,4j | 1,3j | 2,4j | 4,5j | 5,1j | 6,1j | 6,4j |

### 2.1.3.Pluie

Pour montrer la variation au cours des mois et pas seulement les totaux mensuels, nous montrons l'accumulation de pluie au cours d'une période glissante de 31 jours centrée sur chaque jour de l'année. Sougueur connaît des variations saisonnières *modérées* en ce qui concerne les précipitations de pluie mensuelles.

La période *pluvieuse* de l'année dure *10 mois*, du *20 août* au *20 juin*, avec une chute de pluie d'au moins *13 millimètres* sur une période glissante de 31 jours. Le mois le plus pluvieux à Sougueur est *février*, avec une chute de pluie moyenne de *46 millimètres*.

La période *sèche* de l'année dure *2,0 mois*, du *20 juin* au *20 août*. Le mois le moins pluvieux à Sougueur est *juillet*, avec une chute de pluie moyenne de *6 millimètre*

| janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pluie /mm | 40,2 | 46,4 | 43,3 | 45,2 | 35,9 | 15,5 | 5,5 | 11,0 | 22,9 | 31,3 | 40,6 | 38,9 |

### 2.1.4.Neige

Comme pour la pluie, nous considérons l'accumulation de neige sur une période glissante de 31 jours centrée sur chaque jour de l'année. Sougueur connaît une variation saisonnière *modérée* en termes de chute de neige mensuelle.

La période *neigeuse* de l'année dure *1,6 mois*, du *25 décembre* au *14 février*, avec une chute de neige sur une période glissante de 31 jours d'au moins *25 millimètres.1,6 mois25* décembre14 février25 millimètres ; *Le* mois le plus enneigé à Sougueur est janvier, avec une chute de neige moyenne de 36 millimètres.

8

La période sans neige de l'année dure 10 mois, du 14 février au *25* décembre. La plus petite chute de neige a lieu aux alentours du 30 juillet, avec une accumulation totale moyenne de *0* millimètre

| | janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Neige/mm | 35,8 | 25,4 | 6,9 | 0,8 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,0 | 0,4 | 4,1 | 18,9 |

### 2.1.5.Humidité

Nous estimons le niveau de confort selon l'humidité sur le point de rosée, car il détermine si la transpiration s'évaporera de la peau, causant ainsi un rafraîchissement de l'organisme. Les points de rosée plus bas sont ressentis comme un environnement plus sec et les points de rosée plus haut comme un environnement plus humide. Contrairement à la température, qui varie généralement considérablement entre le jour et la nuit, les points de rosée varient plus lentement. Ainsi, bien que la température puisse chuter la nuit, une journée lourde est généralement suivie d'une nuit lourde.

Le niveau d'humidité perçue à Sougueur, tel que mesuré par le pourcentage de temps durant lequel le niveau d'humidité est *lourd, oppressant* ou *étouffant,* ne varie pas beaucoup au cours de l'année, restant pratiquement constant à *0 %*

| | janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Temps lourd | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,1j | 0,1j | 0,0j | 0,0j | 0,0j | 0,0 |

### 1.2.6.Vent

Cette section traite du vecteur vent moyen horaire étendu (vitesse et direction) à *10 mètres* au-dessus du sol. Le vent observé à un emplacement donné dépend fortement de la topographie locale et d'autres facteurs, et la vitesse et la direction du vent instantané varient plus que les moyennes horaires.

La vitesse horaire moyenne du vent à Sougueur connaît une variation saisonnière *modérée* au cours de l'année.

La *période la plus venteuse* de l'année dure *6,4 mois*, du *30 octobre* au *12 mai*, avec des vitesses de vent moyennes supérieures à *14,7 kilomètres par heure*. Le mois *le plus venteux* de l'année à Sougueur est *février*, avec une vitesse horaire moyenne du vent de *16,5 kilomètres par heure*.

9

La période la plus calme de l'année dure *5,6 mois*, du *12 mai* au *30 octobre*. Le mois *le plus* calme de l'année à Sougueur est *août*, avec une vitesse horaire moyenne du vent de *12,8* kilomètres par heure.

| | janv. | févr. | mars | avr. | mai | juin | juil. | août | sept. | oct. | nov. | déc. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Vitesse du vent (kph) | 16.3 | 16.5 | 15.8 | 15.8 | 14.3 | 13.3 | 13.0 | 12.8 | 13.0 | 13.9 | 15.8 | 16.5 |

La direction horaire moyenne principale du vent à Sougueur varie au cours de l'année.

Le vent vient le plus souvent du nord pendant 3,5 mois, du 25 mai au 9 septembre, avec un pourcentage maximal de 39 % le 24 juillet. Le vent vient le plus souvent de l'ouest pendant 8,5 mois, du 9 septembre au 25 mai, avec un pourcentage maximal de 46 % le 1 janvier.

**2-3.Ressources en sol**

Le sol de la zone la zone étudié sont des sols sablonneux lumineux calcique à faible profondeur arable à un PH entre 7,1-8,5 comme indiqué dans les tableaux ci-dessous

Résultats des analyses du sol

**2.3.1 Résultats de l'analyse granulométriques.**

| Echantillant | Sable% | Limon% | Argile% | Texture% |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 47 | 32.9 | 17 | |
| 2 | 45 | 34 | 18.5 | |
| 3 | 54 | 39,6 | 5,1 | |
| 4 | 51,9 | 32 | 14 | |
| 5 | 43,7 | 42 | 8,5 | |
| 6 | 29 | 35 | 34 | |

Les taux d'argiles varient entre 5.1% et 34% tandis que ceux des limons varient entre 32 et 42% et enfin les valeurs des sables oscillent quant à eux entre 29 et 54%. Les pourcentages de sable sont les plus importants ce qui est probablement dû à une dégradation du couvert végétal et à l'érosion

10

### 2.3.2 Analyses physico-chimiques

| Echantillons | pH | CE dS/m | MO % | CaCO3 total % | CaCO3 actif % |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 8.5 | 6.2 | 1.0 | 2.5 | 1.0 |
| 2 | 8,5 | 4,5 | 1.0 | 2,0 | 0,96 |
| 3 | 7,5 | 6 | 1,1 | 2,0 | 1,1 |
| 4 | 7.5 | 6 | 0,96 | 2,0 | 0,87 |
| 5 | 7.1 | 5,1 | 0,95 | 2,35 | 1,& |
| 6 | 7.9 | 1,1 | 1,5 | 2,0 | 0,86 |

Les échantillons sont prélevés à une profondeur variant de 15 à 20cm, montrent des taux de MO très faibles : des taux de calcaires actifs et total assez élevés et une conductivité électrique importante, le pH est neutre à légèrement alcalin

Les teneurs en calcaire sont importantes ce qui est probablement dû à la nature de la roche mère ; Ces taux de calcaires influent sur le pH et la conductivité électrique qui sont également élevés.

### 2.3. Ressources en eau.

La zone d'étude présente d'un forage d'un débit important de 3L/S ,c'est une eau douce non salé (TDS=588mg/l) peu être utiliser comme de boisson et d'irrigation ce que facilite la bonne conduite de l'élevage.

### 2.4. L'approche environnementale et de durabilité

Les composantes du projet font partie et sont respectueuses de l'environnement. Les résidus sont biodégradables seulement il faut souligner une collecte raisonnée des déchets liquides des volails par la confection d'avaloirs au niveau de parc.

La durabilité du projet réside en premier lieu en une compétence technique des gestionnaires futurs du projet pour une maitrise complète de ce type d'élevage aussi utile pour l'exploitant que pour l'économie locale et régionale.

11

**3. Actions d'aménagement**

**3.1. Travaux à réaliser**

**Développement de l'arboriculture fruitière**

*Plantation de pommier "Devil Gala"

*Fourniture et pose : palissage pommier

*Filet paragrêle

*Réseau goutte à goutte

12

## 1. Evaluation financière du projet :

L'étude économique nous a permet de définir les potentialités de notre projet, l'étude technique nous a permet de savoir quels sont nos outils de production ou de travail et comment nous devrons procéder. La dernière étape avant de nous prononcer sur la faisabilité de notre projet et celle qui concerne l'étude financière. Cette étude nous permettra de savoir si notre activité nous laissera des bénéfices suffisants pour couvrir les charges d'exploitation ainsi que celles d'investissement. Pour cette raison nous proposons d'étudier l'évaluation des chiffres d'affaires annuels en tenant compte des volumes de production annuels sous l'hypothèse des prix de vente réels.

### *1.1 Les investissements :*

La présente étude décrit de manière détaillée les éléments techniques et financiers du plan d'investissement de création d'une nouvelle exploitation agricole.

**Tableau** : Montant des investissements

| INVESTISSEMENTS | Unités | Quantités | Prix unitaires HT | Montant en HT | TVA | Montant en TTC | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Développement de l'arboriculture fruitière** | | | | | | | |
| Plantation de pommier "Devil Gala" | Plant | 6 000 | 1 300,00 | 7 800 000,00 | 19% | 9 282 000,00 | 48,1% |
| Fourniture et pose : palissage pommier | Ha | 2 | 3 000 000,00 | 6 000 000,00 | 19% | 7 140 000,00 | 37,0% |
| Filet paragrêle | Ha | 2 | 1 000 000,00 | 2 000 000,00 | 19% | 2 380 000,00 | 12,3% |
| Réseau goutte à goutte | Ha | 2 | 200 000,00 | 400 000,00 | 19% | 476 000,00 | 2,5% |
| **Coût investissement** | | | | **16 200 000,00** | | **19 278 000,00** | **100,00%** |

L 'investissement est arrêté à un montant total de **19 278 000,00DA**.

### *5.1. Les charges d'exploitation :*

Le tableau suivant trace toutes les charges en nature, quantité et prix unitaire, dont ce projet aura besoin pour son bon fonctionnement.

| Désignation | Unités | Quantités | Prix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|
| **Matière première** | | | | **240 000** |
| Pommier | Ha | 2 | 120 000 | 240 000 |
| **Frais des services** | | | | **876 000** |
| Eau | Ff | 12 | 25 000 | 300 000 |
| Electricité | Ff | 12 | 28 000 | 336 000 |
| Carburant, lubrifiant | Ff | 12 | 20 000 | 240 000 |
| **Frais divers** | | | | **192 780** |
| Frais d'entretien | % | 1,00% | 19 278 000 | 192 780 |
| **Frais de personnel** | | | | **1 392 000** |
| Conducteur de travaux et gardien | Nbr | 1 | 348 000 | 348 000 |
| Ouvrier permanant | Nbr | 2 | 348 000 | 696 000 |
| Ouvrier saisonnier | Nbr | 4 | 87 000 | 348 000 |
| **Total charges de fonctionnement** | | | | **2 700 780** |

Le montant global des charges est estimé à **2 700 780** DA. Ces charges seront financées par un fond propre du promoteur.

Le tableau suivant présente l'évolution annuel des charges sur une période de 6 ans sur la base de 1%.

| Désignation | Année 01 | Année 02 | Année 03 | Année 04 | Année 05 | Année 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Matière première** | | **240 000** | **242 400** | **244 824** | **247 272** | **249 745** |
| Pommier | | 240 000 | 242 400 | 244 824 | 247 272 | 249 745 |
| **Frais des services** | | **876 000** | **884 760** | **893 608** | **902 544** | **911 569** |
| Eau | | 300 000 | 303 000 | 306 030 | 309 090 | 312 181 |
| Electricité | | 336 000 | 339 360 | 342 754 | 346 181 | 349 643 |
| Carburant, lubrifiant | | 240 000 | 242 400 | 244 824 | 247 272 | 249 745 |
| **Frais divers** | | **192 780** | **194 708** | **196 655** | **198 621** | **200 608** |
| Frais d'entretien | | 192 780 | 194 708 | 196 655 | 198 621 | 200 608 |
| **Frais de personnel** | | **1 392 000** | **1 405 920** | **1 419 979** | **1 434 179** | **1 448 521** |
| Conducteur de travaux et gardien | | 348 000 | 351 480 | 354 995 | 358 545 | 362 130 |
| Ouvrier permanant | | 696 000 | 702 960 | 709 990 | 717 089 | 724 260 |
| Ouvrier saisonnier | | 348 000 | 351 480 | 354 995 | 358 545 | 362 130 |
| **Total charges de fonctionnement** | | **2 700 780** | **2 727 788** | **2 755 066** | **2 782 616** | **2 810 442** |

### *5.1. Chiffre d'affaires prévisionnel du projet :*

La production des pommes est déterminée comme suite :

| Chiffre d'affaires | Unités | Rdt | Quantité | Prix unitaires (Da) | Année 01 | Année 02 | Année 03 | Année 04 | Année 05 | Année 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Pomme | Q | 250 | 500 | 22 000,00 | 0,00 | 0,00 | 5 500 000,00 | 11 000 000,00 | 12 100 000,00 | 13 310 000,00 |
| **Chiffre d'affaires total** | | | | | 0,00 | 0,00 | **5 500 000,00** | **11 000 000,00** | **12 100 000,00** | **13 310 000,00** |

Le montant global des recettes sera évalué à un montant de **12 100 000,00DA en pleine production**.

## 5.2. *Estimation de la rentabilité du projet :*

### 5.2.1. Les flux financiers :

Le cash-flow est calculé sur une durée déterminée en soustrayant aux recettes la somme des investissements et des charges de fonctionnement respectives pour la première et additionnant les frais de l'amortissement à partir de la deuxième année pour notre projet, il en découle les résultats suivants :

| Années | Flux non actualisé (RNE) | Coeff d'acc | Flux actualisé | Flux actualisés cumulées |
|---|---|---|---|---|
| 1 | - 19 278 000 | 0,9091 | - 17 525 455 | - 17 525 455 |
| 2 | - 2 700 780 | 0,8264 | - 2 232 050 | - 19 757 504 |
| 3 | 2 772 212 | 0,7513 | 2 082 804 | - 17 674 700 |
| 4 | 8 794 934 | 0,6830 | 6 007 058 | -11 667 642 |
| 5 | 9 922 384 | 0,6209 | 6 161 020 | - 5 506 622 |
| 6 | 11 165 058 | 0,5645 | 6 302 384 | 795 762 |
| 7 | 12 534 503 | 0,5132 | 6 432 182 | 7 227 944 |

Les résultats ci-dessus montrent que les cash-flows sont négatifs au cours des deux premières années, le projet enclenchera des résultats positifs à la troisième année.

### 5.2.2. Le taux interne de rentabilité financière :

Le taux interne de rentabilité financière du projet, obtenu après engagement des investissements, des charges d'exploitation et des recettes, est de **19%.** Un taux très intéressant comparé au taux d'emprunt bancaire.

***Formule de calcul***

$$R = \sum_{i=0}^{n} Fn / (1+i)^n = 0$$

R= valeur actualisée nette ; i= taux d'intérêt ; Fn= flux total ; n= nombre d'année.

### 5.2.3. La valeur actualisée nette (VAN) :

C'est un flux de trésorerie actualisé représentant l'enrichissement supplémentaire d'un investissement par rapport au minimum exigé par le promoteur. Une **VAN** positive indique que le projet peut être entrepris.

Dans notre cas, le projet peut aisément être entrepris, car la valeur actualisée nette **(VAN)** est positive et évaluée **7 227 944 DA.**

### 5.2.4. La durée de récupération de l'investissement (DRI) :

DRI= Montant du capital investi / Moyenne des flux actualisés

DRC=6 ans.

Pour ce projet, le délai de récupération du crédit sollicité au cours de la sixième année de fonctionnement du projet.

### *5.2. Estimation de la rentabilité du projet :*

#### 5.2.1. Les flux financiers :

Le cash-flow est calculé sur une durée déterminée en soustrayant aux recettes la somme des investissements et des charges de fonctionnement respectives pour la première et additionnant les frais de l'amortissement à partir de la deuxième année pour notre projet, il en découle les résultats suivants :

| Année | Flux de trésorerie | Coefficient d'actualisation | Flux de trésorerie actualisée | Cash-flows cumulés |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0,00 | 1,0000 | 0,00 | 0,00 |
| 2 | -2 743 620,00 | 0,9091 | -2 494 224,94 | -2 494 224,94 |
| 3 | 2 618 943,80 | 0,8264 | 2 164 295,16 | -329 929,79 |
| 4 | 7 981 233,24 | 1,0000 | 7 981 233,24 | 7 651 303,45 |
| 5 | 9 031 245,57 | 0,6830 | 6 168 340,72 | 13 819 644,18 |
| 6 | 10 188 778,03 | 0,6209 | 6 326 212,28 | 20 145 856,45 |

Les résultats ci-dessus montrent que les cash-flows sont négatifs au cours de la première, le projet enclenchera des résultats positifs à la troisième année.

#### 5.2.2. Le taux interne de rentabilité financière :

Le taux interne de rentabilité financière du projet, obtenu après engagement des investissements, des charges d'exploitation et des recettes, est de **12%.** Un taux très intéressant comparé au taux d'emprunt bancaire.

***Formule de calcul***

$$R = \sum_{i=0}^{n} Fn / (1+i)^n = 0$$

R= valeur actualisée nette ; i= taux d'intérêt ; Fn= flux total ; n= nombre d'année.

#### 5.2.3. La valeur actualisée nette (VAN) :

C'est un flux de trésorerie actualisé représentant l'enrichissement supplémentaire d'un investissement par rapport au minimum exigé par le promoteur. Une **VAN** positive indique que le projet peut être entrepris.

Dans notre cas, le projet peut aisément être entrepris, car la valeur actualisée nette **(VAN)** est positive et évaluée **1 657 332 DA.**

#### 5.2.4. La durée de récupération de l'investissement (DRI) :

DRI= Montant du capital investi / Moyenne des flux actualisés

DRC=6 ans.

17

### 5.2.5. L'indice de profitabilité (IP) :

**IP** = Σ flux actualisés/investissements)

**IP** = 1,1 Da

Pour chaque dinar investi dans ce projet le promoteur obtient un gain de 1,1 DA

**Résultats de rentabilité :**

| Paramètre | Valeur |
|---|---|
| Valeur actuelle nette | 7 227 944 DA |
| Taux de rentabilité interne | 19% |
| Délais de récupération de l'investissement | 6 ans |
| Indice de profitabilité | 1,1 DA |

Les résultats des différents paramètres de rentabilité nous concluons que ce projet est rentable mérite tous les encouragements et le soutien pour accorder son financement, surtout qu'il sera localisé dans une zone à haut potentiel agricole, notamment le produit a transformé au niveau de cette exploitation.

## *5.3.Montage financier et Echéancier de remboursement*

### 5.3.1. Montage financier

Ce projet connaitra 02 sources de financement (apport personnel, et crédit ETTAHADI).

Le financement des investissements du projet s'effectuera à hauteur de 90% soit un montant de 17 350 200 DA par le prêt bancaire (crédit ETTAHADI), et 10 % par l'apport personnel du promoteur soit un montant de 1 927 800 Da, comme le montre le tableau suivant :

| Nature de l'investissement | Montant | Apport personnel (10%) | Crédit ETTAHADI (90%) |
|---|---|---|---|
| Plantation de pommier "Devil Gala" | 9 282 000 | 928 200 | 8 353 800 |
| Fourniture et pose : palissage pommier | 7 140 000 | 714 000 | 6 426 000 |
| Filet paragrêle | 2 380 000 | 238 000 | 2 142 000 |
| Réseau goutte à goutte | 476 000 | 47 600 | 428 400 |
| **TOTAL INVESTISSEMENT (Da)** | **19 278 000** | **1 927 800** | **17 350 200** |
| **TOTAL INVESTISSEMENT (%)** | **100%** | **10%** | **90%** |

### 5.3.2. Echéancier de remboursement du crédit :

Ce poste correspond au remboursement du crédit permis par la banque dans le cadre du programme du MADR « Création des Exploitations Agricoles et d'Elevage CIM 108 » qui est le crédit d'investissement ETTAHADI. La durée de remboursement du crédit sera à moyen terme (5 ans avec 2 ans différée).

| Durée | 5 +2 ans différés | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Montant | 17 350 200 | | | | |
| **Année** | **Principal** | **Reste à rembourser** | **Intérêt** | **Frais financiers** | **Annuité** |
| **Année A.03** | 3 470 040 | 13 880 160 | 0% | 0 | 3 470 040 |
| **Année A.04** | 3 470 040 | 10 410 120 | 0% | 0 | 3 470 040 |
| **Année A.05** | 3 470 040 | 6 940 080 | 0% | 0 | 3 470 040 |
| **Année A.06** | 3 470 040 | 3 470 040 | 0% | 0 | 3 470 040 |
| **Année A.07** | 3 470 040 | 0 | 0% | 0 | 3 470 040 |

### *5.4. L 'amortissement fiscal des investissements :*

Pour le calcul on a opté pour un amortissement linéaire. Les dotations annuelles en amortissement ont été obtenues par simple division du montant de l'investissement sur la durée d'amortissement spécifique pour chaque action, ce qui nous donne une valeur annuelle de **799 680,00** DA.

| INVESTISSEMENTS | MONTANT | Durée d'amortissement | Montant d'amortissement |
|---|---|---|---|
| Plantation de pommier "Devil Gala" | 9 282 000,00 | 25,00 | 371 280,00 |
| Fourniture et pose : palissage pommier | 7 140 000,00 | 25,00 | 285 600,00 |
| Filet paragrêle | 2 380 000,00 | 25,00 | 95 200,00 |
| Réseau goutte à goutte | 476 000,00 | 10,00 | 47 600,00 |
| **Coût investissement** | **19 278 000,00** | | **799 680,00** |

### *5.5. Les résultats prévisionnels de l'exploitation :*

#### 5.5.1. Tableaux des comptes des résultats :

| | Année 01 | Année 02 | Année 03 | Année 04 | Année 05 | Année 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 0,00 | 0,00 | 5 500 000,00 | 11 550 000,00 | 12 705 000,00 | 13 975 500,00 |
| Consommation M&F | 0,00 | 240 000,00 | 242 400,00 | 244 824,00 | 247 272,24 | 249 744,96 |
| Service | 0,00 | 876 000,00 | 884 760,00 | 893 607,60 | 902 543,68 | 911 569,11 |
| **Valeur ajoutée** | **0,00** | **- 1 116 000,00** | **4 372 840,00** | **10 411 568,40** | **11 555 184,08** | **12 814 185,92** |
| Frais de personnel | 0,00 | 1 392 000,00 | 1 405 920,00 | 1 419 979,20 | 1 434 178,99 | 1 448 520,78 |
| Impôts taxes | 0,00 | 0,00 | 110 000,00 | 231 000,00 | 254 100,00 | 279 510,00 |
| **Excédent brut d'exploitation** | **0,00** | **- 2 508 000,00** | **2 856 920,00** | **8 760 589,20** | **9 866 905,09** | **11 086 155,14** |
| Frais financiers | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Frais divers | 0,00 | 192 780,00 | 194 707,80 | 196 654,88 | 198 621,43 | 200 607,64 |
| Dotations aux amortissements | 799 680,00 | 799 680,00 | 799 680,00 | 799 680,00 | 799 680,00 | 799 680,00 |
| **Résultat net exercice** | **- 799 680,00** | **- 3 500 460,00** | **1 862 532,20** | **7 764 254,32** | **8 868 603,67** | **10 085 867,50** |
| **Cash-flow** | **0,00** | **- 2 700 780,00** | **2 662 212,20** | **8 563 934,32** | **9 668 283,67** | **10 885 547,50** |

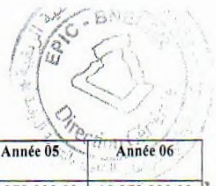

### 5.5.2. Les bilans comptables

| Comptes de bilan | Année 01 | Année 02 | Année 03 | Année 04 | Année 05 | Année 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Investissements bruts | 19 278 000,00 | 19 278 000,00 | 19 278 000,00 | 19 278 000,00 | 19 278 000,00 | 19 278 000,00 |
| Amortissements | 799 680,00 | 1 599 360,00 | 2 399 040,00 | 3 198 720,00 | 3 998 400,00 | 4 798 080,00 |
| **Investissements nets** | **18 478 320,00** | **17 678 640,00** | **16 878 960,00** | **16 079 280,00** | **15 279 600,00** | **14 479 920,00** |
| Stocks | 0,00 | 4 800,00 | 4 848,00 | 4 896,48 | 4 945,44 | 4 994,90 |
| Créances | 0,00 | 87 600,00 | 88 476,00 | 89 360,76 | 90 254,37 | 91 156,91 |
| Disponibilités | - 1 128 120,00 | - 3 121 620,00 | - 3 130 691,80 | 2 761 949,28 | 9 758 930,37 | 17 973 165,88 |
| **TOTAL ACTIF** | **17 350 200,00** | **14 649 420,00** | **13 841 592,20** | **18 935 486,52** | **25 133 730,19** | **32 549 237,69** |

| Comptes de bilan | Année 01 | Année 02 | Année 03 | Année 04 | Année 05 | Année 06 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Capitaux propres** | **0,00** | **- 2 700 780,00** | **- 38 567,80** | **8 525 366,52** | **18 193 650,19** | **29 079 197,69** |
| RIA | 0,00 | 0,00 | - 2 700 780,00 | - 38 567,80 | 8 525 366,52 | 18 193 650,19 |
| Résultat exercice | 0,00 | - 2 700 780,00 | 2 662 212,20 | 8 563 934,32 | 9 668 283,67 | 10 885 547,50 |
| **Total Dettes** | **17 350 200,00** | **17 350 200,00** | **13 880 160,00** | **10 410 120,00** | **6 940 080,00** | **3 470 040,00** |
| DMLT | 17 350 200,00 | 17 350 200,00 | 13 880 160,00 | 10 410 120,00 | 6 940 080,00 | 3 470 040,00 |
| **TOTAL PASSIF** | **17 350 200,00** | **14 649 420,00** | **13 841 592,20** | **18 935 486,52** | **25 133 730,19** | **32 549 237,69** |

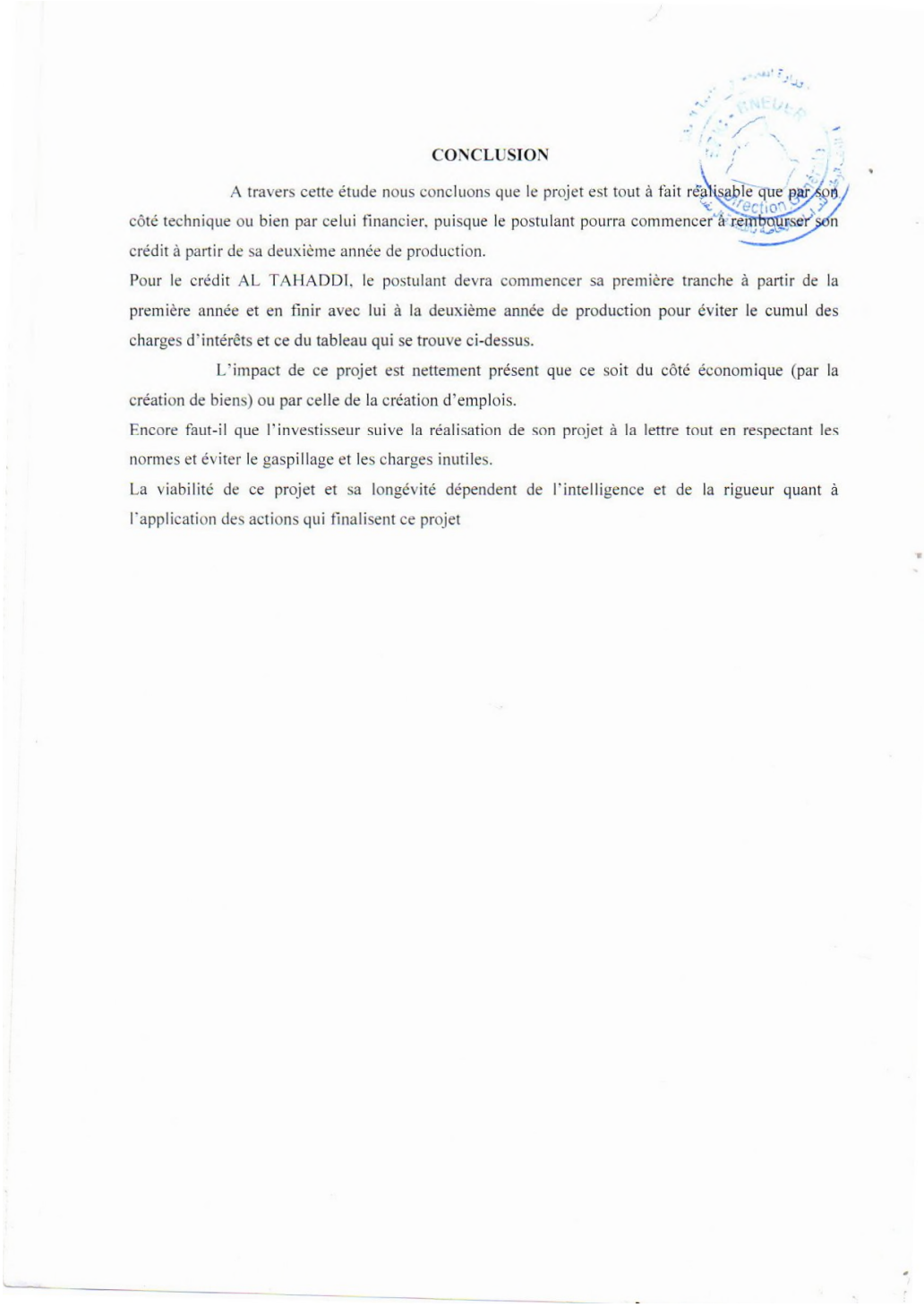

**CONCLUSION**

A travers cette étude nous concluons que le projet est tout à fait réalisable que par son côté technique ou bien par celui financier, puisque le postulant pourra commencer à rembourser son crédit à partir de sa deuxième année de production.

Pour le crédit AL TAHADDI, le postulant devra commencer sa première tranche à partir de la première année et en finir avec lui à la deuxième année de production pour éviter le cumul des charges d'intérêts et ce du tableau qui se trouve ci-dessus.

L'impact de ce projet est nettement présent que ce soit du côté économique (par la création de biens) ou par celle de la création d'emplois.

Encore faut-il que l'investisseur suive la réalisation de son projet à la lettre tout en respectant les normes et éviter le gaspillage et les charges inutiles.

La viabilité de ce projet et sa longévité dépendent de l'intelligence et de la rigueur quant à l'application des actions qui finalisent ce projet

**المصدر: ملف مسلم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-3: شهادة اثبات مشروع استثمار فلاحي**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت
مصلحة تنظيم الانتاج والدعم التقني

رقم: 363 م م ف / 31 / م ت إ د ت / 2023 تيارت في : .....

DEC 2023

## شهادة اثبات مشروع
## استثمار فلاحي

في اطار دراسة ملفات الاستثمار الفلاحي الخاص بقرض التحدي من طرف اللجنة التقنية الولائية أثناء الاجتماع المنعقد يوم **2023/11/27**، حيث تمت المصادقة على المشروع المقدم من طرف السيد: [redacted] الحاصل على عقد ايجار بتاريخ **2022/12/08** لقطعة ارض مساحتها **03 هكتار** من طرف السيدة [redacted] وفقا لعقد البيع حجم **71**رقم **91** بتاريخ **2001 /03/19** ببلدية **السوقر**. دائرة.**السوقر** ولاية تيارت.

اعتمادا على الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة **الفلاحة و التنمية الريفية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية** بتاريخ **2020-12-13** لا سيما المادة **03** التي تسقف قيمة القرض الممنوح بـ **100 000 000.00** دينار جزائري.

*** تطوير الاشجار المثمرة :**

* غرس 6000 شجرة تفاح (DEVIL GALA).
* توريد و تركيب : أعمدة سائدة لأشجار التفاح 02 هكتار.
* شبكة مضادة للبرد 02 هكتار.
* شبكة الري بالتقطير 02 هكتار.

سلمت هاته الشهادة لاستعمالها في ملف طلب قرض التحدي.

المديـــــر

عن الوزير وبتفويض من السيد
المكلف بمهام مدير المصالح الفلاحية
لولاية تيارت - بوعلام مخانق

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-4: شهادة عدم التوطين البنكي**

الصنـــــــدوق الوطنـــــــي التعـــــــاون الفلاحـــــي

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
CNMA-ETABLISSEMENT FINANCIER -SPA-

Agence de Tiaret
Réf : 006 /2024

Tiaret : 07/01/2024

**ATTESTATION DE NON DOMICILIATION**

Nous soussigné Caisse Nationale de mutualité Agricole CNMA Banque EF/SPA Agence de Tiaret, Attestons par la présente que le nommé ci après n'est pas domicilié, auprès de notre agence (sauf erreur ou Omission de notre part)

**Nom du Raison Sociale :** [redacted]

**Date et Lieu de Naissance :** 31/01/1981 à Sougueur-Tiaret

**Adresse :** Tiaret

**CNI OU PC:** [redacted]

En foi de quoi Cette attestation est délivrée sur la demande de

L'intéresse pour Servir et faire valoir ce que de droit.

Le Chef D'Agence

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-5: الفاتورة رقم 01 الخاص بـ شباك واقية من البَرَد**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**Entreprise** [redacted]

**Pépinière** [redacted]

**ETS** [redacted]

**Adresse**: Rue Emir Abdelkader- Sougueur à: Mr. [redacted]

RC fiscal N°: [redacted]

**Facture N°1**

**Objet**: Filet paragrêle

| N° | Désignation | U | Quantité | Prix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Filet paragrêle | U | 2h | 1000000 | 2000000 |
| | | | | Total HT | 2000000 |
| | | | | TVA 19% | 380000 |
| | | | | Total TTC | 2380000 |

**Arrêtée la présente facture à la somme de** :

Deux Million trois cent quatre-vinget mille dinars

**Délai de réalisation**: 15 jours

**L'entreprise**

[redacted]

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-6: الفاتورة رقم 02 الخاص بالتوريد والتركيب لنظام تدعيم أشجار التفاح**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**Entreprise** [redacted]

**Pépinière** [redacted]

**ETS** [redacted]

**Adresse :** Rue Emir Abdelkader- Sougueur à : Mr. [redacted]

**RC fiscal N° :** [redacted]

**Facture Proforma N°2**

Objet : Fourniture et pose : palissage pommier

| N° | Désignation | U | Quantité | Prix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Fourniture et pose : palissage pommier | U | 2 h | 3000000 | 6000000 |
| | | | Total HT | | 6000000 |
| | | | TVA 19% | | 1140000 |
| | | | Total TCC | | 7140000 |

**Arrêtée la présente facture à la somme de :**

*Sept million cent quarante mille dinars*

**Délai de réalisation** : 30 jours

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-7: الفاتورة رقم 03 الخاص بشبكة الري بالتقطير**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ENTRPRISE [redacted]

PEPINIERE [redacted]

Le 29/12/2024

ETS [redacted]

Adresse: rue amir abdelkader sougueur à Mr [redacted]

RC N°: [redacted]

Code fiscal N°: [redacted]

FACTURE 03

OBJET : Réseau goutte a goutte

| N° | Désignation | U | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Réseau goutte a goutte | U | 2 h | 2000000 | 4000000 |
| | | | TOTAL HT | | 4000000 |
| | | | TVA 19% | | 760000 |
| | | | TOTAL TTC | | 4760000 |

Arrêtée la pressente facture a la somme de : Quatre million sept cent soixante mille dinars.

L'enterprise

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-8: الفاتورة رقم 04 الخاص بتوريد شتلات أشجار التفاح**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ENTRPRISE [redacted]

PEPINIERE [redacted]

Le 29/12/2024

ETS BOUCHAREB NOURIA

Adresse: [redacted] à Mr [redacted]

RC N°: [redacted]

Code fiscal N°: [redacted]

**FACTURE 04**

OBJET : Fourniture plants pommier

| N° | Désignation | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Gala | 6000 | 1300.00 | 7800 000.00 |
| | | TOTAL HT | | 7800 000.00 |
| | | TVA 19% | | 1 482 000.00 |
| | | TOTAL TTC | | 9 282 000.00 |

Arrêtée la pressente facture a la somme de :

*Neuf millions Deux Cent Quatre-Vingt-Deux Mille DA*

L'enterprise

المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –

بعد استلام الملف كاملا يقوم المكلف بالزبائن بتقديم ايصال باستلام ملف القرض، والمتثمثلة في الوثيقة التالية:

**الوثيقة 3-9: تأكيد استلام ملف طلب القرض**

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
BADR-BANQUE

ACCUSE DE RECEPTION DE DOSSIER DE CREDIT
(INSTRUCTION [redacted]

| | |
|---|---|
| GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE TIARET | INDICE 014 |
| AGENCE D'EXPLOITATION LOCALE DE SOUGUEUR | INDICE 546 |

Par le présent document il est établi la réception auprès des guichets de la BADR d'un dossier de demande de crédit déposé par :

- Nom et Prénom du demandeur de crédit et raison sociale MR [redacted]
  Pour son propre compte
- Nom et Prénom du déposant [redacted] Pour le compte d'autrui de
  Nom et Prénom et raison sociale.....
  .....

NATURE ET MONTANT DU CREDIT SOLLICITE

- FINANCEMENT POUR UN MONTANT DE , Reparti en :
  - Exploitation .....DA
  - *Investissement* ***19 000 000.00 DA***
- MONTANT DE L'APPORT PERSONNEL **1 927 800.00** DA
- GARANTIES PROPOSEES (estimation de biens hors concession) HYPOTEQUE DES TERRES AGRICOLES 9 HAS

- DELAI DE TRAITEMENT ET DE REPONSE AU DEMANDEUR DU CREDIT : 30 JOURS OUVRABLES, (APRES VERIFICATION DES DOCUMENTS, ET RETOUR DE L'INFORMATION SUR LA RECEVABILITE DU DOSSIER, DU GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION)

NOTEZ BIEN : ce délai est cependant donné à titre très indicatif en raison de :

- Compléments de dossiers et d'informations que la demande de crédit nécessiterait
- Complexité du projet / dossier, impliquant un traitement plus prolongé.

Les informations sur le niveau de traitement de son dossier sont données au « demandeur du crédit », s'il le désir, en se présentant aux guichets de la BADR et / ou aux chargés de la clientèle, de l'Agence d'Exploitation Locale, de domiciliation.

QUALITE DU RECEPTIONNAIRE DE LA DEMANDE ET DU DOSSIER DE CREDITS DE LA CIENTELE :

NOM ET PRENOM MOUFFOK FAWZIA

QUALITE ASSISTANT DE CLIENTELE ENTRPRISE

25/01/2024

CACHET ET SIGNATURE

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وبعدها يقوم المكلف بالزبائن بتحديد موعد موعد معه من أجل الزيارة ينم فيها تفقد موقع المشروع ووضع تقرير مفصل ومدقق عنه، لكل ما يحتاويه من أراضي، بئر ارتوازي، معدات وأدوات، كهرباء، وغيرها من التجهيزات .... إلخ (ST122)، وتكون هذه الزيارة برفقة المكلف بالقروض، وهو ما سوف يتم توضيحه في الوثيقة التالية:

**الوثيقة 3-10: تأكيد استلام ملف طلب القرض**

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège :

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS OBTENUS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : MR

Nature de l'affaire :

Adresse : CREDIT CMT ETTAHADI
COMMUNE DE SOUGUEUR
W. TIARET

Nature et N° du Compte : 546 d'ouverture :

DATES

25/01/2024

***PROCES VERBAL DE CONSTAT***

**L'an deux mille vingt-quatre et le vingt-cinq du mois de Janvier à 11 h 00 s'est Déplacés Melle Chargée de crédit ALE SOUGUEUR 546, et Melle , chargé de Clientèle ALE SOUGUEUR 546 accompagne Du promoteur sur les lieux SOUGUEUR**

**Pour constatation de visu les terres et suivant le dit de promoteur d'une superficie De 03 has située à a SOUGUEUR**
**Subséquent énonciation du bail de location du 08/12/2022 enregistre sous le N° /2022 par devant le notaire Maitre :**
**Et livret foncier du enregistre sous le volume 13 par la conservation de TIARET**
***Borné comme suit : 01- KERROUM à l'OUEST 02- CHEIKH à l'EST 03- NEANT au SUD 04- HAYTOUS au NORD***

**A notre arrive sur site nous avons constaté suivant la déclaration de client Ce qui suit :**

- **Une Ferme d'habitation environ du 500 m2**
- **Electricité Néant.**
- **Excite d'eau**
- **Un forage**

***Le constat fut terminé à 12h 00min***

**CHARGEE DE CREDIT** **CHARGEE CLIENTELE**

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وبعدها ينتقل الملف من واجهة البنك إلى خلفية البنك وبالضبط إلى مصلحة القروض، حيث يقوم المكلف بالقروض بـ:

أ. **دراسة الملف:** يقوم المكلف بالقروض بالتدقيق على ملف الزبون؛

ب. **أخذ مصاريف الملف:** والمقدرة بـ 29000 دج؛

ت. **مذكرة لجنة الائتمان (NOTE AU COMITE DE CREDIT):** والتي تتضمن الفاتورة التقديرية لدى الزبون متضمنة مبلغ شامل لجميع الرسوم والضرائب (TTC)، يقدم البنك مبلغ 90% من المبلغ الاجمالي للفاتورة و10% مساهمة شخصية من طرف الزبون، مع وضع ضمانات مقدمة من طرفه، بحيث أنه تقدر المساهمة الشخصية على أساس مساحة الأرض، إذا كانت أقل من 10 هكتارات فإن المساهمة الشخصية للزبون تقدر بـ 10%، في حين إذا المساحة الأرض تفوق 10 هكتارات فإن المساهمة الشخصية تكون 20%.

**الوثيقة 3-11: مذكرة لجنة الائتمان (النموذج 01)**

## NOTE AU COMITE DE CREDIT

**G.R.E. TIARET & TISSEMSILT « 014 »**
**A.L.E. DE : SOUGUEUR « 546 »**
**Demande de crédit : DEVELOPPEMENT DE L'ARBORICULTURE FRUITIERE PLANTATION DE POMMIER (DEVIL GALA)**
**FORMULEE PAR : MR**
**Réceptionnée le 29/01/2024 suivant accusé de réception N° 001 /24**
**Par Melle .:**
**Contrôlée par Melle Le 29/01/2024**
**Date d'entrée en relation : 09/01/2024**
**N° de compte : solde du compte : 30 000.00 DA**
**Activité : AGRICULTEUR**

**2/ SITUATION DES ENGAGEMENTS ARRETEE AU :**

| ENGAGEMENTS | AUTORISATIONS |
|---|---|

**Mouvements confies des trois derniers exercices : 2021/2022/2023**
**2021 =**
**2022 =**
**2023 =**

**2/ renseignements de l'exploitation :**

- **Statut juridique : exploitation agricole Individuelle**
- **Superficie : 03 HAS ARES**

**Surface agricole totale : 03 HAS ARES**
**Surface agricole utile : 03 HAS ARES**

- **Spéculation dominante : CEREALICULTURE**

**II/ crédit sollicité : Nature du crédit et montant**
**Nature du crédit : DEVELOPPEMENT DE L'ARBORICULTURE FRUITIERE PLANTATION DE POMMIER (DEVIL GALA)**
**Montant : 17.350.200.00 DA**
**Objet du crédit : le crédit sollicité de 17.350.200.00 DA est destiné à (actions à réaliser)**
**DEVELOPPEMENT DE L'ARBORICULTURE FRUITIERE PLANTATION DE POMMIER (DEVIL GALA)**

**STRUCTURE D'INVESTISSEMENT**

| Intitulé des opérations | Quantité | Unité | Prix Unitaire (DA) | Montants (DA) |
|---|---|---|---|---|
| POMMIER | 6000 | | 1.300.000.00 | 9.282.000.00 |
| RESEAU GOUTTE A GOUTTE | 02 | | 200.000.00 | 476.000.00 |
| FOURNITURE ET POSE PALISSAGE POMMIER | 02 | | 6.000.000.00 | 7.140.000.00 |
| FILETS PARAGRELE | 02 | | 1.000.000.00 | 2.380.000.00 |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| T O T A L | | | | 19.278.000.00 |

**STRUCTURE DE FINANCEMENT :**

**Crédit bancaire :** 17.350.200.00

**Apport personnel :** 1.927.800.00

**Cout global du projet :** 19.278.000.00

**Garanties proposées :**

- Préciser la nature de la garantie et sa valeur
- HYPOTHEQUE DES TERRES AGRICOLES

**CONCLUSION :**

Crédit destiné pour réalisation de développement de l'arboriculture fruitière plantation de pommier dans le cadre ETTAHADI. Nous émettons un avis favorable pour la mise en place de crédit sollicité

المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –

**الوثيقة 3-12: مذكرة لجنة الائتمان (النموذج 02)**

BADR
DGA / ENGAGEMENTS - DFAPA

**NOTE AU COMITE DE CREDIT**
**CREDIT " ETTAHADI "**

G.R.E : TIARET /TISSEMSILT " 014"
A.L.E : SOUGUEUR "546"
CLIENT : MR

Personne physique :

NOM & PRENOM : MR
AGE : 43 ANS
ADRESSE : COMMUNE DE SOUGUEUR
QUALIFICATION : AGRICULTEUR
CARTE D'AGRICULTEUR N° :

Personne morale :

Raison Social :
Forme juridique : ETATIQUE
Capital Social :
Siége Social :
Associé et Répartition du Capital Social :
Gérant :

N° DE COMPTE :
DATE D'ENTREE EN RELATION : 09/04/2014
ACTIVITE : AGRICULTEUR

1/ Situation Des Engagements arretée au

| Engagements | | Autorisation |
|---|---|---|
| | | |

Garanties détenues :
HYPOTHEQUE DES TERRES AGRICOLES

**Mouvements confiés des trois derniers exercices :**

**2/ PRESENTATION DE L'EXPLOITATION**

**STATUT JURIDIQUE : ETATIQUE**

**SURFACE AGRICOLE TOTALE : 03 HAS ARES**

**SURFACE AGRICOLE UTILE : 03 HAS ARES**

**SPECULATIONS DOMINANTES : Céréaliculture**

( Indiquer les superficies )

**INVESTISSEMENTS EXISTANTS :**

Hangar ( superficie ,utilisation ): M2

Agrément sanitaire :

Cheptel :

Bovin , (Vaches.....) vaches

Ovin ( Brebis .....) : Tetes

Matériel agricole

**3/ CREDIT SOLLICITE :**

**4/ OBJET DU PRÊT : DEVELOPPEMENT DE L'ARBORICULTURE FRUITIERE**

| Intitulé des Opérations | UNITE | Quantité | Prix Unitaire ( DA ) | Montants ( DA ) |
|---|---|---|---|---|
| POMMIER | | 6000 | 1 300 000,00 | 9 282 000,00 |
| RESEAU GOUTTE A GOUTTE | | 02 | 200 000,00 | 476 000,00 |
| FOURNITURE ET POSE PALISSAGE POMMIER | | 02 | 6 000 000,00 | 7 140 000,00 |
| FILETS PARAGRELE | | 02 | 1 000 000,00 | 2 380 000,00 |
| | | | | 19 278 000,00 |

**5/ Structure de Financement :**

| Désignation | Cout Global | Crédit Bancaire | Apport Personnel | Crédit ETTAHADI | Subvention |
|---|---|---|---|---|---|
| Equipements | 9 996 000,00 | | 999 600,00 | 8 996 400,00 | |
| POMMIER | 9 282 000,00 | | 928 200,00 | 8 353 800,00 | |
| | | | | | |
| Total | 19 278 000,00 | | 1 927 800,00 | 17 350 200,00 | |
| % | 100% | | 10% | 90% | |

## 6/ CHIFFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL

### 6.1 PRODUCTION VEGETALE

| Spéculation | Superficie ( HA) | Rendement QX / HA | Prix Unitaire de vente (DA) | C.A Prévisionnel ( DA) |
|---|---|---|---|---|
| céréaliculture<br><br>BLE DURE<br>BLE TENDRE<br>ORGE EN VERT<br>AVOINE<br>PAILLE | | | | |

### 6.2 PRODUCTION ANIMALE ( GROS ELEVAGE)

| Type d'elevage | effectif (tete) | Production | | | | C.A Prévisionnel |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Lait ( L ) | Prix de vente | Veaux velles Bélier Antenaise | Prix de vente | |
| Bovin (VL)<br>OVIN (Brebis)<br>OVIN (ANTENAIS)<br>OVIN (ANTENAISES)<br>Autres LAINES | | | | | | |
| Total | | | | | | |

### 6.3 PETITS ELEVAGES :

| Type d'elevage | effectif (Sujets) | Production | | | | | C.A |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Œufs (NBR) | Prix de vente | Poulettes reformée | Poulet de chair (Poids) | Prix de vente | révisionn |
| poule pondeuse<br>poule de chair<br>repro chair<br>Autres | | | | | | | |
| Total | | | | | | | |

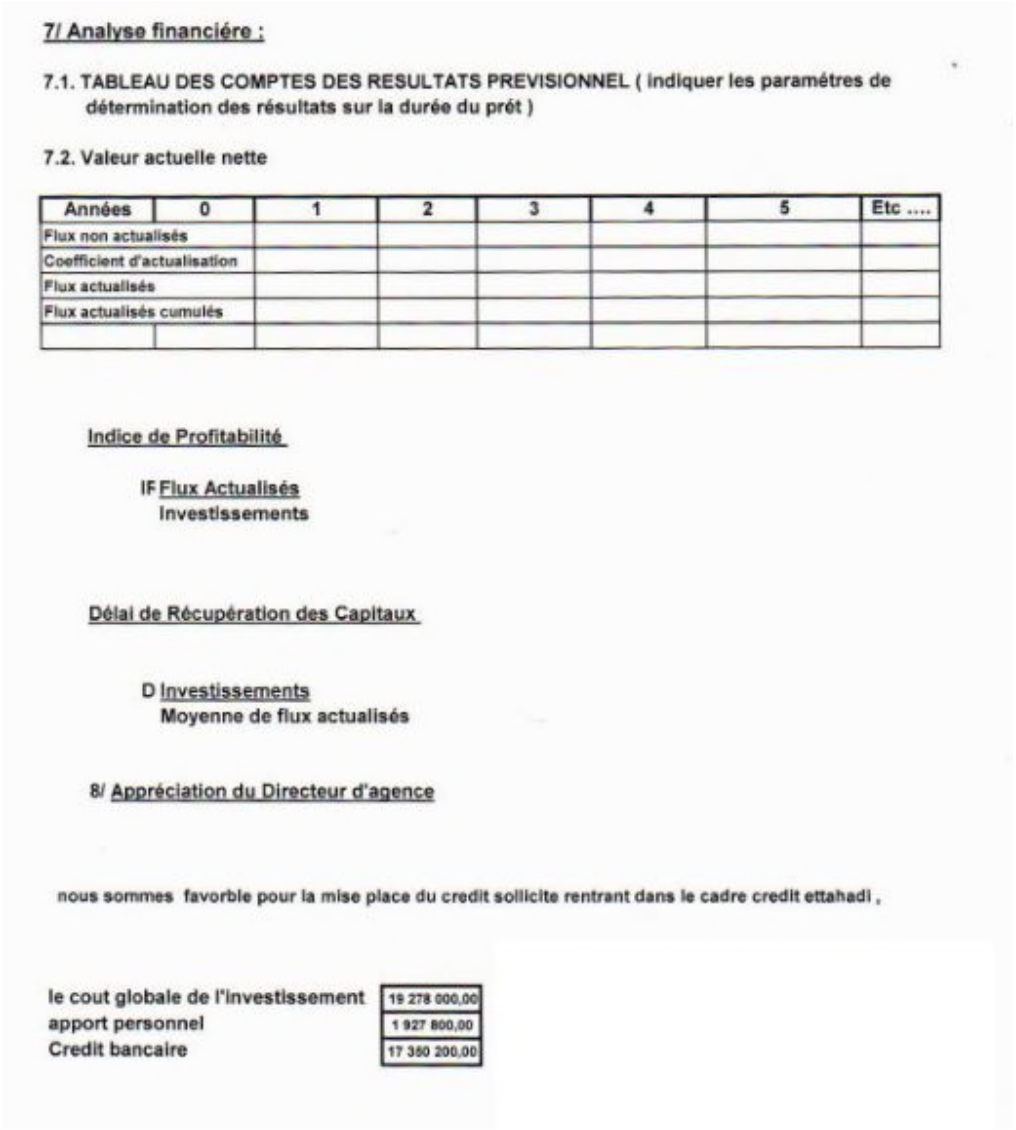

7/ Analyse financiére :

7.1. TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNEL ( indiquer les paramétres de détermination des résultats sur la durée du prét )

7.2. Valeur actuelle nette

| Années | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | Etc .... |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Flux non actualisés | | | | | | | |
| Coefficient d'actualisation | | | | | | | |
| Flux actualisés | | | | | | | |
| Flux actualisés cumulés | | | | | | | |
| | | | | | | | |

Indice de Profitabilité

IF Flux Actualisés / Investissements

Délai de Récupération des Capitaux

D Investissements / Moyenne de flux actualisés

8/ Appréciation du Directeur d'agence

nous sommes favorble pour la mise place du credit sollicite rentrant dans le cadre credit ettahadi ,

| | |
|---|---|
| le cout globale de l'investissement | 19 278 000,00 |
| apport personnel | 1 927 800,00 |
| Credit bancaire | 17 350 200,00 |

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

بعد دراسة الملف، أعرب مدير الوكالة عن رأي إيجابي بخصوص المشروع، موصيًا بالموافقة على منح القرض المطلوب، بالنظر إلى توافقه مع شروط التمويل في إطار "قرض التحدي(Crédit Ettahadi) "

ويقدر إجمالي كلفة الاستثمار بـ 19.278.000 دج، منها 1.927.800دج كمساهمة شخصية من طرف صاحب المشروع، في حين يقدر القرض البنكي المطلوب بـ 17.350.200 دج.

ث. **محضر لجنة الإئتمان (p.v du comite de credit):** تقوم لجنة مكونة من مدير ورئيسة مصلحة خلفية البنك ورئيسة مصلحة واجهة البنك والمكلفة بالقروض، بدراسة الملف واعطاء رأي كل واحد منهم وفي الأخير تنتهي المشاورة بقبول الملف.

**الوثيقة 3-13: محضر لجنة الإئتمان**

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT
N°

POSITIONS DES COMPTES AU : 29/01/2024

COMITE : ALE 546
EMPRUNTEUR : MR
ACTIVITE : AGRICULTEUR
A.L.E SOUGUEUR. N° COMPTE :

COTE DE RISQUE
C/C 30 000,00

Groupe d'affaires :
sté 1
sté 2
sté 3

| AUTORISATION PRECEDENTE | | | ENCOURS DES CREDITS | | AUTORISATION SOLLICITEE | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| TYPE DE CREDIT | MONTANT | ECHEANCE | TYPE DE CREDIT | MONTANT | TYPE DE CREDIT | MONTANT | ECHEANCE |
| | | | | | ETTAHADI | 17 350 200 | 31/01/2029 |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |

GARANTIES DETENUES EN PORTEFEUILLE

GARANTIES PROPOSEES :

DPMAR
HYPOTHEQUE DES TERRES AGRICOLES

GARANTIES EXIGEES

DPMAR
HYPOTHEQUE DES TERRES AGRICOLES
NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS
APPORT PERSONNEL 10%

DECISION AVIS DU COMITE DE CREDIT

Le comite de credit de l'agence est favorable
pour la mise en place du credit sollicité
dans le cadre dispositif ETTAHADI

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وبعدها يقوم المكلف بالقروض إرسال ملف القرض إلى المديرية الجهوية بتيارت، حيث تقدر مدة دراسة الملفة حوالي 20 يوم.

بعد قبول الملف من المديرية الجهوية لتيارت، تقوم بارسال الموافقة مع ذكر المبلغ المتفق عليه مع الزبون، وذكر مبلغ المساهمة الشخصية والضمانات الشخصية من طرف الزبون.

**الوثيقة 3-14: ارسالية الموافقة من طرف المديرية الجهوية**

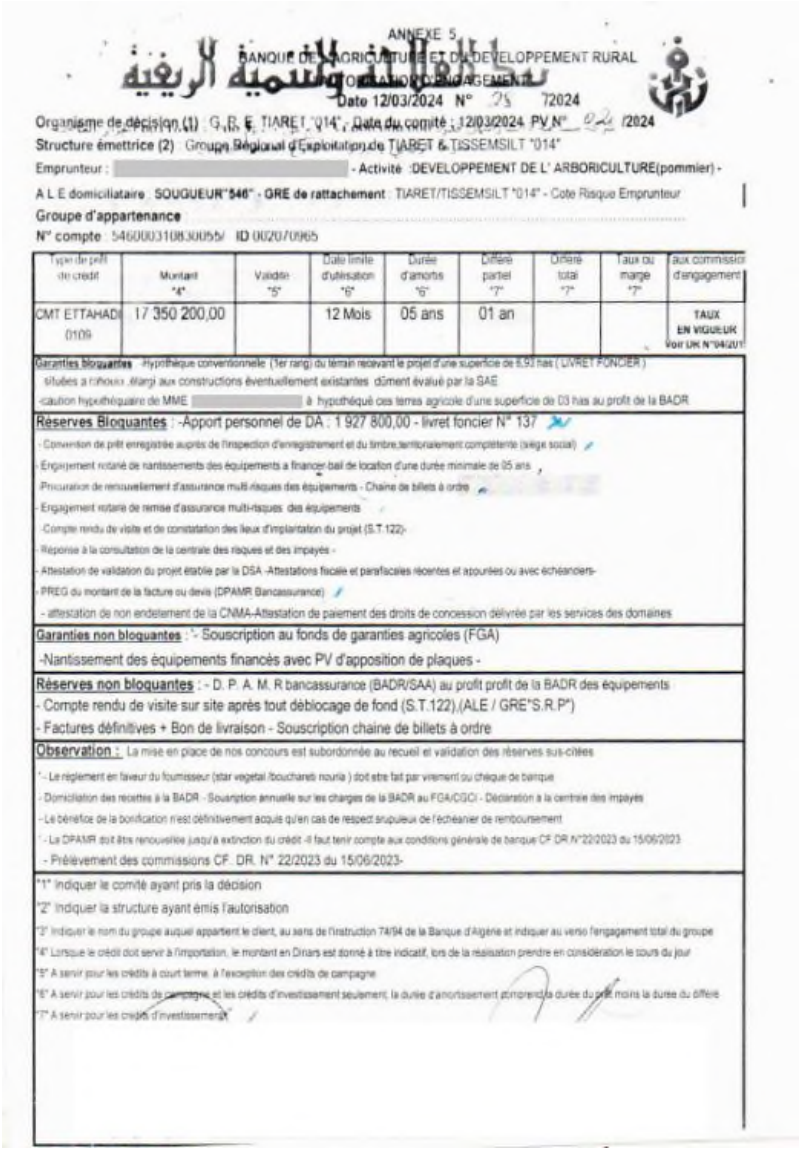

ANNEXE 5

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Date 12/03/2024 N° 72024

Organisme de décision (1) : G. R. E. TIARET "014" - Date du comité : 12/03/2024 PV N° /2024

Structure émettrice (2) : Groupe Régional d'Exploitation de TIARET & TISSEMSILT "014"

Emprunteur : - Activité : DEVELOPPEMENT DE L' ARBORICULTURE(pommier) -

A L E domiciliataire : SOUGUEUR"546" - GRE de rattachement : TIARET/TISSEMSILT "014" - Cote Risque Emprunteur

Groupe d'appartenance :

N° compte : 546000310830055/ ID 0020/0065

| Type de prêt de crédit | Montant "4" | Validité "5" | Date limite d'utilisation "6" | Durée d'amortis "6" | Différé partiel "7" | Différé total "7" | Taux ou marge "7" | aux commissio d'engagement |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CMT ETTAHADI 0109 | 17 350 200,00 | | 12 Mois | 05 ans | 01 an | | | TAUX EN VIGUEUR Voir DK N°04/21 |

Garanties bloquantes : Hypothèque conventionnelle (1er rang) du terrain recevant le projet d'une superficie de 6,91 has ( LIVRET FONCIER )
situées à nihoux ,élargi aux constructions éventuellement existantes dûment évalué par la SAE
-caution hypothécaire de MME à hypothéqué ces terres agricole d'une superficie de 03 has au profit de la BADR

Réserves Bloquantes : -Apport personnel de DA : 1 927 800,00 - livret foncier N° 137

- Convention de prêt enregistrée auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre,territorialement compétente (siège social)
- Engagement notarié de nantissements des équipements a financer-bail de location d'une durée minimale de 05 ans ,
- Procuration de renouvellement d'assurance multi-risques des équipements - Chaine de billets à ordre
- Engagement notarié de remise d'assurance multi-risques des équipements
- Compte rendu de visite et de constatation des lieux d'implantation du projet (S.T.122)-
- Réponse à la consultation de la centrale des risques et des impayés -
- Attestation de validation du projet établie par la DSA -Attestations fiscale et parafiscales récentes et apurées ou avec échéanciers-
- PREG du montant de la facture ou devis (DPAMR Bancassurance)
- attestation de non endettement de la CNMA-Attestation de paiement des droits de concession délivrée par les services des domaines

Garanties non bloquantes : - Souscription au fonds de garanties agricoles (FGA)
-Nantissement des équipements financés avec PV d'apposition de plaques -

Réserves non bloquantes : - D. P. A. M. R bancassurance (BADR/SAA) au profit profit de la BADR des équipements
- Compte rendu de visite sur site après tout déblocage de fond (S.T.122).(ALE / GRE"S.R.P")
- Factures définitives + Bon de livraison - Souscription chaine de billets à ordre

Observation : La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des réserves sus-citées
- Le règlement en faveur du fournisseur (star végétal /boucharéb nouria ) doit être fait par virement ou chèque de banque
- Domiciliation des recettes à la BADR - Souscription annuelle sur les charges de la BADR au FGA/CGCI - Déclaration à la centrale des impayés
- Le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement
- La DPAMR doit être renouvelée jusqu'à extinction du crédit -Il faut tenir compte aux conditions générale de banque CF DR N°22/2023 du 15/06/2023
- Prélèvement des commissions CF. DR. N° 22/2023 du 15/06/2023-

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision
"2" Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
"3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie et indiquer au verso l'engagement total du groupe
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé
"7" A servir pour les crédits d'investissement

ANNEXE 5

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT" (SUITE)

1. RAPPEL DES ENGAGEMENTS EN COURS

Autorisation d'engagement (1) du :

Comité de crédit (2) G.R.E DE TIARET "014"

| Type de prêt ou de crédit | Montant "4" | Validité "5" | Date limite d'utilisation "6" | Durée d'amortis. "6" | Différé partiel "7" | Différé total "7" | Taux ou marge "7" | Commission d'enregistrement |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |
| | | | | | | | | |

(1) Reprendre la date du dernier ticket d'autorisation

(2) Le comité de crédit ayant sanctionné le dossier

2. GARANTIES DETENUES ET COMPTABILISEES :

| Nature | | Valeur | Observation (*) |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| | | | |

(*) Il y a lieu de préciser si la valeur de la garantie est évaluée sur la base d'une expertise réalisée par la Banque.

3. SITUATION FINANCIERE DU GROUPE D'APPARTENANCE

| Désignat | Engagements BADR | | Engagements confrères (*) | Observations |
|---|---|---|---|---|
| | Engagemen | Garanties | | |
| Entreprise A | | | | |
| Entreprise B | | | | |
| Entreprise C | | | | |
| Entreprise ..... | | | | |
| TOTAL GROUPE | | | | |

(*) A confirmer par la consultation de la centrale des risques et des impayés

4. STRUCTURE DE FINANCEMENT (*)

| Désignation | Autofinancement | Concours bancaire | Observations |
|---|---|---|---|
| 6000 pommiers | 8 353 800,00 | 928 200,00 | |
| Réseau goute à goute | 428 400,00 | 47 600,00 | |
| Fourniture et pose | 6 426 000,00 | 714 000,00 | |
| Filet paragréle | 2 142 000,00 | 238 000,00 | |
| T O T A L | **17 350 200,00** | **1 927 800,00** | |

(*) Réservée aux crédits à moyen et long terme

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وبعد استقبال الارسالية المرسلة من المديرية الجهوية يقوم المكلف بالقروض بتحيين الملف في النظام البنكي ويقوم بتقديم ورقة القبول مع اتفاقية القرض للزبون لاتمام الملف المذكور سابقا منطرف المديرية الجهوية بتيارت.

**الوثيقة 3-15: ورقة القبول**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

SOUGUEUR LE 07/05/2024

MR

COMMUNE DE SOUGUEUR
SOUGUEUR
W. TIARET

- Agence Domi : 546 SOUGUEUR
- Activité : DEVELOPPEMENT DE L'ARBORICULTURE
  PLANTATION POMMIER
- Compte client :

N/REF : CHN/BLA

Monsieur,
Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir
De vous informer que notre
Etablissement est dispos à vous octroyer le crédit suivant :

- numéro du dossier : 546
- type de prêt : OTAL ENGAGEMENT AVEC COMMISSION
- montant : 17.350.200.00 DA
- durée d'amortissement : 060 mois
- date limite d'utilise : 31/03/2025
- taux : 0.50%

Cependant nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit
Ne pourra connaitre le
Début d'utilisation, que lorsque la (es) réserve (s)
Figurant ci -après aura (ont) été levée(s) :

- HYPOTHEQUE CONVENTIONNELLE (1ERE RANG) DU TERRAIN RECEVANT LE PROJET D'UNE SUPERFICIE DE 6.93 HAS (LIVRET DE FONCIER) SITUEES A RAHOUIA ELARGIE AUX CONSTRUCTIONS EVENTUELLEMENT EXISTANTES, DUMENT EVALUE PAR SAE
- CAUTION HYPOTHEQUAIRE DE MME A HYPOTHEQUE CES TERRES AGRICOLE D'UNE SUPERFICIE DE 03 HAS AU PROFIT DE LA BADR
- APPORT PERSONNEL DE DA 1.927.800.00 LIVRET DE FONCIER N° 137
- CONVENTION DE PRET
- ENGAGEMENT NOTARIE DE NANTISSEMENT DES EQUIPEMENT A FINANCER
- BAIL DE LOCATION D'UNE DUREE MINIMALE DE 05 ANS
- PROCURATION DE RENOUVELLEMENT DE L'ASSURANCE MULTI RISQUES DES EQUIPEMENT
- CHAINE DE BILLET A ORDRE
- ENGAGEMENT NOTARIE DE REMISE D'ASSURANCE MULTI RISQUE DES EQUIPEMENT
- ST 122
- REPONSE A LA CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES ET DES IMPAYES

- ATTESTATION DE VALIDATION DU PROJET ETABLIE PAR LA DSA
- ATTESTATION FISCALE ET PARAFISCALE RECENTE ET APPUREE OU AVEC ECHEANCIERS
- P.R.E.G DU MONTANT DE LA FACTURE OU DEVIS (DPAMR BANCASSURANCE)
- ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT CNMA
- ATTESTATION DE PAIMENT DES DROITS DE CONCESSION DELIVREE PAR LES SERVICES DES DOMAINES
- SOUSCRIPTION AU FONDS DE GARANTIER AGRICOLES (FGA)
- NANTISSEMENT DES EQUIPEMENTS + PV D'APPOSITION DE PLAQUE
- DPAMR AVEC SUPROROGATION AU PROFIT DE LA BADR (BANCASSURANCE BADR /SAA)
- COMPTE RENDU DE VISITE SUR SITE APRES TOUT DEBLOCAGE DE FOND (ST122) ALE .GRE.SRP
- FACTURE DEFINITIVES + BON DE LIVRAISON

Dans cette attente, veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

OBSERVATION TRES IMPORTANTE :

LA DURE DE REALISATION DU PROJET EST FIXEE A DOUZE (12) MOIS NON RENOUVELABLE A COMPTER DE LA DATTE DE LA SIGNATURE DE LA LETTRE D'ACCEPTATION

FAIRE PRECEDER LA SIGNATURE DE LA MENTION MANUSCRITE

*LU ET APPROUVE* LE DIRECTEUR D'AGENCE

**المصدر: وثيقة مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-16: اتفاقية القرض**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 4.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 011640 الجزائر العاصمة

(ملحق رقم 11 من دفتر تسيير القرض/ أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية( بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري ( 54000000000.00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش. والممثلة

من طرف السيد

- المعين فيما يلي "البنك"

من جهة

السيد(ة) ابن(ة)

المولود(ة) بتاريخ 1981/01/31 بالسوقر

الساكن بالسوقر.

مسجل بشهادة الميلاد تحت رقم الجنسية جزائرية

المتصرف بصفته فلاح رقم بطاقة فلاح

المسلمة بتاريخ

موضوع القرض: قرض التحدي: زراعة واستثمار أشجار التفاح

- المعين فيما يلي " المقترض"

من جهة أخرى

-

حيث اتفقا ة أقرا على ما يلي:

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كمايلي:

XXIX. الشروط الخاصة للقرض:

| نوع القرض | المبلغ | صحة العقد | التسمية |
|---|---|---|---|
| قرض متوسط المدى | 17 350.200 .00 | 5 سنوات +سنة تأجيل = 72 شهرا | على عاتق الخزينة |

الضمانات و الاحتياطات الحاصرة:

- رهن عقاري للأراضي الفلاحة من الدرجة الأولى ذات مساحة تقدر ب 6,93هكتار الدفتر العقاري بما فيها العقارات المبنية مقومة من طرف خبير
- كفالة عينية للسيدة مع رهن الأراضي الفلاحية المقدرة مساحتها ب 03 هكتار لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المساهمة الشخصية بقيمة :1.927.800.00دج الدفتر العقاري رقم 137
- اتفاقية القرض مصادق عليها من قبل المصالح المعنية
- تعهد محرر من طرف موثق للرهن الحيازي للعتاد الممول
- تعهد محرر من طرف موثق للتامين متعددة الأخطار للعتاد
- وكالة تجديد التامين التامين متعددة الأخطار للعتاد
- عقد ايجار كحد ادني لمدة 5 سنوات
- سلسلة سندات لامر

loppement Rural

- بيان الزيارة للمكان الذي سيحوي المشروع (S.T.122)
- الفاتورة التقديرية لتامين المشروع
- الإجابة عن استشارة مركزية المخاطر وعدم السداد
- شهادة عدم الاستدانة لدى CNMA
- شهادة المصادقة على المشروع من قبل DSA
- شهادة ضريبية وشهادة شبه ضريبية حديثة ومعتمدة او مع جدول زمني
- شهادة تخليص حقوق الامتياز مستخرجة من مصالح أملاك الدولة

الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة:

تعهد محرر من طرف موثق للرهن الحيازي للعتاد الممول مع محضر معاينة لوضع الألواح الرقمية
التسجيل لدى صندوق الضمان الفلاحي (FGA)
تحصيل وتجديد التامين
محضر معاينة من طرف البنك لإثبات انجاز المشروع (S.T.122)
الفاتورة النهائية + وصل تسليم

XXX. الشروط العامة للقرض:

المادة 1: مبلغ القرض:

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض

- بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض

- يمنح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة لموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.
- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد
- طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8 : الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض و الفوائد المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق

- للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء ( عمولات-مصاريف-ضرائب)

المادة 11 شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل ' فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات' فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:
  - التصريح الخاطئ للمقترض
  - دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
  - تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
  - عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
  - كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.
  - البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
  - عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :
  - تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
  - تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و ووثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
  - تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
  - كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13: التزامات المقترض

- مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:
  - عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
  - العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
  - تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
  - تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14 العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعولة محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف

يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة

المادة 16 :تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الاطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في السوقر بتاريخ 2024/09/08

المدين(1)

(13) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ و صادق "

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وبعد اتمام الزبون لملفه يقوم بايداعه لدى البنك، والمتمثل في:

- رهن عقاري للأراضي الفلاحة من الدرجة الأولى ذات مساحة تقدر بـ 6.93 هكتار الدفتر العقاري بما فيها العقارات المبنية والمقومة من طرف خبير؛
- كفالة عينية مع رهن الأراضي الفلاحية المقدرة مساحتها بـ 03 هكتار لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- المساهمة الشخصية بقيمة 1.927.800.00؛
- اتفاقية القرض مصادق عليها من قبل المصالح المعنية؛
- تعهد محرر من طرف موثق للرهن الحيازي للعتاد الممول؛
- تعهد محرر من طرف موثق للتأمين متعددة الأخطار للعتاد؛
- وكالة تجديد التأمين متعددة الأخطار للعتاد؛
- عقد ايجار كحد أدنى لمدة 5 سنوات؛
- سلسلة سندات لأمر؛
- بيان الزيارة للمكان الذي سيحتوي المشروع (S.T.122)؛
- الفاتورة التقديرية للتأمين المشروع؛
- الإجابة عن استشارة مركزية المخاطر وعدم السداد؛
- شهادة عدم الاستدانة لدى CNMA؛
- شهادة المصادقة على المشروع من قبل DSA؛
- شهادة ضريبية وشهادة شبه ضريبية حديثة ومعتمدة أو مع جدول زمني؛
- شهادة تخليص حقوق الامتياز مستخرجة من مصالح أملاك الدولة.

ويقوم المكلف بالتأمينات لدى البنك بتأمين العتاد الموجود في الفاتورة، ثم يقدم الملف كاملا لدى مصلحة القروض، حيث يقوم هذا الأخير بإعادة ارساله إلى المديرية الجهوية من أجل المصادقة على القرض، ويبقى الملف في المديرية الجهوية غالبا لمدة 3 أيام.

عند قبول النهائي للقرض من طرف المديرية الجهوية، يقوم المكلف بالقرض بمنح شك يقدر بـ 30% من الفاتورة التقديرية من أجل تأكيد الطلب للمورد، وبعدها يقوم الزبون إلى التطرق إلى الضمانات وذلك بجلب تعاهد محرر من طرف موثق للرهن حيازي للعتاد الممول مع محضر معاينة لوضع الألواح الرقمية مع تقديم الزبون للفواتير النهائية ووصولات التسليم، وهو ما يتم عرضه فيما يلي:

**الوثيقة 3-17: وصل التسليم والفاتورة رقم 01**

BON DE LIVRAISON رقم: 01 وصل التسليم

[redacted]

السلعة المفصلة الآتية Le : 10 / 03 / 2025

| الكمية Quantité | التعيين Désignation | السعر الفردي Prix Un | المجموع Total |
|---|---|---|---|
| 24 | Filet paragrêle | 1190000 | 2380000 |

[redacted]

بالتوفيق والنجاح Total 2,380 000

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**ENTRPRISE**

**PEPINIERE NADOR**

**Le 10/03/2025**

**ETS**

**Adresse:** rue amir abdelkader sougueur **à**

**RC N°:** 14/

**Code fiscal N°:**

**FACTURE definitive N°01**

**OBJET : Filet Paragrêle**

| N° | Désignation | U | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **Filet Paragrêle** | U | 2h | 1 000 000 | 2 000 000 |
| | | | TOTAL HT | | 2 000 000 |
| | | | TVA 19% | | 380000 |
| | | | TOTAL TTC | | 2 380 000 |

**Arrêtée la pressente facture a la somme de :**

*deux millions trois cent quatre-vingt mille dinars*

**L'enterprise**

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-18: وصل التسليم والفاتورة رقم 02**

BON DE LIVRAISON رقم: N° 02 وصل التسليم

[redacted]

السلعة المفصلة الآتية في 10 / 03 / 2025

| الكمية Quantité | التعيين Designation | السعر الفردي Prix Un | المجموع Total |
|---|---|---|---|
| 2 H | palissage pommier | 3570000 | 7140000 |

[redacted]

بالتوفيق والنجاح Total 7140000

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ENTRPRISE

PEPINIERE NADOR

Le 10/03/2025

ETS

**Adresse:** rue amir abdelkader sougueur à Mr

**RC N°:** 14/

**Code fiscal N°:**

**FACTURE definitive N°02**

**OBJET : Fourniture et pose: palissage pommier**

| N° | Désignation | U | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Fourniture et pose: palissage pommier | U | 2h | 3000000 | 6000000 |
| | | | TOTAL HT | | 6000000 |
| | | | TVA 19% | | 1140000 |
| | | | TOTAL TTC | | 7140000 |

**Arrêtée la pressente facture a la somme de :**

*sept million cent quarante mille dinars*

**L'enterprise**

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-19: وصل التسليم والفاتورة رقم 03**

BON DE LIVRAISON رقم: N°: 03 وصـل التسليم

[redacted]

السـاعة المفصلة الآتية Le: 10/03/2025

| الكمية Quantité | التعيين Désignation | السعر الفردي Prix Un | المجموع Total |
|---|---|---|---|
| 2 H | Réseau goutte a goutte | 238000 | 476000 |

[redacted]

بالتوفيق والنجاح Total 476000

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**ENTRPRISE**

**PEPINIERE NADOR**

**Le 10/03/2025**

**ETS**

**Adresse:** rue amir abdelkader sougueur **à Mr**

**RC N°:** 14/

**Code fiscal N°:**

**FACTURE definitive N°03**

**OBJET : Réseau goutte a goutte**

| N° | Désignation | U | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Réseau goutte a goutte | U | 2h | 200000 | 400000 |
| | | | TOTAL HT | | 400000 |
| | | | TVA 19% | | 76000 |
| | | | TOTAL TTC | | 476000 |

**Arrêtée la pressente facture a la somme de :**

*quatre cent soixante-seize mille dinars*

**L'enterprise**

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-20: وصل التسليم والفاتورة رقم 04**

BON DE LIVRAISON N° 04 رقم وصل التسليم

[redacted]

السلعة المفصلة الآتية Le: 10 / 03 / 2025

| الكمية Quantité | التعيين Désignation | السعر الفردي Prix Un | المجموع Total |
|---|---|---|---|
| 6000 | plants pommier Gala | 1547 | 9282000 |

[redacted]

بالتوفيق والنجاح Total 9.282.000

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ENTRPRISE

PEPINIERE NADOR

Le 10/03/2025

ETS

Adresse: rue amir abdelkader sougueur à Mr

RC N°: 14/

Code fiscal N°:

**FACTURE definitive N°04**

OBJET : Fourniture plants pommier

| N° | Désignation | Quantité | Praix unitaire | Montant |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Gala | 6000 | 1300.00 | 7800 000.00 |
| | | TOTAL HT | | 7800 000.00 |
| | | TVA 19% | | 1 482 000.00 |
| | | TOTAL TTC | | 9 282 000.00 |

Arrêtée la pressente facture a la somme de :

*Neuf millions Deux Cent Quatre-Vingt-Deux Mille DA*

L'enterprise

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وأخيرا يقوم المكلف بالقروض بمنح شك يقدر بـ 70% من الفاتورة النهائية، وبعد مرور 15 يوم يقوم المكلف بالقروض لدى المديرية الجهوية مع المكلف بالقروض بالوكالة نمحضر معاينة من طرفهم لإثبات إنجاز المشروع (s.t.122).

**الوثيقة 3-21: محضر معاينة (S.T.122)**

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège : .....

RESUME DE CONVERSATIONS
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS
SOURCES CONSULTEES
APPRECIATION DE LA DIRECTION

CLIENT

Nom ou raison sociale : MR [redacted]
Nature de l'affaire : .....
Adresse : CREDIT CMT ETTAHADI
COMMUNE DE SOUGUEUR
W. TIARET
Nature et N° du Compte : 546.[redacted] l'ouverture : .....

GRE TIARET AGENCE « 014 »

DATES
30/04/2025

***PROCES VERBAL DE CONSTAT***

En date du Trente Avril l'an deux mille vingt-cinq, à 11 h 00 une visite sur site a été effectuée par Mme. [redacted] Chef de S/CE Suivi Commercial, MR. [redacted] Chargé de Crédit Sénior au niveau du GRE « 014 » et Melle [redacted] Chargée de Crédit au niveau de L'ALE de SOUGUEUR accompagné du promoteur.

Sur le site de notre relation Mr. [redacted] une ferme qui s'étable sur 6.93 Has qui comporte une construction d'une superficie de 500 m2 sis à SIDI SALAH route de FAIDJA à 03 KM de Sougueur.

Sur les lieus, nous avons constaté ce qui suit :

- 03 forages (puits)
- Environ 6000 arbustes pommiers
- Réseau goute à goute opérationnel
- 400 piliers
- La disponibilité de l'eau et d'électricité
- Un bassin d'accumulation d'une capacité 100 M3
- Station de filtrage.

- Le filet paragrêle et les engrais n'ont pas encore livrés du moment que cette relation n'a réalisé que 30 % du projet.

Il est joint au présent rapport un reportage photographique.
Notre visite s'est achevée vers 13 h 30.

LE CHEF DE S/CE SUIVI COMM

LE CHARGE DE CREDIT GRE

LE CHARGE DE CREDIT ALE

ST 122

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**الوثيقة 3-22: صور خاصة بالمستثمرة الفلاحية المدعمة من طرف البنك**

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

وفي الأخير يقدم جدول الاهتلاك للزبون من أجل احترام مواعيد تسديد للقرض الذي يتراوح مدته 5 سنوات، وبغرض تشجيع المستثمرين تقوم خزينة الدولة بدعم الزبون وذلك من خلال تسديد الفوائد والرسوم لـ 3 سنوات الأولى، بينما السنتين المتبقيتين يقوم الزبون بتسديد نسبة 1% من القرض، ويكون التسديد سنويا كما هو موضح في الجدول الاهتلاك التالي:

**الوثيقة 3-23: جدول الأقساط (Échéancier de remboursement)**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 11/05/2025

**Echéancier de remboursement**

CLIENT : [redacted] NUMERO DOSSIER : [redacted]

NOM : [redacted] COMPTE REGLEMENT : [redacted]

ADRESSE : ROUTE D'ALGER N13 COMPTE DE PRET :

TIARET TYPE DE PRET : 0109-C.M.T ETTAHADI BONIFIE

| | | | |
|---|---|---|---|
| DUREE DU PRET | : 75 MOIS ET 2 JOURS | TAUX T.V.A | : 19 % |
| DUREE D'AMORTISSEMENT | : 75 MOIS ET 2 JOURS | DATE MATURITEE | : 31/03/2031 |
| DATE 1er PAIEMENT DES INTERETS | : 31/03/2026 | PERIODICITE | : Annuelle |
| DATE 1er REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL | : 31/03/2027 | | |

CAPITAL PRETE : 17 350 200,00 DA

CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 17 350 200,00 DA

INTERETS DIFFERE : 0,00 DA

| DATE | A AMORTIR | PRINCIPAL | INTERETS | TAXES | TOTAL | TAUX |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 31/03/2027 | 17 350 200,00 | 3 470 040,00 | 0,00 | 0,00 | 3 470 040,00 | 0,00 |
| 02/04/2028 | 13 880 160,00 | 3 470 040,00 | 0,00 | 0,00 | 3 470 040,00 | 0,00 |
| 01/04/2029 | 10 410 120,00 | 3 470 040,00 | 0,00 | 0,00 | 3 470 040,00 | 0,00 |
| 31/03/2030 | 6 940 080,00 | 3 470 040,00 | 17 928,54 | 3 406,42 | 3 491 374,96 | 1,00 |
| 31/03/2031 | 3 470 040,00 | 3 470 040,00 | 34 700,40 | 6 593,08 | 3 511 333,48 | 1,00 |
| TOTAUX | | 17 350 200,00 | 52 628,94 | 9 999,50 | 17 412 828,44 | |

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR SIGNATURE DU CLIENT

**المصدر: وثائق مسلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر –**

**خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة الميدانية المنجزة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالسوقر، تبيّن الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسة المصرفية في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، لاسيما في ظل توجه الدولة نحو تحفيز الاستثمارات في القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الفلاحي، وقد مكّن التأطير المؤسسي والمنهجي للدراسة من التعرف على الخصائص التنظيمية والوظيفية للوكالة، وكذا أدوات وأساليب جمع البيانات التي استخدمت في تحليل واقع نشاطها التمويلي.

أما في الجانب التحليلي فقد أظهرت نتائج الدراسة مساهمة ملحوظة للوكالة في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2018–2024) سواء من حيث عدد القروض الممنوحة أو القيمة الإجمالية للتمويلات مع تفاوت في الأداء حسب السنوات، تأثرا بالظروف الاقتصادية العامة والداخلية للمؤسسة، كما كشفت الدراسة عن إجراءات واضحة ومضبوطة تعتمدها الوكالة في معالجة ملفات التمويل، تتمثل في دراسة الجدوى الاقتصادية، تحليل الضمانات، وتقدير المخاطر، وهو ما تم تأكيده من خلال تحليل ملف فعلي لقرض استثماري والذي عكس الجدية في التعامل مع الطلبات والسعي لضمان تمويل ناجح وفعال.

وعليه يمكن القول بأن وكالة السوقر تساهم بشكل معتبر في تحقيق أهداف البنك التنموية، غير أن هناك بعض التحديات التي تستدعي مزيدا من التحسين، لاسيما في ما يخص تبسيط الإجراءات وتحسين آجال دراسة الملفات لضمان استجابة أسرع لاحتياجات المستثمرين وتحقيق مردودية أكبر في المستقبل.

# الخاتمة

يعد تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية من أبرز الأدوار التي تنهض بها البنوك الحديثة، في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وحاجة الاقتصاديات إلى قنوات تمويل فعالة تضمن استدامة النمو وتحقيق التنمية الشاملة، ومن خلال هذه الدراسة تبيّن أن البنوك باعتبارها مؤسسات مالية مركزية لا تكتفي بدور الوسيط المالي التقليدي، بل أصبحت شريكًا استراتيجيًا في العملية التنموية من خلال ما توفره من أدوات وآليات لتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها.

وقد أظهرت الدراسة النظرية أن العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية هي علاقة مبنية على التكامل والتفاعل، حيث تمثل المشاريع مجالًا حيويًا لتوظيف الموارد المالية، في حين تمثل البنوك المصدر الأساسي لتوفير التمويل اللازم لانطلاق هذه المشاريع وتوسّعها.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد قدم صورة واقعية عن مساهمة البنوك الوطنية لاسيما بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر – في دعم المشاريع الفلاحية والاستثمارية، من خلال تمويلات متكيّفة مع طبيعة النشاط واحتياجات المستثمرين، كما بينت نتائج التحليل أن هذا النوع من التمويل لا يقتصر فقط على ضخ الأموال، بل يشمل أيضًا مرافقة المؤسسات في مختلف مراحل المشروع، وهو ما يساهم في رفع مردودية الاستثمارات وضمان ديمومتها.

إن هذه الدراسة بما تضمنته من تحليل نظري وتطبيق ميداني، تبرز بوضوح أن تطوير آليات التمويل البنكي وتجاوز المعوقات التي تواجهها المشاريع الاستثمارية يُعدّ شرطًا أساسيًا لتفعيل الدور التنموي للبنوك، لذلك فإن التوصية الأساسية التي يمكن الخروج بها هي ضرورة تعزيز التكامل بين السياسات التمويلية والمشاريع الاقتصادية، بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية للدولة وتحقيق التوازن بين العرض المالي واحتياجات الاستثمار الحقيقي.

**النتائج المتوصل إليها:**

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تناولت دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، تم التوصّل إلى جملة من النتائج المهمة، يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- تعتبر البنوك أحد الفاعلين الرئيسيين في الدورة الاقتصادية وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية مما يجعلها أداة أساسية في تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تلعب المشاريع الاستثمارية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في خلق الثروة وتنويع الإنتاج وامتصاص البطالة وتحفيز الابتكار داخل الاقتصاد الوطني؛
- تعتمد الوكالة مسارًا إداريًا مضبوطًا في معالجة ملفات التمويل الاستثماري، يشمل دراسة الجدوى الاقتصادية، تقييم المخاطر، تحليل الضمانات، ومتابعة تنفيذ المشروع، بما ينسجم مع السياسات الائتمانية للبنك؛
- العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية علاقة تكاملية حيث تمثل المشاريع مجالاً فعالاً لتوظيف رؤوس الأموال، في حين تمثل البنوك مصدر التمويل الرئيسي الذي يضمن انطلاقة واستمرارية هذه المشاريع؛
- البنوك لا تقتصر فقط على تمويل المشاريع بل تساهم أيضا في ترقية الاستثمارات من خلال تقديم تسهيلات وخدمات استشارية ومرافقة مالية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها؛
- أبرزت الدراسة التطبيقية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالسوقر مساهمة فعلية في تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي والريفي وهو ما عكسته البيانات الخاصة بالفترة (2018-2024) من حيث عدد القروض الممنوحة وحجم التمويلات؛
- لوحظ تطور تدريجي في القيمة الإجمالية للقروض الاستثمارية الممنوحة من طرف الوكالة، رغم بعض التذبذب في الأداء من سنة لأخرى، والذي يرجع غالبًا إلى متغيرات اقتصادية ومالية محلية ووطنية؛

- تواجه البنوك عدة معوقات في تمويل المشاريع الاستثمارية من أبرزها ضعف الضمانات المقدمة وارتفاع نسب المخاطرة، وعدم جاهزية بعض المستثمرين من حيث الدراسة التقنية والمالية لمشاريعهم؛
- من خلال دراسة ملف فعلي لقرض استثماري، ظهر أن البنك يتعامل باحترافية في التقييم والقرار التمويلي، مع التركيز على الضمانات ومردودية المشروع قبل اتخاذ قرار المنح؛

**الاقتراحات والتوصيات:**

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج خلال هذه الدراسة النظرية والميدانية حول دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات العملية والاقتراحات التي من شأنها تعزيز هذا الدور وتجاوز الإشكالات المطروحة:

- تطوير أدوات التمويل البنكي بما يتماشى مع طبيعة المشاريع الاستثمارية وخاصة في القطاعات الحساسة مثل الفلاحة، عبر تقديم منتجات مالية مرنة وتسهيلات تمويلية مكيفة مع خصوصيات كل قطاع؛
- يُوصى بتوفير برامج مرافقة تقنية واستشارية لأصحاب المشاريع، خاصة الشباب والمبتدئين، من خلال شراكات مع غرف الفلاحة، الوكالات المحلية لدعم الاستثمار، ومراكز الدعم، بهدف تحسين جودة ملفات التمويل وضمان نجاح المشاريع بعد إنشائها؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية التي تعيق حصول المستثمرين على التمويل من خلال رقمنة المسار الإداري واعتماد آليات أسرع وأكثر شفافية في معالجة ملفات القروض؛
- من المهم وضع نظام دوري لمتابعة المشاريع بعد تمويلها، بهدف التأكد من التزام المستثمرين بأهداف المشروع وكشف الصعوبات مبكرًا لتفادي التعثر أو فشل المشروع؛
- تعزيز آليات تقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع مع اعتماد معايير دقيقة لتحديد المخاطر وتفادي التمويل العشوائي مع مراعاة إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- توسيع نطاق الخدمات غير المالية التي تقدمها البنوك، مثل الاستشارة المالية والمرافقة التقنية ودراسة الجدوى خصوصا للمستثمرين الجدد وذوي الخبرة المحدودة؛
- تشجيع البنوك على تبني سياسات تمويل تحفيزية في المناطق الريفية والولايات ذات الكثافة الاستثمارية الضعيفة من خلال إعفاءات أو تحفيزات ضريبية أو دعم حكومي جزئي للمخاطر؛
- تعزيز الشراكة بين البنوك والمؤسسات الحكومية مثل وكالات دعم الاستثمار والصناديق الجهوية بهدف تنسيق الجهود وتوفير بيئة تمويل أكثر شمولا وتكاملا؛
- ضرورة إعادة النظر في سياسات الضمانات البنكية باعتماد صيغ بديلة أكثر مرونة، مثل الضمانات الجزئية أو الجماعية أو استخدام صناديق ضمان مخصصة للمشاريع الصغيرة؛
- يُوصى بتنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي الوكالة خاصة فيما يتعلق بتقييم المشاريع الاستثمارية، تقنيات التحليل المالي، وإدارة المخاطر، بما يعزز كفاءتهم ويضمن قرارات تمويلية أكثر دقة وفعالية؛
- الاستثمار في التكوين والتدريب للمستثمرين خاصة فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى وإدارة الموارد المالية وتحليل السوق، ما يعزز من نجاعة المشاريع ويقلل من نسب الفشل.

**أولا. القوانين:**


1. المرسوم التنفيذي رقم 16-122 المؤرخ في 06 أفريل 2016 يحدد كيفيات تطبيق الإعفاء وتخفيض نسبة الفوائد البنكية الممنوحة للنشطات التابعة لبعض الفروع الصناعة". ج ر مؤرخة في 10 أفريل 2016، العدد22، ص8.
2. الأمر رقم 09 01 المؤرخ في 22 يونيو 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ج ر الصادرة 26 يونيو 2009، العدد44.
3. القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يونيو 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ج ر الصادرة في 20 يونيو 2011، عدد40.
4. المرسوم التنفيذي رقم 12-149 المؤرخ في 28 مارس 2012 الذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-828 الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 062 302 ج ر المؤرخة في 01 أفريل 2012 العدد19.
5. القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 ج ر المؤرخة في 31 ديسمبر 2014، العدد78.
6. المرسوم التنفيذي رقم 196-16 المؤرخ في 04 يونيو 2016، يحدد مستوى وشروط وكيفيات منح تخفيض نسبة فائدة القروض الاستثمارية ج ر المؤرخة في 13 يوليو 2016 العدد42.
7. الأمر رقم 96-2019 مؤرخ في 10 يناير سنة 1996 يتعلق بالاعتماد الإيجاري ج ر الصادرة في 14 يناير 1996، العدد03.
8. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 أوت 2003، المتضمن قانون القرض والنقد، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

**ثانيا. المراجع العربية:**


1. أحمد محمد، **الإدارة الحديثة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2018.
2. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، ط1، دار الذاكرة، مصر، 2021.
3. أنس البكري وليد الصافي، **النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)**، ط1، دار المستقبل، الأردن، 2022.
4. جودي سعاد، خالدي عفاف، **تقيم المشاريع الاستثمارية ودورها في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير، تخصص مالية ومؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، 2022.
5. حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار الصفاء، عمان، 2020.
6. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
7. حوالف عبد الصمد، **الإطار القانوني لعقد الإعتماد الإيجاري دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص عقود ومسؤولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019.
8. خريف بشرى وآخرون، **وظائف المصارف التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، محمد خيضر، بسكرة، 2020.
9. رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، ط1، دار الفكر، مصر، 2018.
10. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2020.
11. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

12. صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2023.

13. ضياء مجيد الموساوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر للطباعة والنشر، الجزائر، 2020.

14. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص156.

15. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

16. عاشور كشوش، عبد الغني حريري، **التمويل بالائتمان الإيجاري (الاكتتاب في عقوده وتقيمه دراسة حالة)**، الجزائر، 2021.

17. عبد الكريم عبد العزيز مصطفى، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016.

19. عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2021.

20. عبد المعطي رضا، احمد جودة، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2019.

21. عثمان سعيد عبد العزيز، **دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2022.

22. عطية منى، خليل حزام، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2019.

23. علام سعد طه، **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات**، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

24. عليان ربحي مصطفى، **أسس الإدارة المعاصرة**، دار الصفاء، الأردن، 2017.

25. غنيم أحمد محمد، **الإدارة المالية (مدخل التحول من الفقر إلى الثراء)**، المكتبة العصرية، مصر، 2018.

26. كداوي طلال، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

27. كراجة عبد الحليم وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2020.

28. كنجو عبود، كنجو فهد ابراهيم وهبي، **الإدارة المالية**، مكتب الكتب الأردني، عمان، الأردن، 2015.

29. كاسر نصر، **الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات**، دار مكتبة حامد للنشر، مصر، 2016.

30. مجدي محمود شهاب، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2017.

31. محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

32. محمد الفاتح الصيرتي، **إدارة البنوك**، ط1، دار المنهاج، مصر، 2019.

33. محمد النوري، طاهر فاضل، أحمد زكريا، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2017.

34. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، لبنان، 2008.

35. محمود يونس وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2021.

36. مصطفى الشيخ، **التحليل المالي والائتماني**، فلسطين، 2008.

37. مصطفى رشيد شيخي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 2021.

38. مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019.

39. مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل، الأردن، 2003.

40. المناصير سفيان خليل، **القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الاستراتيجي**، دار حليبس الزمان، عمان، 2010.

41. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، كلية التجارة، مصر، 2016.

42. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2018.

43. النجار فريد، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2019.

44. النعيمي عدنان تايه، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار البازوري، الأردن، 2019.

45. نور احمد محمد، أحمد حسين علي، **مبادئ المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية، مصر، 2020.

46. الهواري سيد، **الإدارة المالية**، منهج اتخاذ القرارات، مركز الكتب الأردني، الأردن، 2015.

47. وفاء عبد الباسط، **مؤسسات رأس المال مخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**، دار النهضة العربية، مطبعة إسراء، الأردن، 2021.

**ثالثا. المراجع الأجنبية:**

1. ammour ben halima, **Pratique des techniques bancaires**, 2015.
2. Farouk Boyakoub, **L'entreprise et le financement bancaire**, casbah edition Alger, 20.13
3. Malika Kettani, **une banque original la banque islamique**, Dar al kottob al-ilmiyah, liban 2eme edition, 2015.

# دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية

**الملخص:**تبرز هذه المذكرة الأهمية البالغة لدور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لدفع التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن المالي والاجتماعي، فمن خلال الجانب النظري تم الوقوف على ماهية البنوك ووظائفها الرئيسية خصوصا دورها الحيوي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة، كما تم التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهميتها وأنواعها، مع التأكيد على دورها المحوري في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي فقد ركز على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر – حيث كشفت المعطيات الإحصائية وتحليل ملفات التمويل خلال الفترة 2018–2024 عن مساهمة فعلية وفعالة للبنك في تمويل مشاريع فلاحية واستثمارية هامة، من خلال آليات تمويل مرنة ومرافقة مستمرة للمستثمرين، رغم وجود بعض التحديات المتعلقة بتسيير دورة الاستغلال والضغط على السيولة.

وتبين من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين البنوك والمشاريع الاستثمارية علاقة متبادلة وتكاملية، حيث تعتمد المشاريع على التمويل البنكي لتحقيق الانطلاقة والاستدامة، بينما تعتمد البنوك على هذه المشاريع كقنوات لتوظيف الموارد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وعليه فإن تعزيز هذا الدور يتطلب إصلاحات على مستوى السياسات التمويلية وتبسيط الإجراءات وتكثيف المرافقة للمستثمرين، بما يضمن استغلالًا أمثلًا للموارد وتفعيلا حقيقيا للدور التنموي للبنوك.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك – المشاريع الاستثمارية – بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**Abstract:**

This memorandum highlights the critical importance of the role of banks in financing and promoting investment projects, as they are one of the fundamental pillars for driving economic development and achieving financial and social balance. The theoretical aspect explores the nature of banks and their primary functions, particularly their vital role in mobilizing savings and directing them toward productive projects. The concept, importance, and types of investment projects were also addressed, emphasizing their pivotal role in creating wealth, providing jobs, and achieving economic growth.

The practical aspect focused on a case study of the Agricultural and Rural Development Bank - Sougueur Agency. Statistical data and an analysis of financing files during the period 2018-2024 revealed the bank's effective and concrete contribution to financing important agricultural and investment projects through flexible financing mechanisms and ongoing support for investors, despite some challenges related to managing the operating cycle and pressure on liquidity.

This study demonstrates that the relationship between banks and investment projects is reciprocal and complementary. Projects rely on bank financing to achieve success and sustainability, while banks rely on these projects as channels for resource allocation and enhancing economic stability. Therefore, strengthening this role requires reforms at the level of financing policies, simplifying procedures, and intensifying support for investors, ensuring optimal resource utilization and truly activating the developmental role of banks.

**Keywords**: Banks - Investment projects - Agricultural and Rural Development Bank.